

# غلط الضعفاء من الفقهاء

لابن برّي

٤٩٩ - ٥٨٢ هـ

(كتاب فني لحن الفقهاء)

تحقيق وشرح

الدكتور

محمد رياض كريم

كلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م

حقوق الطبع والنشر محفوظة



بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

الحمد لله الذى علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على أفصح العرب أجمعين سيدنا محمد النبى العربرى الأمين .

### وبعد

فإن تحقيق كتب التراث ونشرها واجب علمى جليل تفرضه المصلحة العامة على أهل العلم وأهل التحقيق ، وإن تحقيق كتب اللحن من بين تلك الكتب لعمل يستحق الاهتمام والعناية من أهل اللغة، فتلك الكتب تصون اللسان من الزلل، وتحميه من الخطأ، كما أنها تلقى الضوء على تطور اللغة العربية، فمن خلالها يمكن التأريخ لبعض الاستعمالات اللغوية التى تجرى على ألسنة العامة اليوم فى شتى الأقطار العربية، وكثير من تلك الكتب ورد فيها تخطئة بعض استعمالات هى عند التحقيق ليست بخطأ، لذا كانت فى حاجة إلى بيان وجه الحق فيها .

ولذلك حين عثرت على نسخة مخطوطة من كتاب ابن برى (غلط الضعفاء من الفقهاء) بدار الكتب المصرية سعدت بها، وعزمت على تحقيقها لاسيما أن ابن برى إمام ثقة من أئمة اللغة، وعلم من أعلامها البارزين، وقوله فى مسألة من مسائل اللغة له قيمته، وقد وجدت كتابه المذكور بعد أن تصفحته فيه ما يحتاج إلى مناقشة علمية جادة، فكثير مما خطأ الفقهاء فيه له وجه من الصواب فى العربية يخرج به عن الغلط، وكثير مما ذكره جاء دون شرح أو تعليل، لذا قمت بتحقيق الكتاب وشرحه، والحمد لله والشكر إذ أعاننى على ذلك .

## والكتاب يتكون من قسمين :

القسم الأول عبارة عن تقديم للكتاب وهو يتكون من ثلاثة فصول؛ الفصل الأول تحدث فيه عن عصر ابن برى، والفصل الثانى تحدث فيه عن ابن برى، عن نسبه ومولده، ونشأته وحياته، وشيوخه، وتلاميذه، وكتبه، ووفاته. والفصل الثالث تحدث فيه عن كتاب ابن برى، وقد مهدت لذلك بالحديث عن اللحن وظهوره وسببه، ثم تحدثت عن مقياس الصواب اللغوى عند ابن برى وعند علماء اللغة، وبينت أن ابن برى كان من المتشددين فى مقياسه، وأظهرت أنه كان أكثر اعتدالا فى حواشيه على درة الغواص للحريزى مؤيداً ذلك بالأمثلة، ثم تحدثت عن صلة كتابه بكتب اللحن وبينت العلاقة بينه وبين كتاب تشقيف اللسان لابن مكى الصقلى المتوفى سنة ٥٠١ هـ وغيره، وأظهرت أنه اشتمل على كثير مما جاء بهذا الكتاب خصوصاً ما جاء فيه فى «باب غلط أهل الفقه» .

كما تحدثت عن عنوان الكتاب، وحققت نسبته لابن برى وجزمت بنسبته إليه بالأدلة والبراهين، ثم تحدثت عن منهج ابن برى فيه وبينت مميزات الكتاب، والمآخذ التى يمكن أن تؤخذ عليه .  
وختمت هذا الفصل بالحديث عن وصف المخطوطة التى اعتمدت عليها فى التحقيق والشرح .

والقسم الثانى من الكتاب خاص بالتحقيق ، وقد اتبعت المنهج الآتى فيه :

- قمت بتخريج الآيات القرآنية، وتخريج الأحاديث بالرجوع إلى كتب الحديث، كما قمت بتخريج الشواهد الشعرية وأشارت إلى بحورها .

- ترجمت للأعلام ترجمة موجزة .
  - رجعت بالنقول إلى مصادرها .
  - ناقشت ما ذكره ابن برى مناقشة علمية جادة، الهدف منها إظهار وجه الحق فيما ذكره من أغلاط الفقهاء، فأيدته فيما وجدته فيه على حق، وعارضته حين وجدت أن ما غلط الفقهاء فيه له وجه من الصحة في العربية، مؤيداً ما أقول بما جاء في كتب اللغة . كما بينت ما سبقه غيره فيه مما ذكره .
  - قمت بعمل الفهارس الفنية للكتاب .
- هذا ، وقد شاء الله تعالى أن يجرى العمل في هذا الكتاب فوق أرض مصر وأرض المملكة العربية السعودية وأن يكون تمامه فوق أرض مصر، في صيف عام ١٩٩٥ م (١٤١٦ هـ) .
- وإني لأحتسب عنده تعالى ما بذلته فيه من جهد ، وأنفقتة معه من وقت، وإياه أسأل دوام التوفيق وحسن الجزاء .

د . محمد رياض السيد كريم

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالزقازيق

جامعة الأزهر

والأستاذ المشارك بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٢٥ من أغسطس ١٩٩٥ م

محلة منوف في يوم الجمعة

٢٨ من ربيع الأول ١٤١٦ هـ

## الفصل الأول

### عصر ابن برى

#### أولاً: الحالة السياسية

عاش ابن برى فى مصر فى أخريات الدولة الفاطمية وصدر الدولة الأيوبية ، فقد ولد سنة ٤٩٩ هـ فى عهد الأمر بأحكام الله الفاطمى الذى ولى الخلافة سنة ٤٩٥ هـ بعد وفاة والده المستعلى ، وتوفى ابن برى سنة ٥٨٢ هـ فى عهد أول سلاطين الدولة الأيوبية السلطان صلاح الدين الأيوبي الذى توفى سنة ٥٨٩ هـ . فجل حياة ابن برى قضاها فى عهد الدولة الفاطمية ، والفترة التى قضاها فى عهد الدولة الأيوبية لاتتجاوز خمس عشرة سنة تعد فترة انتقال بين عهدين .

ولقد تم الفتح الفاطمى لمصر سنة ٣٥٨ هـ (٩٦٩م) وانتقل الخليفة المعز لدين الله الفاطمى إلى مصر سنة ٣٦٢ هـ ، وثبتت أركان الدولة الفاطمية بها حتى سنة ٥٦٧ ، وقامت تلك الدولة على نظام الخلافة ، وكانت تلك الخلافة وراثية يرثها الأبناء ، إذ يعهد الخليفة إلى أحد أولاده بولاية العهد من بعده ، وكان يعاون الخليفة فى تدبير أمور الدولة وزيره الذى كان عليه أن ينفذ أوامر الخليفة مما جعل سلطته محدودة ، وكانت كلمة الخليفة هى القانون ، واستمر هذا طوال العصر الفاطمى الأول .

وفى العصر الفاطمى الثانى الذى بدأ سنة ٤٦٦ هـ (١٠٧٣م) وانتهى بسقوط الدولة سنة ٥٦٧ هـ ضعف الخلفاء الفاطميون ، وسلموا مقاليد الأمور لوزرائهم الذين ازداد نفوذهم فى ذلك العصر ،

فقد بلغ من ازدياد نفوذ الوزراء فيه أن أبا على حفيد بدر الجمالى منع ذكر اسم الخليفة فى الخطبة، وأمر الخطباء بذكر اسمه فى الخطبة بألقاب اختارها لنفسه، مثل: ناصر إمام الحق ، وهادى القضاة إلى اتباع شرع الحق واعتماده، مولى النعم، ورافع الجور عن الأمم، مالك فضيلتى السيف والقلم .

وكان للدولة الفاطمية نظام إدارى محكم يضمن إقرار الأمور وتنفيذ سياسة الدولة فى الداخل والخارج، فأنشئ عدد من الدواوين التى تشبه الوزارات اليوم لتحقيق ذلك، مثل : ديوان الجيش ، وديوان الكسوة، وديوان الأحباس، أى: الأوقاف ، وديوان الرواتب، وديوان الإنشاء وغيرها، ويشرف على كل ديوان موظف كبير هو صاحب الديوان، ويعاونه عدد من الكتبة وصفار الموظفين، وإلى جانب هذا وجد عدد كبير من الموظفين منهم صاحب بيت المال، وقاضى القضاة، وصاحب الباب، وغير ذلك .

وقد قسم أصحاب الوظائف فى الدولة الفاطمية إلى قسمين كبيرين، الأول يشمل ما بحضرة الخليفة من الموظفين، مثل : الوزير، وصاحب الباب، وحامل المظلة، وحامل سيف الخليفة، وصاحب بيت المال، وقاضى القضاة. والقسم الثانى يشمل ما هو خارج عن حضرة الخلافة من الموظفين مثل: النواب والولاة .

وقد قسمت مصر إلى أربع ولايات كبرى هى: قوص، والشرقية، والغربية والإسكندرية، على رأس كل منها وال يدير شئونها، وكل ولاية انقسمت بدورها إلى كور أصغر .

أما شئون الأمن فى العاصمة فقد وكلت إلى الشرطة التى انقسمت إلى قسمين: الشرطة العليا، وصار مقرها القاهرة بعد أن كان مقرها العسكر قبل ذلك، والشرطة السفلى ومقرها القسطاط . وعمل الشرطة هو إقرار العدل عن طريق القضاء، وسلطة القاضى كانت موزعة بينه وبين المحتسب وقاضى المظالم ، فوظيفة القاضى فض المنازعات المرتبطة بالدين بوجه عام، ووظيفة المحتسب النظر فيما يتعلق بالنظام العام والأسواق والآداب العامة والجنايات أحيانا، مما يتطلب الفصل فيها السرعة، ووظيفة قاضى المظالم فيما استعصى من الأحكام على القاضى والمحتسب، وقد طبق الخلفاء الفاطميون مبدأ استقلال القضاء، وحرصوا على المبالغة فى مراتب القضاة ليضمنوا نزاهتهم. (١)

وكانت الخلافة الفاطمية تضم ثلاثة ممالك أو أقطار كبيرة، مصر وهى مركز الخلافة العامة، والشام، وأفريقية، ونواب الخليفة فيها يعرفون بالولاء، وللشام واليان، هما والى دمشق، ووالى الرملة ويشمل حكمه سائر فلسطين، وقد لبثت أفريقية مدة تابعة للخلافة ثم استقلت بشئونها، واستأثر الأمراء البربر بالسلطان فيها ، وكانت أعمال الحرمين أيضاً تابعة للخلافة الفاطمية من الوجهة المذهبية يدعى فيها للخليفة الفاطمى، ولكنها كانت مستقلة بشئونها (٢) .

---

(١) مصر فى العصور الوسطى: عبد الرحمن الرافعى وسعيد عاشور :

ص ٢٦٢ - ٢٦٥ .

(٢) الحاكم بأمر الله: محمد عنان : ص ٢١٧ .



## ثانياً: الحالة الاجتماعية

كان الشعب المصرى فى الدولة الفاطمية والدولة الأيوبية يتكون من عدة طبقات تبدأ بالخليفة أو السلطان ومن حوله الحاشية التى تتألف من الوزير والأمراء ومن فى مرتبة هؤلاء، ثم طبقه الموظفين فى ديوان الإنشاء، وديوان الجيش والبحرية، وطبقة القضاة ورجال الحسبة والشرطة التى قد تعلو أحياناً على الطبقة السابقة، ثم طبقة التجار وطلبة العلم، وأخيراً طبقة العامة وهم الذين يؤلفون الغالبية العظمى من أبناء الشعب .

وكان السواد الأعظم من الشعب المصرى يتألف من المسلمين ومن المسيحيين الذين أسلموا على مر العصور، أما القبط ممن ثبتوا على ديانتهم فى مصر فقد كانوا أقلية اشتغل بعضها فى الدواوين، واستقر بعضها فى الأديرة، وبعضها عاش كما يعيش سائر الناس. (١)

ولقد كانت الدولة الفاطمية أكثر الدول الإسلامية حرصاً على أن تطيع الشعب بطابعها الخاص ، وأن تصوغ روح الشعب وعقليته وتفكيره وحياته العامة والخاصة وفقاً لمناهجها ورسومها، لذا أخذت الحياة الاجتماعية المصرية فى العصر الفاطمى صوراً ومظاهر خاصة يغلب عليها ألوان البذخ والترف والبهاء. (٢)

---

(١) الحركة الفكرية فى مصر. د. عبد اللطيف حمزة: ص ٦٦، ٦٧ .

(٢) الحاكم بأمر الله: محمد عبد الله عنان: ص ٢١٨ .

ولقد عنى الفاطميون بالمواسم والأعياد ، فتعددت الأعياد وكثرت فى عهدهم ، وكان الخلفاء الفاطميون يشتركون فى جميع هذه الأعياد والمواسم على الرغم من كثرتها وصعوبة ماكانوا يأخذون به أنفسهم من مظاهرها ومراسمها ، ولقد بلغ من عنايتهم بهذه الأعياد أنهم كانوا يصدرون الأوامر إلى عمالهم ووزرائهم يحثونهم فيها على المبالغة فى إعداد هذه المواكب ، وإظهار أمارات البذخ والترف بها ، وإعداد الكسوة التى توزع على أصحاب السيف والقلم ، والهبات التى تمنح لهم ، وأكياس المال التى تعطى للشعراء ، والذبائح التى تنحر يومئذ ، وأصناف الحلوى ، وأصناف الطعام التى يعمل بها سباط عام يمد لوجوه الدولة ، وقد حذا الوزراء حذو الخلفاء فى مظاهر البذخ والترف واقتناء الذهب والفضة ، فقد حكى أن الوزير الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالى حين مات أمر الخليفة بنقل ثروته إلى دار الخلافة ، وجعل على ذلك جماعة من الكتاب يقومون على إحصائها ، وتم ذلك فى أكثر من شهرين بين سمع الخليفة وبصره ، وهذا يبين مقدار الترف والبذخ اللذين عاشت فيهما الدولة الفاطمية ، وتمتع بذلك الوزراء وأصحاب الشأن فى هذه الدولة ، أما العامة فحسبهم أن ينالوا فتات الموائد التى تمد للأمراء والشعراء وأعيان الدولة ، وحسبهم أن يصيبوا شيئاً من الدنانير التى تنثر عليهم فى بعض المناسبات .

وقد حرصت الدولة الأيوبية على إبطال كثير من عادات العامة فى الأعياد الرسمية ولقيت فى ذلك عنتاً ومشقة ، فلم يكن لديها مايسمح بإقامة تلك الأعياد ، ولم يكن عندها من المال مايمكن أن

تنفقه فى غير الحرب التى فرضتها على نفسها ضد الصليبيين  
المغيرين على الشرق الإسلامى ، فاكثفت بالضرورة من هذه الأعياد ،  
واقصدت فى مظاهرها ، وجعلت لبعضها معنى غير المعنى الذى  
جعله الفاطميون له .

وعلى الرغم مما نعمت به مصر من الغنى والترف إبان عهد  
الدولتين الفاطمية والأيوبية فقد منيت بالمجاعات الشديدة التى  
أصابت البلاد من آن لآخر بسبب نقص النيل ، ولقد منيت مصر فى  
العهد الفاطمى وحده بأكثر من سبع مجاعات ، وقد اضطر الناس فى  
كل مجاعة من هذه المجاعات إلى أكل القطط والكلاب<sup>(١)</sup> .

وقد نالت الزراعة فى مصر عناية الفاطميين فزاد إنتاجها  
واتسعت مساحة الأرض الزراعية ، وكان للصناعة أيضاً شأن كبير ،  
فقد اشتهرت مصر آنذاك بصناعة النسيج ، كما اشتهرت بالصناعات  
الخشبية ، وصناعة الجلود والورق والزجاج والمعادن والعاج والخزف  
وغير ذلك ، وصحب ازدهار الزراعة والصناعة انتعاش التجارة  
الداخلية والخارجية ، وعلى الرغم من ذلك فإن مستوى معيشة  
الغالبية العظمى من أهل البلاد لم يكن مرتفعاً ، لأن الثروة الكبيرة  
كانت تصب فى جيوب الحكام<sup>(٢)</sup> .

ولم تقل عناية الأيوبيين بالزراعة والصناعة والتجارة عن عناية  
الفاطميين بها<sup>(٣)</sup> . وقد واجهت البلاد فى بداية الدولة الأيوبية ضائقة

---

(١) الحركة الفكرية فى مصر: ص ٥٧ وما بعدها .

(٢) مصر فى العصور الوسطى : ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .

(٣) انظر مصر فى العصور الوسطى ص ٤٠١ وما بعدها .

مالية بسبب هروب الذهب منها لعدم استقرار الأحوال بها فى أواخر العصر الفاطمى (١).

وكان صلاح الدين الأيوبي طاهر اليد لم يحرص على جمع المال واكتنازه ، فضرب أروع الأمثلة فى النزاهة والتعفف عن أموال الدولة، فقد مات و« لم يترك فى خزانته من الذهب سوى دينار واحد وستة وثلاثين درهماً ، ولم يترك داراً ولا عقاراً ولا مزرعة ولا شيئاً من أنواع الأملاك ، وترك سبعة عشر ولداً ذكراً وابنة واحدة (٢) .

### ثالثاً: الحالة العلمية

لم تبلغ العلوم والآداب فى عهد الدولة الفاطمية ما كان خليقاً أن تبلغه فى ظل هذه الدولة القوية، إذ كانت لعوامل دينية وسياسية تهدف إلى التجديد فى كل شئ، ولا تبغى أن تقوم على تراث الماضى أو أن تستأنف السير به، ولم يمد لها فى ذلك أكثر من قرن ، ففى منتصف القرن الخامس الهجرى سرت إليها عوامل الانحلال والوهن وأخذت تقوض صرحها الباذخ، وكانت الاعتبارات المذهبية تحول دون تفتح البحث الحر والأدب التطبيقى، فلم تطلق أعنة التفكير والكتابة لتزدهر فى آفاقها الحرة، ولم يزدهر منها إلا ما ارتضته الروح المذهبية السائدة، وكان لذلك أثره فى الحركة العقلية والأدبية فى العصر الفاطمى، بيد أن هذه الروح المذهبية كانت عاملاً فى ازدهار فنون

---

(١) مصر فى العصور الوسطى : ص ٤١٣ .

(٢) حسن المحاضرة : ٢١/٢ .

خاصة من الأدب والكتابة امتازت بروعة الأسلوب وجمال التعبير  
كخطب الخلفاء ولغة الدواوين الفاطمية والسجلات (١) .

وكان للأزهر ودار الحكمة دور مهم فى النشاط العلمى والحركة  
الفكرية المصرية، وكذلك جامع عمرو بن العاص الذى كانت حلقاته  
العلمية والأدبية عنصراً بارزاً فى هذا المجال ، وكان بعض الحكام  
كالحاكم بأمر الله يولى الناحية العلمية عنايته ، فقد أجزل الحاكم  
بأمر الله النفقة لدار الحكمة، وزودها بخزائن الكتب الجليلة، وعقد  
مجالس المناظرة بين العلماء والأدباء، وغمرهم بصلاته، وقرب إليه  
عددًا من أقطاب المفكرين والأدباء فى عصره (٢) وأباح للناس جميعاً  
دخول دار الحكمة للقراءة والنسخ وزودها بالحبر والأقلام والورق .

ولقد عنى الخلفاء الفاطميون عناية كبيرة بالكتب، فكان من  
أشهر خزائن القصور الفاطمية خزانة الكتب، وذكر أن مكتبة الخليفة  
العزیز بالله الفاطمى ضمت أربعين خزانة من جملتها خزانة واحدة  
فيها ثمانية عشر ألف كتاب من العلوم القديمة، وذكر أيضاً أنه لم  
يكن فى جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التى كانت فى  
القاهرة فى القصر، ومن عجائبها أنه كان فيها ألف ومائتان وعشرون  
نسخة من تاريخ الطبرى، ويقال: إنها كانت تشتمل على ستمائة ألف  
كتاب (٣) .

---

(١) الحاكم بأمر الله : ص ٢٢٩ .

(٢) نفسه : ص ٢٣١ .

(٣) مصر فى العصور الوسطى : ص ٢٦٨ .

ولقد قرب الفاطميون الشعراء وأجزلوا لهم العطاء حتى يكونوا أبواق دعاية لهم ولما ذهبهم الشيعى ، ولم تقل عنايتهم بالكتاب عن عنايتهم بالشعراء ، لأن اتساع ملكهم دفعهم إلى العناية بالدواوين المختلفة عناية خاصة تتناسب مع غلوهم فى إظهار مجدهم <sup>(١)</sup> .

وقد ازدهرت الحركة العلمية فى مصر إلى حد ما خلال النصف الأول من القرن الخامس الهجرى بيد أنها ضعفت فى أواخر ذلك القرن فى عهد المستنصر بالله ، وكانت هذه الفترة مليئة بالمحن والأحداث والفتن الداخلية والخارجية ، فلم تلق الحركة الأدبية كثيراً من الرعاية إلا أنها انتعشت فى أوائل القرن السادس الهجرى ، واستمرت على انتعاشها حتى نهاية الدولة الفاطمية <sup>(٢)</sup> .

هذا وقد اشتهر سلاطين الدولة الأيوبية بحبهم للعلم والعلماء ، فكان صلاح الدين الأيوبي يجمع حوله رجال العلم ويحضر مجالسهم ليستمع إليهم ويشاركهم فى أبحاثهم <sup>(٣)</sup> ، وقد بنى المدارس والخوانق وأجرى الأرزاق على العلماء والصلحاء <sup>(٤)</sup> ، «ورحل إلى الإسكندرية بولديه الأفضل والعزیز لسماع الحديث من السلفى ، ولم يعهد ذلك لملك بعد هارون الرشيد ، فإنه رحل بولديه الأمين والمأمون إلى الإمام مالك لسماع الموطأ <sup>(٥)</sup>» .

---

(١) نفسه : ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٢) الحاكم بأمر الله : ص ٢٣٢ .

(٣) مصر فى العصور الوسطى : ص ٣٩٠ .

(٤) حسن المحاضرة : ١٨/٢ .

(٥) نفسه : ١٩/٢ .

وقد سمع بمصر العزيز عثمان الذى خلف أباه صلاح الدين فى السلطنة من العلامة ابن برى وغيره (١).

«وبالإضافة إلى المدارس التى كانت تمثل نوعاً من التعليم العالى الجامعى وجدت فى العصر الأيوبي كتاتيب لتعليم الصغار القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن، وقد أنشأ صلاح الدين عدداً من هذه الكتاتيب لتعليم أبناء الفقراء والأيتام خاصة (٢)».

ولم يعيش ابن برى بمعزل عن عصره ، فقد تأثر به كما تأثر الناس بأزمانهم وما يدور فيها من أحداث وما يسيطر عليها من عادات وتقاليد، ورفعة وضعة، وعلو وانخفاض، فقد تلقى العلم على شيوخ عصره وبرع فيه وعلمه لتلاميذه وفي مقدمتهم الملك العزيز عماد الدين عثمان ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي، كما عمل فى ديوان الإنشاء الذى ينتقى أهله انتقاء .

---

(١) مصر فى العصور الوسطى : ص ٣٩٠ ، ٣٩١ .

(٢) نفسه : ص ٣٩٥ .

## الفصل الثانى

### ابن برى

#### نسبه ومولده

هو أبو محمد عبد الله بن أبى الوحش برى بن عبد الجبار بن برى المقدسى الأصل المصرى .

ولد بمصر فى الخامس من رجب سنة ٤٩٩ هـ (١١) (١٤) من مارس ١١٠٦ م (١٢) . وبرى كما يقول ابن خلكان «بفتح الباء الموحدة وتشديد الراء المكسورة ويعدها ياء ، وهو علم يشبه النسبة» (٣) .

#### نشأته وحياته

نشأ ابن برى على أرض مصر فى أسرة من الطبقة الوسطى فى المجتمع المصرى، فقد كان أبوه كتيباً له دكان، (٤) وبدأ حياته فى تحصيل العلم والتزود بالمعارف بعد أن بلغ سنّاً تؤهله لذلك، وكان أبوه يدفعه إلى طلب العلم طلباً للرفعة وعلو المنزلة، وأملاً فى تحقيق رؤيا رآها، فتلقى العلم «على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر» (٥) .

---

(١) وفيات الأعيان (١٠٨/٣) وحسن المحاضرة (٥٣٣/١) وبغية الرعاة (٣٤/٢) .

(٢) تاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٠٣/٥) .

(٣) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣ .

(٤) لسان العرب : رمت .

(٥) إنباه الرواة: ١١٠/٢ .



ويقص ابن برى سبب تعلمه العربية فيما أورده ابن منظور فى  
ترجمة (ر م ث) فى لسان العرب ، ففيه أبيات لأبى صخر الهذلى  
رواها ابن برى، منها قوله :

تَكَادُ يَدِي تَنْدَى إِذَا مَالَسْتُهَا  
وَتَنْبَتْ فِي أَطْرَافِهَا الْوَرَقُ الْخَضِرُ

قال ابن منظور: « قال المستملى من الشيخ أبى محمد بن برى  
- رحمهما الله تعالى - قال: لما أملنا الشيخ قوله :  
وَتَنْبَتْ فِي أَطْرَافِهَا الْوَرَقُ الْخَضِرُ

ضحك ثم قال: هذا البيت كان السبب فى تعلمى العربية،  
فقلنا له: وكيف ذلك؟ قال: ذكر لى أبى برى أنه رأى فى المنام قبل  
أن يرزقنى كأن فى يده رمحاً طويلاً، فى رأسه قنديل، وقد علقه على  
صخرة بيت المقدس، فعبر له بأن يُرزق ابناً يرفع ذكره بعلم يتعلمه،  
فلما رُزقنى وبلغت خمس عشرة سنة، حضر إلى دكانه، وكان كتبياً،  
ظافراً الحداد<sup>(١)</sup> وابن أبى حَصِينَةَ، وكلاهما مشهور بالأدب، فأنشد  
أبى هذا البيت:

تَكَادُ يَدِي تَنْدَى إِذَا مَالَسْتُهَا  
وَتَنْبَتْ فِي أَطْرَافِهَا الْوَرَقُ الْخَضِرُ

(١) شاعر إسكندري محسن، مات سنة ٥٢٩هـ، وله ديوان شعر. (حسن  
المحاضرة : ٥٦٣/١).

وقال: الْوَرَقُ الْخُضِرُ، بكسر الراء، فضحكا منه للحنه، فقال:  
يا بني، أنا منتظر تفسير منامى، لعل الله يرفع ذكرى بك، فقلت له:  
أى العلوم ترى أن أقرأ؟ فقال لى: أقرأ النحو حتى تعلمنى، فكننت  
أقرأ على الشيخ أبى بكر محمد بن عبد الملك بن السراج - رحمه الله  
- ثم أجيء فأعلمه» (١).

وقد أصبح ابن برى إماماً فى علم النحو واللغة والرواية  
والدراية، وصار علامة عصره، وحافظ وقته، ونادرة دهره كما يقول  
ابن خلكان (٢).

وتصدر للإقراء بجامع عمرو بن العاص (٣)، واشتهر بالتحقيق  
والتدقيق، وذاع صيته، وقصده طلاب العلم والمعرفة، ومن بينهم  
الملك العزيز عماد الدين عثمان ابن السلطان صلاح الدين  
الأنبى (٤).

وإذا علمت أن من يعلم أبناء السلطان لابد أن تتوافر فيه شروط  
معينة أدناها غزارة علمه، وإجادته وإتقانه، واتساع شهرته فى هذا  
المجال، تبينت لك مكانة ابن برى العلمية، فلمكانته العلمية الرفيعة  
نال وظيفة رفيعة، فكان «إليه التصفح فى ديوان الإنشاء، لا يصدر  
كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه

---

(١) اللسان : رمث .

(٢) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

(٣) معجم الأدباء : ٥٦/١٢ .

(٤) وفيات الأعيان : ٢٥١/٣ .

ويصلح ما العله فيه من خلل خفى، وهذه كانت وظيفة ابن بابشاذ<sup>(١)</sup>.

«ديوان الإنشاء قام فى العصور الوسطى بوظيفة وزارة الخارجية فى عصرنا الحديث، فكانت تتجه إليه المراسلات والمكاتبات من كافة الحكام والدول وتصدر عنه مختلف المكاتبات إلى سائر الحكام»<sup>(٢)</sup>.

ولم يل ابن برى رئاسة الديوان المصرى كما ذهب إلى ذلك الزركلى فى الأعلام<sup>(٣)</sup> وتبعه بعض الباحثين<sup>(٤)</sup> وإنما كانت وظيفته فى الديوان مراجعاً يراجع ما يخرج منه من رسائل، فيتصفحها ويصحح ما يكون قد لحق بها من أخطاء لغوية أو نحوية أو صرفية أو هجائية أو أسلوبية، أو غير ذلك «حتى تخرج الكتب منزهة عن الأخطاء اللغوية مشتملة على المعانى التى قصدت فتكون كاملة الفضيلة خطأً ولفظاً ومعنى وإعراباً، فلا يوجه إليها اعتراض معترض ولا طعن طاعن»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) نفسه: ١٠٨/٣. وابن بابشاذ هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصرى، خدم بمصر فى ديوان الإنشاء، وله تصانيف منها شرح الجمل، سقط من سطح جامع عمرو بن العاص فمات فى ساعته فى رجب سنة ٤٦٩هـ. (حسن المحاضرة: ١/٥٣٢).

(٢) مصر فى العصور الوسطى: ص ١١٧، ١١٨.

(٣) ٧٣/٤.

(٤) ابن برى: د. عيد درويش: ص ١٨.

(٥) نظم الحكم بمصر فى عصر الفاطميين: د. عطية مشرفة: ص ١٣٠.

أما رئاسة الديوان فوظيفة أخرى لها متوليها .  
ولاشك أن من يتولى تصحيح الرسائل الخارجة من ديوان  
الإنشاء والتي تصدر عن الدولة إلى ملك من الملوك لابد أن يكون  
مطلعاً على أسرار الدولة التي تتضمنها تلك الرسائل ، ولذا لابد أن  
يكون أميناً ليست فيه غفلة أو بلاءة ، ولذلك فنحن لانطمئن إلى  
ما يروى من أنه « كان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة ، يحكى عنه  
حكايات عجيبة ، منها : أنه جعل فى كفه عنياً ، فجعل يعبث به  
ويحدث شخصاً معه ، حتى نطق على رجليه ، فقال لرفيقه : تحس  
المطر؟ قال : لا . قال : فما هذا الذى ينطق على؟ فقال له : هذا من  
العنب . فخجل ومضى » <sup>(١)</sup> . ولذا قال القفطى : « ويحكى عنه  
حكايات في التغفل أجله عنها ، وعن ذكر شئ منها » <sup>(٢)</sup> .  
وكان - رحمه الله - يسترسل فى كلامه ولا يتكلف فيه ،  
ولا يلتفت إلى الإعراب إذا خاطب الناس ، بل يتكلم على سجيته  
وطبيعته ، وهذا أمر طبعى لا يؤخذ عليه ، ولا ينتقد فيه ، فإن من يتقعر  
فى كلامه ، ويتكلف القول بالإعراب فيه ، ينصرف الناس عنه ،  
وينفضون من حوله ، وإن من يخاطب الناس بما جرت به عاداتهم فى  
كلامهم ولهجاتهم يستميل قلوبهم ، وقد عاش ابن برى فى القرن  
السادس الهجرى ، أى بعد فساد الألسنة وتمكن اللحن منها ، وظهر  
اللهجات العامية فى الأقطار الإسلامية ، فليس بغريب إذاً أن نجده  
يخاطب بعض تلامذته بلهجته المصرية ، ولم يتقيد بالفصحى أو

(١) معجم الأدباء (٥٦/١٢) وبغية الوعاة : (٣٤/٢) .

(٢) إنباء الواء : ١١١/٢ .

بالإعراب، فقد حكى أنه «قال يوماً لبعض تلامذته ممن يشتغل عليه بالنحو: اشتر لي قليل هندبا<sup>(١)</sup> بعرووقو. فقال له التلميذ: هندبا بعرووقه، فعز عليه كلامه، وقال له: لاتأخذه إلا بعرووقو وإن لم يكن بعرووقوما أريده»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن خلكان: «وكانت له ألفاظ من هذا الجنس، لا يكثرث بما يقوله، ولا يتوقف على إعرابها»<sup>(٣)</sup>.

وكان ابن خلكان يريد منه أن يتحدث بالفصحى فى شئونه الخاصة، وهل كانت الفصحى سائدة على الألسنة آنذاك يتخاطب بها الناس فى حياتهم اليومية العادية؟

وهل يصعب على مثل ابن برى أن يصوغ عبارته المذكورة بالفصحى إذا أراد ذلك، وهو العالم المدقق الذى «كان عارفاً بكتاب سيبويه وعلمه»<sup>(٤)</sup> كما ذكر ابن خلكان والقفطى، وسجل على الفقهاء أخطاءهم اللغوية، وله حواش على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى، وحواش على الصحاح للجوهري؟ فالرجل إنما يتكلم على سجيته وطبيعته بلهجته ولهجة بيئته التى يتعامل بها الناس فى حياتهم العامة.

أليست (بعرووقو) هى لهجة المصريين اليوم مع قلب القاف همزة فى بعض المناطق، وقلبها جيماً فى بعضها الآخر، ويقائها قافاً فى بعضها كما فى رشيد؟

---

(١) الهندبا: بقلة نافعة للمعدة والكبد والطحال أكلا، وللسعة العقرب

ضامداً بأصولها. (القاموس: هندب).

(٢) وفيات الأعيان: ١٠٩/٣.

(٣) نفسه.

(٤) نفسه: ١٠٨/٣، وإنباه الرواة: ١١١/٢.

وما جرى على لسان ابن برى يصلح تأريخاً للاستعمال العامى لهذا اللفظ الذى نستعمله اليوم كما استعمله ابن برى فى القرن السادس الهجرى بعد أن ضاع الإعراب، وشاع استعمال الألفاظ العامية الملحونة .

هذا وقد حقق ابن برى حلم والده ، ورفع الله به ذكره كما كان يرجو، وقد كسب ابن برى ثقة العلماء والباحثين بتحقيقه وتدقيقه، وسعة اطلاعه، وغزارة علمه .

### منزلته العلمية

عرف الناس لابن برى منزلته العلمية، وحفظوا له قدره، وأشادوا به، ولا أدل على سمو مكانته، ورفعة شأنه، من مصنفاته التى تدل على علو كعبه فى ميدان التأليف والتحقيق، واختياره ليدرس للملك العزيز عثمان ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي، وتقلده وظيفة تصحيح الرسائل والكتب فى ديوان الإنشاء، وقد أثنى عليه من ترجموا له، فقال القفطى: « كان جم الفوائد ، كثير الاطلاع ، عالماً بكتاب سيبويه وعلله وبغيره من الكتب النحوية، قيماً باللغة وشواهدا .. وكانت كتبه فى غاية الصحة والجودة، وإذا حشاها أتى بكل فائدة .. وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه وأخذوا عنه <sup>(١)</sup> » .

ويصفه ابن خلكان بأنه « الإمام المشهور فى علم النحو واللغة والرواية والدراية » ويقول : « كان علامة عصره، وحافظ وقته ، ونادرة دهره <sup>(٢)</sup> » .

---

(١) إنباه الرواة: ١١١/٢ .

(٢) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

وقال ابن الأثير : « كان إماماً فى النحو »<sup>(١)</sup> .  
وينعتة ابن كثير بأنه « أحد أئمة اللغة والنحو فى زمانه »<sup>(٢)</sup> .  
وقال ياقوت الحموى : « قال القاضى الأكرم فى أخبار النحاة :  
شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن فى الديار المصرية مثله »<sup>(٣)</sup> .  
وفى حسن المحاضرة للسيوطى أنه « انتهى إليه علم العربية  
واللغة فى زمانه »<sup>(٤)</sup> .  
وقال السيوطى : « لم يكن فى الديار المصرية مثله ... وكان  
قيماً بالنحو واللغة والشواهد ثقة »<sup>(٥)</sup> . وقال : « أسندنا حديثه فى  
الطبقات الكبرى ، وذكر فى جمع الجوامع »<sup>(٦)</sup> .

### شيوخه

تلقى ابن برى العلم على شيوخ عصره الذين كان لهم فضل فى  
تأهيله لاحتلال المكانة الرفيعة فى عصره وبعد عصره ، قال القفطى :  
« قرأ العربية على مشايخ زمانه من المصريين والقادمين على مصر ،  
وحصل له من ذلك مالم يحصل لغيره ، وانفرد بهذا الشأن »<sup>(٧)</sup> .  
ومن هؤلاء الشيخ :

---

(١) الكامل فى التاريخ : ٥٢٨/١١ .

(٢) البداية والنهاية : ٣١٩/١٢ .

(٣) معجم الأدباء : ٥٦/١٢ .

(٤) حسن المحاضرة : ٥٣٣/١ .

(٥) بغية الوعاة : ٣٤/٢ .

(٦) نفسه .

(٧) إنباء الرواة : ١١٠/٢ .

## ١ - أبو طالب المعافري

هو أبو طالب عبد الجبار بن محمد بن علي المعافري المغربي، كان إماماً في اللغة وفنون الأدب، قدم مصر سنة ٥٥١ هـ وأقرأ بها العربية وانتفع به خلق، وقد توفي سنة ٥٦٦ هـ وهو عائد إلى المغرب. ومن مصنفاته : شرح مشكلات المقامات للحريزي<sup>(١)</sup> .  
والمعافري كما يقول ابن خلكان «بفتح الميم والعين المهملة وبعد الألف فاء مكسورة ثم راء» ، هذه النسبة إلى المعافر بن يعفر، وهي قبيل كبير عامتهم بمصر»<sup>(٢)</sup> .

## ٢ - ابن القطّاع

هو أبو القاسم علي بن جعفر السعدى الصقلی، المعروف بابن القطّاع ، قدم مصر في حدود سنة ٥٠٠ هـ فأكرمه أهلها، وظل بها إلى أن مات، وكان إمام وقته في علم العربية وفنون الأدب، وعلم بها ولد الأفضل ابن أمير الجيوش بدر الجمالي. مات سنة ٥١٥ هـ، ودفن بقرب ضريح الإمام الشافعي بالقاهرة. من مصنفاته: كتاب الأفعال، وهو نسخة موسعة من كتاب الأفعال لابن القوطية ، وهو أشهر كتبه.<sup>(٣)</sup> قال ياقوت الحموي: «وله حواش على كتاب الصحاح

---

(١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٣١٥/٢) وبغية الوعاة (٧٢/٢) وهدية العارفين (٤٩٩/١) .

(٢) وفيات الأعيان : ٣١٦/٢ .

(٣) انظر ترجمته في بغية الوعاة (١٥٣/٢) وحسن المحاضرة (٥٣٢/١) ، (٥٣٣) وهدية العارفين (٦٩٥/١) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣٤٦/٥) .



نفيسة، وعليها اعتمد أبو محمد بن برى النحوى المصرى فيما تكلم عليه من حواشى الصحاح» (١) .

### ٣ - أبو بكر الشنترينى

هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج الشنترينى النحوى، أحد أئمة العربية والمبرزين فيها، رحل فى سنة ٥١٥هـ، من الأندلس إلى مصر واليمن، وعمل مقرئاً فى الجامع الكبير بالقاهرة، وقرأ ابن برى عليه النحو. مات سنة ٥٥٠هـ. من مصنفاته: تلقيح الألباب فى عوامل الإعراب ، والكافى فى علم القوافى (٢) .

هذا وقد سمع ابن برى الحديث على أبى صادق المدينى، وأبى عبد الله الرازى وغيرهما (٣) .

### تلاميذه

مثل ابن برى فى علمه وشهرته لا بد أن يقصده طلاب العلم والمعرفة لينهلوا من نبعه، ويغترفوا من بحره، يقول القفطى : «قصده الطلاب من الآفاق.. ورثى جماعة من تلاميذه متصدرين متميزين، وأكثر الرؤساء بمصر استفادوا منه، وأخذوا عنه» (٤) .

ومن تلاميذه :

---

(١) معجم الأدباء : ١٨١/١٢ .

(٢) انظر ترجمته فى: بغية الوعاة (١٦٣/١) وتاريخ الأدب العربى

لبروكلمان (٣٥٤/٥) .

(٣) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

(٤) إنباه الرواة : ١١٠/٢ ، ١١١ .

### ١ - أبو طاهر العقيلي

هو أبو طاهر إسماعيل بن ظافر بن عبد الله العقيلي الأنصاري، كان عالماً بالقراءات والعريية مع دين متين وزهد وورع وصلاح، سمع الحديث من ابن بري وغيره، وأقرأ الناس زماناً. مات سنة ٦٢٣ هـ. من مصنفاته: الاكتفاء في القراءات، ومختصر كتاب الحجة لأبي على الفارسي، ورسالة في رسم المصحف<sup>(١)</sup>.

### ٢ - سليمان بن بنين

هو أبو عبد الغنى سليمان بن بنين بن خلف المصري الدقيقي النحوي، لازم ابن بري مدة في النحو وسمع منه . مات سنة ٦١٤ هـ. من مصنفاته: لباب الألباب في شرح أبيات الكتاب، واتفاق المباني وافتراق المعاني<sup>(٢)</sup>.

### ٣ - عبد المنعم بن صالح التيمي

هو أبو محمد عبد المنعم بن صالح بن أحمد القرشي التيمي المكي الإسكندري النحوي، نزل مصر واستوطنها، ولازم ابن بري في النحو مدة حتى أحكم الفن، وكان علامة مصر أدباً ونحواً، وانتصب

---

(١) انظر ترجمته في: بغية الوعاة (٤٤٨/١) وهديّة العارفين (٢١٢/١).

(٢) انظر ترجمته في: بغية الوعاة (٥٩٧/١) وهديّة العارفين (٣٩٨/١) وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٣٠٥/٥).

للإفادة. مات سنة ٦٣٣ هـ . من مصنفاته: النوادر والغرائب ، وتحفة العرب وطرفة المغرب، وهو كتاب فى النحو (١) .

#### ٤ - الملك العزيز ابن السلطان صلاح الدين الأيوبي

هو الملك العزيز عماد الدين أبو الفتح عثمان ابن السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، ملك مصر بعد وفاة أبيه، وكان نائبه بها فى حياته مدة اشتغاله بفتح البلاد الشامية، سار فى البلاد سيرة حسنة، وسمع بالإسكندرية الحديث من الحافظ السلفى، والفقيه أبى الطاهر بن عوف الزهرى، وسمع بمصر من العلامة ابن برى، مات فى المحرم سنة ٥٩٥ هـ (٢) .

#### ٥ - أبو موسى الجزولى

هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولى البربرى المراكشى، كان إماماً فى النحو، كثير الاطلاع على دقائقه وغريبه وشأذه، دخل الديار المصرية، ولزم ابن برى، وقرأ الجمل للزجاجى عليه، وسأله عن مسائل على أبواب الكتاب، فأجابه ابن برى عنها، ثم رجع إلى بلاد المغرب بعد أن حج، وتصدر للإقراء، وأخذ عنه جماعة منهم الشلوين وابن معط. مات بهسكورة من أعمال مراكش سنة ٦٠٧ هـ .

(١) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة (١١٥/٢) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٣٠٨/٥) .

(٢) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان (٢٥١/٣) وحسن المحاضرة (٢٢/٢) .

ويللّ بخت اسم بربرى -عناه ذو الحظ، والجزولى بضم الجيم  
والسزاي وسكون الواو وبعدها لام نسبة إلى جزولة، ويقال لها: كزوله  
-بانكاف- وهى بطن من البربر .

من مصنفاته : المقدمة الجزولية فى النحو، وهى حواش على  
جمل الزجاجى اعتمد فيها على شيخه ابن برى. (١)

#### ٦ - أبو المحاسن البهنسى

هو أبو المحاسن مهلب بن حسن بن بركات بن المهلب البهنسى،  
من مصنفاته: نظم الفرائد وحصر الشواهد، وشرح مقصورة ابن دريد،  
ولم تذكر سنة وفاته فى مراجعنا. (٢)

#### ٧ - ابن سناء الملك

هو القاضى السعيد أبو القاسم هبة الله بن جعفر بن سناء الملك  
المصرى الشاعر المشهور المعروف بابن سناء الملك، أحد الفضلاء  
الرؤساء النبلاء، أخذ النحو عن ابن برى، وكتب بديوان الإنشاء مدة،  
وكان بارع الترسل والنظم، اختصر كتاب الحيوان للجاحظ وسماه روح  
الحيوان ، وله ديوان شعر سماه در الطراز. مات سنة ٦٥٨ هـ (٣) .

---

(١) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان (٤٨٨/٣) وبغية الوعاة  
(٢٣٦/٢). وهدية العارفين (٨٠٧/١) وتاريخ الأدب العربى  
لبروكلمان (٣٤٩/٥) .

(٢) انظر ترجمته فى : بغية الوعاة (٣٠٤/٢) وتاريخ الأدب العربى  
لبروكلمان (٣٠٤/٥) .

(٣) انظر ترجمته فى: حسن المحاضرة (٥٦٥/١) وهدية العارفين  
(٥٠٦/٢) وتاريخ الأدب العربى لبروكلمان (٦٥/٥) .

## ٨ - أبو الغنائم همام الدين الصعیدی

هو جلال الدين أبو الغنائم همام الدين بن راجی الله بن سرايا الصعیدی، ولد بالصعيد سنة ٥٥٩ هـ، وقدم القاهرة وأخذ العربية عن ابن بری، ورحل إلى العراق، وتفقه علي علمائها، ثم عاد إلى مصر، وتولي الخطابة بجامع الصالح بن رزّك، ودرس وأفتی، وصنف فی الفقه والأصول. مات فی ربيع الأول سنة ٦٣٠ هـ (١).

## ٩ - أبو الحسن یحیی الأنصاری :

هو أبو الحسن یحیی بن عبد الله بن یحیی الأنصاری الشافعی المصری النحوی، كان من أعيان أهل العربية وأكابرهم، لزم ابن بری مدة طويلة، وروی عنه، وبرع فی لسان العرب، وتصدر بالجامع العتيق مدة، وتخرج به جماعة، وكان مشهوراً بحسن التعليم. مات فی ذی الحجة سنة ٦٣٣ هـ (٢).

## كتبه

قال القفطی: «كان قليل التصنيف» (٣). وعلى الرغم من ذلك فكتبه تمتاز بالتحقيق والتدقيق، وقد حظيت بثقة القدماء والمحدثين لما تحوى من فوائد وفرائد، قال القفطی أيضاً: «كانت كتبه في غاية

---

(١) حسن المحاضرة : ٤١١/١ .

(٢) بغية الوعاة : ٣٣٦/٢ .

(٣) إنباء الرواة : ١١١/٢ .

الصحة والجودة، وإذا حشاها أتى بكل فائدة»<sup>(١)</sup>. وقال ابن كثير:  
«له التصانيف المفيدة»<sup>(٢)</sup>.

ومن الكتب التى ذكرت له مايلى:

### ١ - الاختيار فى اختلاف أئمة الأصهار

ذكره له إسماعيل باشا البغدادي فى هدية العارفين<sup>(٣)</sup>، وكحالة  
فى معجم المؤلفين<sup>(٤)</sup> وهو مفقود .

### ٢ - جواب المسائل العشر

وهى التى سأل عنها أبو نزار ملك النحاة<sup>(٥)</sup>، وهى المعروفة  
بالمسائل العشر المتعبات إلى الحشر، وأوردها السيوطى فى  
كتاب الأشباه والنظائر النحوية. ذكره له القفطى<sup>(٦)</sup>  
وبروكلمان<sup>(٧)</sup>.

### ٣ - حاشية على المعرب للجواليقى

ذكرها له كحالة<sup>(٨)</sup>، وبروكلمان<sup>(٩)</sup>، وتوجد منها نسخة

---

(١) نفسه .

(٢) البداية والنهاية: ٣١٩/١٢ .

(٣) ٤٥٧/١ .

(٤) ٣٧/٦ .

(٥) إنباه الرواة : ١١١/٢ .

(٦) نفسه .

(٧) تاريخ الأدب العربى: ٣٠٤/٥ .

(٨) معجم المؤلفين: ٣٧/٦ .

(٩) تاريخ الأدب العربى: ١٦٣/٥ ، ٣٠٤ .

مخطوطة فى معهد المخطوطات العربية. تحت رقم ١١٢ لغة  
ومجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ٢٩٢.٩<sup>(١)</sup>.

٤ - حواش: على درة الغواص فى أوهام الخواص للحويصر.  
ذكرها له ابن خلكان<sup>(٢)</sup>، والسيوطى<sup>(٣)</sup> والزركلى<sup>(٤)</sup>،  
وكحالة<sup>(٥)</sup>، وبروكلمان<sup>(٦)</sup>. وتوجد منها نسخة مخطوطة بدار الكتب  
المصرية تحت رقم (١٩٨ مجاميع م) وهى مزوجة بحواش على درة  
الغواص أيضاً لمحمد بن عبد الله بن ظفر الصقلى .

#### ٥ - حواش على الصحاح :

ذكرها له القفطى، وقال: «إنها نقلت عن أصله وأفردت  
فجاءت ستة مجلدات، وسماها من أفردها: التنبيه والإيضاح عما  
وقع فى كتاب الصحاح»<sup>(٧)</sup>.  
وذكرها له ياقوت الحموى فى ترجمة شيخه ابن القطاع، إذ  
قال: «وله (أى لابن القطاع) حواش على كتاب الصحاح نفيسة،  
وعليها اعتمد أبو محمد بن برى النحوى المصرى فيما تكلم عليه من  
حواشى الصحاح»<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ابن برى: د. عيد درويش : ص ٥٧ .

(٢) وفيات الأعيان: ١٠٩/٣ .

(٣) بغية الوعاة : ٣٤/٢ .

(٤) الأعلام : ٧٤/٤ .

(٥) معجم المؤلفين: ٣٧/٦ .

(٦) تاريخ الأدب العربى : ١٥٢/٥ ، ٣٠٤ .

(٧) إنباء الرواة: ١١١/٢ .

(٨) معجم الأدباء : ١٨١/١٢ .

وذكرها له ابن خلكان فقال: «له على كتاب الصحاح حواش فائقة، أتى فيها بالغرائب، واستدرك عليه فيها مواضع كثيرة، وهى دالة على سعة علمه، وغزارة مادته، وعظم اطلاعه»<sup>(١)</sup>.

وذكرها له السيوطى فى بغية الوعاة، وقال: «قال الصفدى: لم يكملها، بل وصل إلى (وقش) وهو ريع الكتاب، فأكملها الشيخ عبد الله بن محمد البسطى»<sup>(٢)</sup> وذكرها له أيضاً فى حسن المحاضرة<sup>(٣)</sup>.

وذكرها له إسماعيل باشا البغدادى<sup>(٤)</sup> والزركللى<sup>(٥)</sup>، وكحالة<sup>(٦)</sup>، وبروكلمان<sup>(٧)</sup>.

وقد ساق محقق الجزء الأول منها الأستاذ مصطفى حجازى من الحجج ما يؤيد أن ابن برى أكمل حواشيه على الصحاح، وأن بعض النسخ انتهى ابن برى فى إملائها على طلابه إلى مادة (وقش) ومنها النسخ التى اعتمد عليها فى تحقيق الكتاب، وأقوى حججه ما ذكره من أن صاحب لسان العرب اعتمد على حواشى ابن برى فى تأليف كتابه، ونقوله منها لم تقف عند مادة (وقش) مما يدل على أنها وقعت له كاملة، وأيد ذلك بقوله: «إننا قابلنا نقول

---

(١) وفيات الأعيان : ١٠٨/٣ .

(٢) بغية الوعاة : ٣٤/٢ .

(٣) ٥٣٣/١ .

(٤) هدية العارفين : ٤٥٧/١ .

(٥) الأعلام : ٧٤/٤ .

(٦) معجم المؤلفين : ٣٧/٦ .

(٧) تاريخ الأدب العربى : ٦٢/٢ ، ٣٠٤/٥ .



صاحب اللسان عند ابن برى إلى مادة (وقش) فوجدناها مطابقة - أو تكاد - لما فى النسخ التى بأيدينا، ثم تتبعنا مواد اللسان بعد مادة (وقش) إلى آخر باب الواو والياء من المعتل، فرأينا النقل عن ابن برى فيها مستمراً على منهج سواء، لا يختلف عما جاء منه فيما قبل مادة (وقش) وفى تصفح عاجل لم نعد فيه إلى تتبع واستقراء كانت نقول ابن منظور عن ابن برى فى ثنايا المواد تأخذ العين فى سائر اللسان حتى الصفحات الأخيرة من الجزء العشرين .

ففى مادة (وا) ينقل ابن منظور عن ابن برى تعليقه على الجوهري فى استشهاده على مجيء الواو بمعنى مع بالحديث الشريف (بعثت أنا والساعة كهاتين، وأشار إلى السبابة والإبهام، أى مع الساعة) قال ابن برى: صوابه : وأشار إلى السبابة والوسطى، قال: وكذلك جاء فى الحديث.

وينقل عنه فى موضع آخر من هذه المادة - بعد قول الجوهري: وقوله تعالى: «حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا» <sup>(١)</sup> فقد يجوز أن تكون الواو هنا زائدة - قال ابن برى: ومثل هذا لأبى كبير الهذلى - عن الأخفش أيضاً:-

فَإِذَا وَذَلِكَ لَيْسَ إِلَّا ذِكْرَهُ

وَإِذَا مَضَىٰ شَيْءٌ كَانَ لَمْ يَفْعَلِ

قال: وقد ذكر بعض أهل العلم أن الواو زائدة فى قوله تعالى: «وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ لَتُنَبِّئَنَّهُمْ بِأَمْرِهِمْ هَذَا» <sup>(١)</sup> لأنه جواب لما فى قوله: «فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوا فِي غِيَابَةِ الْجَبِّ» <sup>(٢)</sup>.

(١) الزمر / ٧٣ .

(٢) يوسف / ١٥ .

وهكذا يتبين لنا أن ابن برى بلغ بحواشيه آخر الصحاح، فهو لم يغفلت الجوهري في نهاية الصحاح، إلا في مادة (يا) - وهي آخر مواد الكتاب - ولعله لم يجد عنده فيها ما يعلق به على الجوهري، كما اتفق له مثل ذلك في مواد كثيرة<sup>(١)</sup> .

#### ٦ - شوح أدب الكاتب لابن قتيبة

ذكره له عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب<sup>(٢)</sup> .

#### ٧ - شوح شواهد الإيضاح

ذكره له الزركلي<sup>(٣)</sup>، وبروكلمان<sup>(٤)</sup>. وقد حققه الدكتور عید درویش ونشره مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

#### ٨ - غلط الضعفاء من الفقهاء

وهو الذي قمت بشرحه وتحقيقه ، وسيأتى الحديث عنه .

#### ٩ - اللباب في الرد على ابن الخشاب

وهو رد على ابن الخشاب في نقده للحري في مقاماته، انتصر فيه ابن برى للحري، وهو منشور مع المقامات في آخرها (ط صبيح بالقاهرة) وقد ذكره له القفطي<sup>(٥)</sup>، وابن خلكان<sup>(٦)</sup> .

---

(١) التنبيه والإيضاح: ١١/١ .

(٢) ٢٥/١ .

(٣) الأعلام: ٧٤/٤ .

(٤) تاريخ الأدب العربي : ١٩٢/٢ ، ٣٠٤/٥ .

(٥) إنباه الرواة : ١١١/٢ .

(٦) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣ .

والسيوطي<sup>(١)</sup>، والزركلي<sup>(٢)</sup>، وإسماعيل باشا البغدادي<sup>(٣)</sup>،  
وبروكلمان<sup>(٤)</sup>.

وجدير بالذكر أن السيوطي في بغية الوعاة حين ذكر هذا  
الكتاب قال: «اللباب في الرد علي ابن الخشاب في رده علي  
الحريري في درة الغواص»<sup>(٥)</sup>.

وهذا خطأ، فالكتاب رد علي ابن الخشاب في نقده للحريري  
في مقاماته كما ذكرنا، وليس ردأ له في رده علي الحريري في درة  
الغواص، إذا لم يرد ابن الخشاب علي الحريري في درة الغواص .  
وقد تابع إسماعيل باشا البغدادي السيوطي في هذا، ووقع  
فيما وقع فيه، فقال «اللباب علي ابن الخشاب من حواشي درة  
الغواص للحريري»<sup>(٦)</sup>.

وواضح مافي ذلك من تحريف وخطأ .

### وفاته

توفي ابن برى بمصر في ليلة السبت السابعة والعشرين من  
شوال سنة ٥٨٢هـ<sup>(٧)</sup> (١١ من يناير سنة ١١٨٧م)<sup>(٨)</sup> بعد حياة  
حافلة بالعطاء وقد جاوز الثمانين من عمره، رحمه الله تعالى .

---

(١) بغية الوعاة: ٣٤/٢ .

(٢) الأعلام : ٧٤، ٧٣/٤ .

(٣) هدية العارفين: ٤٥٧/١ .

(٤) تاريخ الأدب العربي: ١٦٨/٥، ٣٠٤ .

(٥) بغية الوعاة: ٣٤/٢ .

(٦) هدية العارفين : ٤٥٧/١ .

(٧) وفيات الأعيان (١٠٩/٣) وبغية الوعاة (٣٤/٢) .

(٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان : ٣٠٣/٥ .

## الفصل الثالث

### كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء

#### تمهيد :

عاش العرب قبل الإسلام فى شبه الجزيرة العربية واللغة العربية الفصحى تجرى على ألسنتهم لغة للتخاطب والتفاهم، ينطقون بها دون حاجة إلى تعلم قواعدها وأصولها، فهى لغتهم التى لهجت بها ألسنتهم منذ طفولتهم ، وما لاشك فيه أن هذه اللغة أصابها تطور ما على ألسنة الناطقين بها قبل ظهور الإسلام فى مراحل زمنية متعاقبة شأنها فى ذلك شأن سائر اللغات ، فاللغة العربية الجاهلية « ليست بدعا بين اللغات، فهى حلقة فى سلسلة حلقات طويلة من التطور والتغيير، أى أنها لم تكن كما يتخيل بعض الناس ، بصورتها التى رويت لنا منذ أن خلق الله الأرض ومن عليها<sup>(١)</sup>». بيد أن أهم تطور لهذه اللغة وأخطره إنما حدث بعد ظهور الإسلام ، فمع بزوغ فجره بدأت مرحلة جديدة فى تاريخ تلك اللغة كان لها أعمق الأثر فى تقرير مستقبلها وتحديد مصيرها ، فقد ارتبطت بالدين الجديد لغة لقرآنه الكريم، وانفردت بهذه الميزة دون غيرها من اللغات، إذ لم ترتبط أية لغة بالدين كما حدث للغة العربية ، فأضفى عليها الدين قداسة دعت إلى الحفاظ عليها وحراستها حرصا على القرآن الكريم الذى تنبع تعاليم الدين الجديد منه ، وكان الانتشار الواسع لهذا الدين الذى

---

(١) التطور اللغوى : د. رمضان عبد التواب : ص ٦.

ارتبطت به ، ودخول أمم كثيرة لها لغاتها الخاصة تحت لوائه أثر كبير فى تطورها السريع نتيجة لاختلاط العرب المسلمين أهلها بغيرهم ، فقد « كانت هجرة القبائل العربية عقب وفاة محمد (صلى الله عليه وسلم) سنة ٦٣٢/١١ إيذانا بشروق عصر جديد للغة العربية ، وفى مدة عشرات من السنين حملت قبائل البادية فى غزوات الفتح لهجاتها نحو الشمال إلى فلسطين وسورية وما بين النهرين حتى جبل طوروس وجبال أرمينية ، ونحو الشرق عبر العراق إلى إيران ، ونحو الغرب عبر شبه جزيرة سيناء إلى مصر ، وشمال أفريقيا ، ولم تكد تمضى مائة عام على وفاة محمد ( عليه السلام ) حتى امتدت الدولة إلى سفوح البرانس فى المغرب ، وإلى أواسط آسيا على شواطئ نهر الهند فى المشرق ، وهذا النفوذ الذى بلغته اللغة العربية إلى مناطق كانت تستوطنها لغات أخرى ، لم يكن ليمر عليها دون تأثير أو تغيير مهما اختلف نتائج هذه العلاقات الجديدة حسب اختلاف الأحوال فى مظاهرها وظواهرها <sup>(١)</sup> . لذا وقع الفساد فى الألسنة ، وبدأ اللحن يذيع ويشيع ، يقول أبو بكر الزبيدى فى مقدمة كتابه لحن العامة : « لم تزل العرب فى جاهليتها ، وصدر من إسلامها ، تبرع فى نطقها بالسجية ، وتكلم على السليقية ، حتى فتحت المدائن ، ومصرت الأمصار ، ودونت الدواوين ، فاختلط العربى بالنبطى ، والتقى الحجازى بالفارسى ، ودخل الدين أخلط الأمم ، وسواقت البلدان ، فسوق الخل فى الكلام ، وبدأ اللحن فى ألسنة العوام ، فكان أول من استدرك ذلك وحاول إصلاح فساده :

أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلى ، فألف أبوابا من النحو ، ذكر فيها عوامل الرفع والنصب والجر والجزم ، ودل على الفاعل ، والمفعول ، والمضاف . ثم فشا اللحن وكثر بعد اختلاط الناس وكثرتهم ، ونشوء الذرية على ما فسد من لفظهم هم ، فاقتفى أثر أبى الأسود الدؤلى فيما ألف جملة من أخذ عنه ، ففرعوا على ما أصله ، وبنوا على ما أسسه ، فوضعوا للعربية قياسا ، ونهجوا إليها سبلا ، حتى انتهى ذلك إلى الخليل بن أحمد الفراهيدى ، ففتح أبواب النحو ، ومد أطنابه ، وأوضح علله ، وبلغ أقصى حدوده ، واستوعب فيه غاية مراده ، وكان فى علمه فذا لانظير له ، وفردا لاقرين معه . ثم ألف من بعده من أهل العلم فى النحو والغريب وإصلاح المنطق على قدر الحاجة وبحسب الضرورة ، تحصينا للغتهم ، وإصلاحا للمفسد من كلامهم ، إلى أن وضع أبو حاتم كتابا اغتذى به تقويم ما غيره أهل عصره من كلام العرب وسماه : لحن العامة <sup>(١)</sup> . وما زال التأليف فى لحن العامة يتوالى على مر العصور تنقية للغة ، وحفاظا على سلامة التعبير ، وكان من بين تلك الكتب التى ألفت فى اللحن فى القرن السادس الهجرى كتاب ابن برى « غلط الضعفاء من الفقهاء » الذى نقدم له .

---

(١) لحن العامة للزبيدي تحقيق د. عبد العزيز مطر: ص ٣٤ وما بعدها .

### مقياس الصواب اللغوي عند ابن بري

لم تتفق كلمة علماء اللغة في مقياس الصواب اللغوي ، فقد انقسموا إلى فريقين ، فريق متشدد لا يقبل إلا الأصح ويعد مادونه خطأ وعلى رأسه الأصمعي ، وفريق متساهل يقبل كل ما ورد عن العرب ، فكله عنده حجة ، وعلى رأسه أبو زيد .

ومن هنا فإن ما يخطئه بعض علماء اللغة يصوبه بعض آخر منهم ، وما ذلك إلا لاختلاف مقياس الصواب اللغوي عندهما .

« قال ابن خالويه في شرح الفصيح : قال أبو حاتم : كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغى ماسواها ، وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قيل . قال : ومثال ذلك أن الأصمعي يقول : حزننى الأمر يحزننى ، ولا يقول : أحزننى . قال أبو حاتم : وهما جائزان ، لأن القراء قرءوا : (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ) (١) و (لَا يَحْزَنُهُمْ) جميعا بفتح الياء وضمها (٢) .

ولذا وجدنا ابن السيد البطليوسى يقول : « قد أنكر الأصمعي أشياء كثيرة كلها صحيح ، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل إنكار الأصمعي لها (٣) » .

ويقول أيضا تعليقا على قول ابن قتيبة (يقال : هذا ماء ملح ، ولا يقال : مالح) : « هذا الذى قاله ابن قتيبة قد قال مثله يعقوب (٤) » .

---

(١) الأنبياء . ١٠٣/١ .

(٢) الزهر : ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٣) الاقتضاب : ٢٢٢/٢ .

(٤) أى ابن السكيت .

وأبو بكر بن دريد، وغيرهما، ورواه الرواة عن الأصمعي، وهو المشهور من كلام العرب، ولكن قول العامة لا يعد خطأ، وإنما يجب أن يقال: إنها لغة قليلة<sup>(١)</sup>». ويقول: «وأما أن يجحد (أى ابن قتيبة) شيئا وهو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له فرأى غير صحيح ومذهب ليس بسديد<sup>(٢)</sup>».

ويقول: «حكى اللغويون أن قوما من أهل اليمن يبدلون الحرف الأول من الحرف المشدد نونا فيقولون: حنظ، يريدون حظا، وإنجاص وإنجانة (أى فى إجاص وإجانه<sup>(٣)</sup>) فإذا جمعوا رجعوا إلى الأصل، وهذه لغة لا ينبغي أن يلتفت إليها، فإن اللغة اليمنية فيها أشياء منكرة خارجة عن المقاييس. وإنما ذكرنا هذا ليعلم أن لقول العامة مخرجا على هذه اللغة<sup>(٤)</sup>».

ووجدنا شهاب الدين الخفاجى فى شرح درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى يرد عليه، فيقول تعليقا على قول الخاصة (مشوم) يدل (مشوم): «ما قالوه ليس بخطأ وإن كان خلاف الأنصاح<sup>(٥)</sup>».

---

(١) الاقتضاب : ٢٢٣/٢.

(٢) نفسه : ٦/٢.

(٣) الإجاص : شجر من الفصيلة الوردية ثمره حلو لذيد، يطلق فى سورية وفلسطين وسيناء على الكمثرى وشجرها، وكان يطلق فى مصر على البرقوق وشجره . والإجانة : إناء تغسل فيه الثياب ، وكلاهما معرب . (المعجم الوسيط : أجص - أجن).

(٤) الاقتضاب : ١٨١/٢.

(٥) شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجى بتحقيقنا: ص ٢٢٠.



ويقول تعليقا على قولهم : (سُلِّتَ يده) بالبناء للمجهول : « ما أنكره مسموع على رداءته وكفى به سندا لمن استعمله <sup>(١)</sup> » .  
فالمتشددون يتمسكون باستعمال الأفصح والأكثر ، ويعدون ماسوى ذلك خطأ ، والمتساهلون يرون أن استعمال ماورد عن العرب جائز وإن كان قليلاً ، لأن « إثبات القلة النسبية موقوف على الإستقراء التام وهو متعذر <sup>(٢)</sup> » كما يقول شهاب الدين الخفاجى .  
والرأى عندى أن استعمال مايجوز استعماله وإن كان خلاف الأفصح والأكثر ليس بخطأ ، ويكون مستعمله عندى قد خالف الأفصح أو الأكثر ، ولا يخطأ مادام ما استعمله له وجه فى العربية يجيزه ، ولذا كان قول ابن جنى لذي هو الفيصل فى هذه القضية ، وهو « وكيف تصرفتم الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيرا منه <sup>(٣)</sup> » .

وإبن برى من المتشددين فى كتابه (غلط الضعفاء من الفقهاء) إذ نجهده يتمسك بالأفصح والأجود ويخطئ ماسوى ذلك ، كقوله :  
« ويقولون : هو يملك رجعة المرأة بكسر الراء ، والأفصح رجعة بفتح الراء » .

وقوله : « ويقولون : الذهب بالذهب ربا إلاها وها ، والأفصح هاء وهاء بالمد والهمز » .

---

(١) نفسه : ص ٥١٤ .

(٢) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى : ٢٢٥/١ .

(٣) الخصائص : ١٢/٢ .

وقوله : « ويقولون: غسل الجنابة ، بضم الغين ، والأجود غسل بفتح الغين وهو المصدر ، والغسل بالضم الاسم ».

وقوله : « ويقولون : سيف محلى ، بفتح الميم ، والأجود محلى بضم الميم ».

وقوله : « ويقولون : لا ينتقض الوضوء بمس شرج ولا رفع ، بإسكان الراء من شرج ، وصوابه شرج وهو مضمم الاست ، وقد أجاز بعضهم إسكانه ».

ولعل سر تشدده هنا أنه يرى أن الفقهاء من الخاصة لا من العامة ، والخاصة أولى الناس باستعمال الأنصح وإن كان استعمال غيره جائزا ، إلا أننا نأخذ عليه عده الجائز غلطا .

والغريب أننا وجدناه فى حواشيه على درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى يسلك مسلكا معتدلا بعيدا عن التشدد الذى يسلكه هنا ، فهو يرد على الحريرى المتشدد فى تخطئه الخواص ، ويعتمد فى رده عليه على السماع ، أو على إجازة بعض اللغويين لما ينكره ، ففى قول الحريرى : « ويقولون فى جمع رحي وقفا : أرحية وأقفيه ، والصواب فيهما أرحاء وأقفاء » يقول ابن برى : « هذا الذى أنكره قد ورد السماع به ... وإذا كان أرحية وأقفيه قد ورد بهما السماع فلا وجه لإنكارهما (١) ».

---

(١) حواشى ابن برى وابن ظفر على درة الغواص - مخطوط - ورقة ٤٧.

وقال تعليقا على تخطيطه الحريري لقول الخاصة شغب، بفتح الغين: «قولهم: فيه شغب بفتح الغين صحيح وإن كان إسكان الغين فى كلامهم أكثر، وقد حكى ابن دريد أنه يقال: شَغَبٌ وشَغَبٌ<sup>(١)</sup>».

وقال تعليقا على قول الحريري: (ويقولون: أزمعت على المسير، ووجه الكلام: أزمعت المسير): «أجاز الفراء أزمعت الأمر، وعلى الأمر، وأما الكسائى فلم يجز إلا أزمعت الأمر، والحجة للفراء، لأن الأفعال قد يحمل بعضها على بعض إذا تقاربت معانيها، كقوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ<sup>(٢)</sup>) فعدى يخالف بحرف الجر من جهة أن المخالفة خروج عن الطاعة، وكذلك الإزماع هو المضاء فى الأمر والعزم عليه، فكأنه قال: عزمت على الأمر<sup>(٣)</sup>».

وقال تعليقا على ما ذكره الحريري من أن الخاصة لا تفرق بين كيت وكيت، وذيت وذيت، وكيت وكيت كناية عن الأفعال، وذيت وذيت كناية عن الأقوال: «هذا الذى ذكره من الفرق بين كيت وكيت، وذيت وذيت، هو مذهب ثعلب ومن تابعه، وأما الخليل وسيبويه وأبو زيد فلا يفرقون بينهما، فيقولون: كان من الأمر كيت وكيت، وذيت وذيت، وكان ابن خالوية يرى مذهب ثعلب فيقول: فعلت كيت وكيت، وقلت: ذيت وذيت، ولو كان الأمر على ما ذكره لنبه عليه أبو زيد والخليل وسيبويه، بل جعلوهما بمعنى<sup>(٤)</sup>». وقال فى رده على

---

(١) نفسه: ورقة ٥١.

(٢) النور / ٦٣.

(٣) حواشى ابن برى وابن ظفر: ورقة ٤٨.

(٤) نفسه: ورقة ٥٠.

الحريري في إنكاره استخدام الخاصة أنصف اسم تفضيل: «إنكاره لأنصف لكون فعله رباعيا، ولا ينبغي أن يكون أفعل من كذا إلا من فعل ثلاثي، إلا أنه إذا ورد السماع به من فعل رباعي فلا معدل عن قبوله، نحو قولهم: هو أيسر منه، وأعدم منه، وأفلس... وكذلك أنصف أيضا قد ورد السماع به، حكى أبو القاسم الزجاجي وغيره أن حسان بن ثابت لما أنشد النبي عليه السلام:

أتهجوه ولست له بكفء فشركما لخيركما الفداء

قال أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: يا رسول الله، هذا أنصف بيت قالته العرب.

وعلى ذلك قول الشاعر:

وأنصف الناس في كل المواطن من

يسقى المعادين بالكأس الذي شربا»<sup>(١)</sup>

### صلة كتاب ابن بري بكتب اللحن

كتاب ابن بري «غلط الضعفاء من الفقهاء» موضوعه لحن الضعفاء من الفقهاء فهو يعد من كتب لحن الخاصة، وإن كانت العامة تشارك الفقهاء في بعض ما سجله ابن بري من أغلاطهم، وقد اشتمل كتاب ابن بري على كثير مما ورد في كتاب «تشقيف اللسان وتلقيح الجنان» لابن مكي الصقلي المتوفى سنة ٥٠١ هـ لاسيما باب غلط أهل الفقه منه دون إشارة إلى هذا الكتاب، كما تابع ابن بري بعض

اللغويين السابقين فيما أخذوه على أهل عصرهم من أخطاء وقع فيها الفقهاء أيضا ، كأبى بكر الزبيدي فى كتابه لحن العامة وغيره وقد نبهت على ذلك فى موضعه من التحقيق .

وجدير بالذكر أن ابن برى لم يستقص كل أغلاط الفقهاء ، وإنما سجل ما وقع له منها وعده خطأ .

وقد ورد فى تشقيف اللسان لابن مكى فى باب غلط أهل الفقه أغلاط لم يذكرها ابن برى ، منها قول ابن مكى : « ويقولون : إذا حنث فى يمينه ، بفتح النون . والصواب : حنث بكسرهما (١) » .

وقوله : « ويقولون لواحد الأوسق : وسق . والصواب : وسق بفتح الواو ، وهو ستون صاعا » (٢) .

وقوله : « ويقولون : أرض العنوة ، بضم العين . والصواب : العنوة بفتحها (٣) » .

وقوله : « ويقولون : إذا كان فى رأس الفرس اعتزام . والصواب : اعتزام بالراء ، من العرامة ، وهى الشدة » (٤) .

وقوله : « ويقولون : كتاب الشفعة ، وللشريك أن يأخذ بالشفعة ، بضم الفاء . والصواب : الشفعة بإسكانها (٥) » .

(١) تشقيف اللسان : ص ٣٢٣ .

(٢) نفسه : ص ٣٢٢ .

(٣) نفسه : ص ٣٢٤ .

(٤) نفسه : ص ٤٢٧ .

(٥) نفسه .

وجدير بالذكر أن ماخطأه ابن مكي من أقوال الفقهاء فى الأمثلة المذكورة بعضه ليس بخطأ ، فقول الفقهاء وسق بكسر الواو ليس بخطأ ؛ فإن الكسر والفتح محكيان ، وفى تهذيب الأسماء واللغات للنووى : « وسق بفتح الواو وكسرهما »<sup>(١)</sup> ، وفى اللسان : « الوَسَقُ والوَسْقُ : مَكِيلَةٌ مَعْلُومَةٌ ، وقيل : هو حِجْلٌ بغير وهو ستون صاعا »<sup>(٢)</sup>.

وقولهم : الشفعة ، بضم الفاء ، ليس بخطأ أيضا ، إذ ورد ضم الفاء فى اللسان ، ففيه : « الشُّفْعَةُ والشُّفْعَةُ فى الدار والأرض : القضاء بها لصاحبها »<sup>(٣)</sup>.

### عنوان الكتاب

عنوان الكتاب فى معجم المؤلفين لكحالة : « غلط الضعفاء من أهل الفقه »<sup>(٤)</sup> وفى تاريخ الأدب العربى لبروكلمان كذلك<sup>(٥)</sup> ، وفى الأعلام للزركلى : « غلط الضعفاء من الفقهاء »<sup>(٦)</sup> ، وهو العنوان الموجود على المخطوطة التى اعتمدت عليها فى شرح الكتاب وتحقيقه ، وهى قديمة يرجع تاريخ نسخها إلى بداية القرن السابع الهجرى بعد وفاة المؤلف بأعوام قليلة لا تتجاوز تسعة عشر عاما ،

---

(١) تهذيب الأسماء واللغات ( الجزء الثانى من القسم الثانى : ص ١٩١ ).

(٢) اللسان : وسق .

(٣) نفسه : شفع .

(٤) معجم المؤلفين : ٣٧/٦ .

(٥) تاريخ الأدب العربى : ٣٠٤/٥ .

(٦) الأعلام : ٧٤/٤ .

لذا أثرته على العنوان الآخر. والفرق بين العنوانين لفظي ويسير.

### نسبته لابن برى

الكتاب لابن برى على وجه اليقين ؛ فقد ذكره له ابن خلكان فى وفيات الأعيان، فقال: «وله جزء لطيف فى أغاليط الفقهاء<sup>(١)</sup>».

وذكره له الزركلى ، وكحالة ، وبروكلمان ، كما مر. وما يؤكد نسبته إليه تلك النقول التى نقلها منه بعض العلماء فى كتبهم وأشاروا إلى وجودها فيه مع نسبتها لابن برى ، وكذا إشارتهم إلى ما فيه دون نقل نصه مع اقتران ذكره بابن برى ، من ذلك قول الإمام النووى فى شرحه لصحيح مسلم فى باب حكم ضفائر المفتسلة فى حديث أم سلمة رضى الله عنها : «قولها: أشد ضفر رأسى، هو بفتح الضاد وإسكان الفاء ، هذا هو المشهور المعروف فى رواية الحديث ، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم ، ومعناه: أحكم فتل شعرى .

وقال الإمام ابن برى فى الجزء الذى صنفه فى لحن الفقهاء : من ذلك قولهم فى حديث أم سلمة أشد ضفر رأسى ، يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء ، وصوابه ضم الضاد والفاء جمع ضفيرة كسفينة وسفن.

---

(١) وفيات الأعيان : ١٠٩/٣.

وهذا الذى أنكره - رحمه الله تعالى - ليس كما زعمه، بل الصواب جواز الأمرين ، ولكل منهما معنى صحيح ، ولكن يترجح ما قدمناه، لكونه المروى المسموع فى الروايات الثابتة المتصلة<sup>(١)</sup>.

وقول الإمام النووى أيضا فى تهذيب الأسماء واللغات: «الوقص فى الزكاة هو ما بين النصابين، وفيه لغتان: فتح القاف، وإسكانها، والمشهور فى كتب اللغة فتحها، وقد عد الإمام ابن برى من لحن الفقهاء الإسكان»<sup>(٢)</sup>.

وما ذكره الإمام النووى من قول ابن برى ، وما أشار إليه ، موجود فى كتاب ابن برى.

ومن ذلك أيضا قول الفيومى فى المصباح المنير : «قال ابن برى : وقولهم : أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ، والصواب: أذن بالعصر بالبناء للمفعول مع حرف الصلة<sup>(٣)</sup>».

وقوله فى المصباح أيضا: «البداية بالياء مكان الهمز عامى ، نص عليه ابن برى وجماعة<sup>(٤)</sup>».

وما ذكره الفيومى وأشار إليه موجود فى كتاب ابن برى .

ومن ذلك قول مرتضى الزبىدى صاحب تاج العروس : «قال ابن برى: والزريعة بتخفيف الراء : الحب الذى يزرع ، ولا تقل : زريعة بالتشديد ، فإنه خطأ<sup>(٥)</sup>».

---

(١) صحيح مسلم بشرح النووى : ١١/٤ .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات ( الجزء الثانى من القسم الثانى: ص ١٩٣ ).

(٣) المصباح المنير : أذن ( ص ١٠ ).

(٤) نفسه : بدا ( ص ٤٠ ).

(٥) تاج العروس : زرع .



وقوله أيضا: «وأما البداية بالكسر والتحتية بدل الهمزة، فقال المطرزي : لغة عامية، وعدها ابن برى من الأغلاط، ولكن قال ابن القطاع : هي لغة أنصارية<sup>(١)</sup>».

وما ذكره الزبيدي وأشار إليه موجود فى كتاب ابن برى. فهذه النقول من الكتاب والإشارة إلى ما فيه مع نسبة ما ينقل منه أو يشار إلى وجوده فيه إلى ابن برى أقوى دليل على نسبة الكتاب إليه ، كما تدل تلك النقول والإشارة إلى ما فيه على قيمة هذا الكتاب ، وأثره فى الكتب التى ظهرت بعده.

### منهج ابن بوس فىه

تبدو أهم ملامح منهج ابن برى فيما يلى :-

١- عدم اتباع منهج معين فى ترتيب ما يذكره من أغلاط الفقهاء، وإن كنا وجدناه بدأ ما ذكره من أغلاطهم بقولهم : (البداية)، وهى وإن كانت تناسب البدء إلا أن بدأه بها قد يكون مقصودا ليناسب البدء ، وقد يكون غير مقصود.

٢- الاكتفاء بذكر الخطأ والصواب دون تعليل غالبا لما يذكره .

٣- العناية بالضبط ، فنص الكتاب ضبط قلم ، وموضع الخطأ والصواب فيه نص على ضبط أكثره كتابة.

٤- الاهتمام بنسبة الأقوال إلى أصحابها أحيانا.

٥- تخطئة غير الأفصح وإن كان غيره صوابا ، كقوله : « ويقولون :  
الذهب بالذهب ربا إلاها وها ، والأفصح : هاء وهاء بالمد  
والهمز » .

وقوله : « ويقولون : لا ينتقض الوضوء بمس شرج ولا رفع بإسكان  
الراء من شرج ، وصوابه : شرج ، وهو مضمم الاست ، وقد أجاز  
بعضهم إسكانه » .

فهو لا يعترف بإسكان الراء من شرج الذى أجاهه بعضهم مع أنه  
لو استعمله إنسان استنادا إلى إجازة بعضهم له فلا لوم عليه .  
٦- اعتماده أحيانا فى التخطئة على الاستعمال الحقيقى للتركيب  
مع أنه لو حمل على المجاز لجاز ، كقوله : « ويقولون : أذن  
العصر . والصواب : أذن بالعصر » .

فلو حمل قولهم ( أذن العصر ) بالبناء للفاعل ، على أنه من  
باب إسناد الفعل إلى زمنه لجاز ، ولم يكن خطأ .

٧- ترك بعض الألفاظ دون تفسير ، كما فى قوله : « ويقول بعضهم :  
يهدر فى قراءته . وصوابه : يحدر فى قراءته » . فلم يفسر  
( يهدر ) أو ( يحدر ) كما ترى .

### مميزات الكتاب والمآخذ عليه

ابن برى إمام ثقة ، وقوله فى مسألة لغوية له قيمته ، ولذا كانت  
لكتبه قيمة لغوية كبيرة ، وكتابه من كتب اللحن التى تسجل أغلاط  
طبقة من طبقات الخاصة هى طبقة الفقهاء ، ولذا وجدناه متشددا  
فى تسجيل أغلاط تلك الطبقة ، وإن كان لتلك الأغلاط وجه من

العربية أحيانا يخرج بها عن الغلط كما بينا ذلك فى موضعه، إذ الفقهاء عنده فيما يبدو أولى الناس باستعمال الأفصح والأجود من اللغة .

وكتابه يسجل لنا جانبا من جوانب تطور العربية ، وما أصابها على السنة الخاصة وأقلامهم ، وهو كما يقول المستشرق الألمانى يوهان فك : « عبارة عن ثبت جاف لنحو مائة حالة من الاستعمالات اللغوية المنتشرة بين الفقهاء التى يبدلها ابن برى بعبارات يعدها فصيحة دون شرح ولا تعليل (١) » .

وأهم ما يميز الكتاب تسجيل ما عده ابن برى غلطا من أغلاط الفقهاء ، والضبط الكامل للنص وإن كان وقع فى الضبط بعض أخطاء نلقى تبعثها على الناسخ ونبرى ابن برى منها ، ونسبة الأقوال إلى أصحابها غالبا .

وأهم ما يؤخذ عليه تخطئة غير الأفصح من اللغة ، والاكتفاء بذكر الخطأ والصواب دون تعليل أو شرح غالبا ، وترك بعض الألفاظ التى تحتاج إلى تفسير دون تفسير ، وإهمال المجاز فى تصويب بعض الاستعمالات اللغوية ، وعدم اتباع منهج معين فى ترتيب ذكر الأغلاط .

وكلها مأخذ لا تحط من قدر الكتاب ولا من قدر صاحبه .

## وصف المخطوطة

اعتمدت في تحقيق الكتاب وشرحه على نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٤٨٢ لغة تيمور ، وتتكون من أربع عشرة صفحة ، وصورت هذه النسخة ( ميكروفيلم ) بدار الكتب المصرية أيضا تحت رقم ٤٩٨٤٨ وتتكون من سبع لوحات ، وكل صفحة تشتمل على خمسة عشر سطرا ، وكل سطر يشتمل على سبع كلمات في المتوسط ، وقد كتبت بخط نسخي جميل ، وضبطت بالشكل ضبطا تاما .

وهذه النسخة كتبت في أول القرن السابع الهجري سنة ٦٠١ هـ أى بعد وفاة ابن برى بتسع عشرة سنة ، ولم يسجل عليها اسم ناسخها ، فقد جاء في آخرها : « كان الفراغ من نسخه في العشرين من شهر الله الأصب سنة أحد من الهجرة وستمائة » . كذا .

هذا وقد ذكر د . رمضان عبد التواب ضمن مراجع تحقيق كتاب البئر لابن الأعرابي كتاب ابن برى ، وقال : « غلط الضعفاء من الفقهاء لابن برى - نشر تورى بالكتاب التذكارى لنولدكه . » دراسات شرقية الجزء الأول - جيسن ١٩٠٦ . ولم أقف عليه ، وأشار إليه أيضا يوهان فك في كتابه « العربية » وعلق عليه (١) .

كتاب  
غلط الضعفاء من الفقهاء  
راى محمد عبد الله بن  
البحوى المقدسى رحمه الله

لله  
الملك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ انْعَمْ فَذ  
قَالَ الشَّيْخُ الْأَجَلُ الْفَاضِلُ جَمَالَ  
الْعُلَمَاءِ قَدْ وَدَّ الْأَذْبَاءُ أَبُو مُحَمَّدٍ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ  
بِرِّ النَّحْوِيِّ الْمُتَقَدِّسِ رَحِمَهُ اللَّهُ هـ  
بَابٌ فِي غَلَطِ الضُّعَفَاءِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ  
مَنْ أَقْطَعَ مُخْلَفَهُ هـ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ الْبِدَاةُ  
بِالسُّنَنِ وَصَوَابُ الْبِدَاةِ يُضَرُّ الْبَاءُ وَالْهَمْزُ  
لَا تَنْتَهِى مِنْ بَدَاةٍ فَلَا مَهْمُزَ وَعَنِ الْأَصْبَغِيِّ  
فِي مَقْصِدِهِ بَدَاةً وَبَدَاةً وَبَدَاةً وَرَأَى أَبُو زَيْدٍ  
بَدَاةً عَلَى وَرْدٍ نَاقِضَةٍ وَكَانَ الْأَصْبَغِيُّ حَكَاةً  
الْقَالِي فِي كِتَابِهِ الْبَارِعِ وَعَنِ أَبِي زَيْدٍ أَيْضًا  
بَدَاةً عَلَى وَرْدٍ فَلَا مَهْمُزَ وَيَقُولُونَ تَوْضِإً  
مِنَ الْمَبْصَاحِ وَصَوَابُهُ تَوْضِإً مِنَ الْمَبْصَاحِ بِالْمَشْرِ  
وَالْكَاسِ هـ وَيَقُولُونَ مِنْ اسْتِغْنَاءٍ وَفَرَاغٍ  
مِنْ اسْتِغْنَاءٍ فَقَالَ الْبَدَاةُ وَالْهَمْزُ وَيَقُولُونَ لِسَانًا

لَيْسَ الْمُقَصِّرُ وَابْنًا كَالْمُقَصِّرِ حُكْمُ الْمُعْذَرِ  
حُكْمُ الْمُفْرَدِ

بسم الاب والحمد لله وحده وما ابني  
محمد بن علي واله وسلامته ودار الدعاء  
سجده العشر من شهر الله الاصب  
سنة احدى مائة وخمسة





(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

رَبِّ أَنْعَمْتَ فَرْدَ

قَالَ الشَّيْخُ الْأَجَلُّ ، الْفَاضِلُ جَمَالَ الْعُلَمَاءِ ، قُدْوَةُ الْأَدْبَاءِ ،  
أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرِّي النَّحْوِيُّ الْقَدِيسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ :-  
بَابٌ فِي غَلَطِ الضَّعْفَاءِ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ مِنْ أَقْطَارٍ مُخْتَلِفَةٍ .  
مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ : الْبِدَايَةُ بِالْيُمْنَى . وَصَوَابُهُ الْبِدَاءُ بِضَمِّ  
الْبَاءِ وَالْهَمْزِ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَدَأْتُ ، فَلَامُهُ هَمْزَةٌ ، وَعَنِ الْأَصْمَعِيِّ (١)  
فِي مَصْدَرٍ بَدَأَ : بَدَأَ ، وَبَدَأَةً ، وَبَدَأَةً (٢) . وَزَادَ أَبُو زَيْدٍ (٣)  
بَدَأَةً (٤) عَلَى وَزْنِ تَفَاحَةٍ ، وَكَلَامُ الْأَصْمَعِيِّ حَكَاهُ الْقَالِي (٥)

(١) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريش بن أصمع الباهلي ، من أكابر علماء  
اللغة وأعلمهم بالشعر ، ولم يكن يجيز إلا أفصح اللغات ، من  
مصنفاته : كتاب الوحوش وكتاب الخيل . مات سنة ٢١٣ هـ . انظر  
ترجمته في : مراتب النحويين (ص ٨٠) وأخبار النحويين البصريين  
(ص ٤٥) ونزهة الألباء (ص ١١٢) وإنباه لرواة (١٩٧/٢) ووفيات  
الأعيان (١٧٠/٣) .

(٢) في المخطوطة : بدعة وبدعة .

(٣) هو أبو زيد سعيد أوس الأنصاري ، كان من أحفظ الناس للغة . من  
مصنفاته : كتاب النوادر وكتاب الهمز . انظر ترجمته في : مراتب  
النحويين (ص ٧٣) وأخبار النحويين البصريين (ص ٤١) والفهرست (ص  
٨١) ونزهة الألباء (ص ١٢٥) وبروكلمان (١٤٥/٢) .

(٤) في المخطوطة : بدأة .

(٥) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي اللغوي المعروف بالقيالي  
المتوفى سنة ٣٥٦ هـ من مصنفاته : البارع ، والأمالى .

فِي كِتَابِهِ الْبَارِعِ (١). وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ أَيْضًا بُدْءُ (٢) عَلَى وَزْنِ (٣)  
قَلَامَةٍ (٤).

- = انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين (ص ١٢١) وبغية الوعاة (٤٥٣/١) وهدية العارفين (٢٠٨/١) وبروكلمان (٢٧٧/٢).
- (١) لم أجد في كتاب البارع المطبوع الذي بين يدي ، وهو بتحقيق هاشم الطعان ط بيروت سنة ١٩٧٥م ط ١ . إذ به نقص كثير نبه عليه محققه في مواضعه من الكتاب ، فلعله فيما فقد منه .
- (٢) المصدران المذكوران هنا عن أبي زيد لم أجدهما في كتابيه الهمز (نشر الأب لويس شيخو - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت - ١٩١٠م) والنوادر - (تحقيق د. محمد عبد القادر ط دار الشروق ١٩٨١م ط ١) .
- (٣) القلامة بالضم هي القلومة من طرف الظفر (المصباح المنير : قلم ص ٥١٥) .
- (٤) قال المطرزي في المغرب (ص ٣٥) : «البداية عامية والصواب البداءة ، وهي فعالة من بدأ كالقراءة والكلاية من قرأ وكلاً» . وتبعه ابن الخنبل في سهم الألفاظ (ص ٦٣) فقال : «ومن ذلك : البداية بالياء خلاف النهاية ، على ما في مغرب المطرزي من أنها عامية ، وأن الصواب البداءة» ونقل بقية كلام المطرزي المذكور بنصه .
- وقال الصغاني في العباب (٢٤/١) : « قول العامة البداية موازنة للنهاية لحن ، ولاتقاس على الغدايا والعشايا فإنها مسموعة بخلاف البداية» .
- وقال الفيومي في المصباح المنير (بدا : ص ٤٠) : «البداية بالياء = مكان الهمز عامى نص عليه ابن برى وجماعة» .

= وقال على بن بالى القسطنطينى فى كتابه خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام (ص ٢٥) : «ويقولون للكتاب المعروف بداية بيباء آخر الحروف بعد الألف ، ولم يذكره الجوهري وصاحب القاموس فى مصادر بدأ ، وإنما هو بالهمزة».

وقد ذكر شهاب الدين الخفاجى فى كتابه شفاء الغليل (ص ٧٥) أنها ليست بخطأ ، فقال : «بداية : قال النووى وغيره : هى لحن ، والصواب : بداءة بضم الباء وكسرها والهمز . قلت : قال ابن جنى فى سر الصناعة : العرب أبدلوا الهمزة لغير علة طلبا للتخفيف ، وذلك قولهم فى قرأت : قرئت ، وفى بدأت : بديت ، وفى توضأت : توضيت ، وعليه قول زهير :

سريعاً وإلا يُبدَأُ بالظلمِ بظلمِ

أراد: يُبدَأُ ، فأبدل الهمزة ، وأخرج الكلمة إلى ذوات الباء . أ هـ . فمن قال بداية بناء على هذه ، وظاهر كلام ابن جنى اطراده فلا خطأ . وقال الزبيدى فى تاج العروس (بدأ) : «وأما البداية بالكسر والتحتية بدل الهمزة فقال المطرزي: لغة عامية ، وعدها ابن برى من الأغلاط ، ولكن قال ابن القطاع: هى لغة أنصارية ، بدأت بالشئ ويديت به: قدمته ، وأنشد قول ابن رواحة:

باسم الإله وبه بدينا

ولو عبدنا غيره شقيننا

والذى فى الأفعال لابن القطاع (١/٢٠١) : « ويديت بالشئ ويديت به: قدمته ، وهى لغة للأنصار ، قال ابن رواحة:

باسم الإله وبه بدينا

وَيَقُولُونَ : تَوَضَّأَ مِنَ الْمِيْضَاءِ ، وَصَوَّاهُ : تَوَضَّأَ مِنَ الْمِيْضَاءِ ، بِالْهَمْزِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ (١).

= فالذى فيه (بديت بالشئ) لا (بدأت بالشئ) كما فى تاج العروس . وقال أبو عبيدة فى مجاز القرآن (٢١/١) : « يقال : بدأت وبديت ، وبعضهم يقول : بدينا لغة » وذكر قول ابن راحة .

وفى الصحاح (بدا) : « وأهل المدينة يقولون بدينا بمعنى بدأنا » وكذا فى اللسان (بدا) وذكر فى الصحاح واللسان قول ابن راحة الأنصارى أيضا . وجاء فى اللسان : « قال ابن برى : قال ابن خالويه : ليس أحد يقول بديت بمعنى بدأت إلا الأنصار ، والناس كلهم بديت وبدأت ، لما خففت الهمزة كسرت الدال ، فانقلبت الهمزة ياء ، قال : وليس هو من بنات الياء » .

ومما سبق يظهر لك أنه ليس ثمة إجماع على تخطئة (بداية) فقول الفقهاء البداية ليس بخطأ .

وأنا أفضل استعمال البداية ، إذ استعمال المجمع على صحته أولى من استعمال ما أثير حوله جدل وخلاف والتمست له العلل والمخارج ، وإن كان ليس بخطأ .

(١) قال ابن مكى فى تشقيف اللسان ( ص ٣١٩ ) فى باب غلط أهل الفقه : « ويقولون : من توضأ بماء غير طاهر ، بغير همز ، وربما كتبوه بالياء . والصواب : توضأ بالهمز » .

وقد نقل الصفدى قول ابن مكى المذكور فى كتابه تصحيح التصحيح (ص ١٩٦) .

وقال المطرزي فى المغرب (ص ٤٨٧) : « الميْضَاءُ والمِيْضَاءَةُ عَلَى مِفْعَلَةٍ وَمِفْعَالَةٍ : المَطْهَرَةُ الَّتِي يَتَوَضَّأُ (مِنْهَا) » .

= وقال شهاب الدين الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ٢٥٧) : « مِيضَاةُ بكسر الميم والقصر وقد تمد : مطهرة كبيرة يتوضأ منها ، ووزنها مِفْعَلَةٌ وَمِفْعَالَةٌ ، وميمها زائدة . قال السيوطى فى شرح السنن . والعامه تقول : مِيضَة . »

وقال الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٤٦) : « ويقولون للمطهرة : مِيضَة ، وبعضهم يقول : مِيضَاة ... والصواب مِيضَاة بالهمز ، والجمع مواضئ ، وأصل الباء فى مِيضَاة وار ، وإنما انقلبت لانتكسار الميم ، وهى مفعلة من الوضوء ، والوضوء : الطهارة للصلاة ، وأصله من الوضاعة ، ويقال : الوضوء الماء نفسه ، والوضوء بالضم فعل المتوضئ .. » .  
وقد نقل الصفدى قول الزبيدى بتصريف فى تصحيح التصحيف (ص ٥٠٥) .

فابن برى تبع ابن مكى (ت ٥٠١ هـ) والزبيدى (ت ٣٧٩ هـ) فيما ذكره هنا ، والحق أن قول الفقهاء ( توضأ من الميضاة ) ، ليس بخطأ ، فقد قيل : إن تسهيل همزة الطرف فى الفعل المزيد قياسى ، وقد حكى أن من العرب من يترك الهمز فى كل ما يهمز إذا لم تكن الهمزة مبدوءا بها ، فقد قال الفيومى فى المصباح المنير (ص ١٠٠ جزى) : « إن تسهيل همزة الطرف فى الفعل المزيد ، وتسهيل الهمزة الساكنة قياسى ، فيقال : أَرْجَأْتُ الأَمْرَ وَأَرْجَيْتُهُ ، وَأَنْسَأْتُ وَأَنْسَيْتُ ، وَأَخْطَأْتُ وَأَخْطَيْتُ ، وَأَشْطَأْتُ الزَّرْعَ ، إِذَا أَخْرَجَ شَطْأَهُ وَهُوَ أَوْلَادُهُ ، وَأَشْطَى ، وَتَوَضَّأْتُ وَتَوَضَّيْتُ ، وَأَجَزْتُ السَّكِينُ ، إِذَا جَعَلْتُ لَهُ نَصَابًا وَأَجَزْتُهُ ، وهو كثير ، فالفقهاء جرى على ألسنتهم التخفيف . » =

وَيَقُولُونَ: مَنْ اسْتَقَاءَ، وَصَوَابُهُ: مَنْ اسْتَقَاءَ فَقَاءَ، بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ (١).  
وَيَقُولُونَ لِمَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ دُفْعَةً وَاحِدَةً: قَلَسُ، بِفَتْحِ اللَّامِ.  
وَصَوَابُهُ: قَلَسُ بِسُكُونِ اللَّامِ (٢).

= ونظير قولهم: (توضا) تكفى التى أصلها تكفأ بالهمز التى وردت فى حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم، ففى اللسان (كفأ) : «وفى حديث صفة النبى صلى الله عليه وسلم: أنه كان إذا قمى تكفى تكفيا. التكفى: التمايل إلى قدام كما تتكفأ السفينة فى جريها، قال ابن الأثير : روى مهموزا وغير مهموز، قال : والأصل الهمز». وقال ابن السيد فى الاقتضاب (١٧٠/٢) : «قد حكى أن من العرب من يترك الهمز فى كل ما يهمز ، إلا أن تكون الهمزة مبدوءا بها ، حكى ذلك الأخفش».

(١) سبق ابن مكى ابن برى فى تخطئة الفقهاء فى ذلك ، إذ قال فى تشقيف اللسان فى باب غلط أهل الفقه ( ص ٣١٩ ) . «وكذلك يقولون: إذا استقافا فى رمضان، بغير همز، وربما كتبوه أيضا بالياء . والصواب : استقاء فقاء ، بالهمز والمد فىهما جميعا»..  
وفىما ذكرناه آنفا فى تعليقنا على قولهم : (توضا من الميضة) ما يرد هذه التخطئة، وفى نوادر أبى زيد أيضا ما يؤيده ، إذ هذا ضرب من التخفيف، ففى النوادر (ص ٥٢١) : «وقالوا: جا فلان، على التخفيف» . أى جاء .

(٢) سبق ابن مكى ابن برى فى تخطئة الفقهاء فى ذلك أيضا، فقال (تشقيف اللسان: ص ٣١٩) : «ويقولون للقى: القلس ، بفتح اللام. والصواب : القلس بإسكانها، يقال: قَلَسَ يَقْلِسُ قَلَسًا، إذا قاء» . =

وَيَقُولُونَ : الْبِرَازُ لِلْكِنَايَةِ عَنِ الْحَدَثِ ، بِكَسْرِ الْبَاءِ ، وَصَوَابُهُ : الْبِرَازُ  
بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْبِرَازِ الْفَضَاءُ وَالْمُتَّسِعُ مِنَ الْأَرْضِ ، كُنِيَ عَنْهُ  
بِالْحَدَثِ كَمَا كُنِيَ عَنْهُ بِالْغَائِطِ <sup>(١)</sup> .

= وما خطأه ابن مكي وتبعه فيه ابن برى ليس بخطأ ، ففي طلبه الطلبة  
لأبي حفص النسفى (ص ٨) : « القلس بفتح اللام : ما يخرج من الفم  
بالقى ، ويتسكنها المصدر منه » . وفى المغرب ( ص ٣٩١ ) : « الْقَلْسُ  
بالسكون واحد القلوس ، وهو الحبل الغليظ ، والقلس أيضا مصدر  
قَلَسَ ، إذا قاء ملأ الفم ، ومنه القلس حدث ، وأما الْقَلْسُ محركا  
فاسم ما يخرج » . وفى المصباح المنير (ص ٥١٣ قلس) : « قَلَسَ من باب  
ضرب : خرج من بطنه طعام أو شراب إلى الفم ، وسواء ألقاه أو أعاده  
إلى بطنه إذا كان ملء الفم أو دونه ، فإذا غلب فهو قى ، والقلسُ  
بفتحتين اسم للمقلوس ، فَعَلٌ بمعنى مفعول » . وفى تاج العروس (قلس) :  
« القلس : ماخرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقى ، فإن عاد كما  
فى الصحاح - ونص الليث فإذا غلب - فهو قى ، والجمع أقلاس ، وقد  
قلس الرجل يقلس قلسا ، وهو ماخرج من البطن من الطعام أو الشراب  
إلى الفم أعاده صاحبه أو ألقاه ، وهو قالس ، قاله أبو زيد ، وقال  
غيره : هو القلس والقلسان بالتحريك فيهما » .

(١) سبق ابن برى فى تخطئة البراز بكسر الباء أبو بكر الزبيدى ، وأبو  
سليمان الخطابى (ت ٣٨٨هـ) كما سيأتى فيما حكاه عنه النووى ،  
وكما حكى عنه فى اللسان (برز) ، قال أبو بكر الزبيدى فى لحن  
العامة (ص ٢٠٥) : « ويقولون : البراز ، للغائط . والصواب : برّاز ،  
والبرّاز : مابرز من الأرض واتسع ، فكنتى به عن الحدث كما كنى عن  
الغائط » .

= وقد نقل الصفدى فى تصحيح التصحيح (ص ١٥٦) قول الزبيدى المذكور ، وقال: «يريد أنهم يكسرون الباء ، والصواب فتحها» . وما ذكره ابن برى وغيره ليس بشئ، فقد نص الجوهري وصاحب القاموس على صحة البراز بكسر الباء ، بل أنكر بعضهم فتحها ، ورجح النووى كسرها ، وذكر الفيومى أن الكسر لغة قليلة ، قال الجوهري (الصحاح : برز): «البراز: المِبارزة فى الحرب، والبراز أيضا كناية عن ثَقُلُ الغذاء وهو الغائط... والبراز بالفتح: الفضاء الواسع» . وقال صاحب القاموس (برز): «وككتاب (أى البراز): الغائط» . وقال النووى فى تهذيب الأسماء واللغات ( ج ١ من القسم الثانى ص ٢٥): « فى الحديث: (اتقوا الملاعن الثلاث: البراز فى الموارد، والظل وقارعة الطريق). قال الإمام أبو سليمان الخطابى: البراز هنا مفتوحة الباء ، وهو اسم للفضاء الواسع من الأرض، كتوابه عن حاجة الإنسان، كما كنوا عنها بالخلاء، يقال : تبرز الرجل، إذا تغوط، وهو أن يخرج إلى البراز، كما قيل يخلا، إذا صار إلى الخلاء. قال الخطابى. وأكثر الرواة يقولون: البراز ، بكسر الباء ، وهو غلط، وإنما البراز مصدر بارزت الرجل فى الحرب مبارزة وبرازا . هذا آخر كلام الخطابى . وذكر بعض من صنف فى ألفاظ المذهب من الفضلاء أنه البراز بكسر الباء ، قال : ولاتقل بفتحها ، قال : لأن البراز بالكسر كناية عن ثقل الغذاء وهو المراد .

وهذا الذى قاله هذا القائل هو الظاهر أو الصواب، قال الجوهري وغيره من أهل اللغة: البراز بكسر الباء : ثقل الغذاء وهو الغائط ، =



وَيَقُولُونَ : اسْتَبْرَيْتُ الْجَارِيَةَ ، وَصَوَابُهُ : اسْتَبْرَأْتُ بِالْهَمْزِ (١).

= وأكثر الرواة عليه، وهذا يعين المصير إليه ، لأن المعنى عليه ظاهر، ولا يظهر معنى الفضاء الواسع إلا بتأويل وكلفة ، فإذا لم تكن الرواية عليه لم يصر إليه ، والله أعلم .

وقال الفيومي في المصباح المنير ( ص ٤٤ ، برز ) : « البراز بالفتح، والكسر لغة قليلة : الفضاء الواسع الخالي من الشجر ، وقيل : البراز : الصحراء البازرة، ثم كنى به عن النجو كما كنى بالفائض، فقيل : تبرز، كمال قيل : تغوط . »

فقول الفقهاء البراز بكسر الباء ليس غلطاً .

(١) الاستبراء : أن يشتري الرجل جارية فلا يطؤها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر ، وكذلك إذا سبأها لم يطأها حتى يستبرئها بحيضة، ومعناه : طلب براءتها من الحمل . (اللسان : برأ) .

وقد سبق ابن مكى ابن برى في تخطئة الفقهاء في ذلك فقال في تثقيف اللسان ( ص ٣٢٥ ) : « ويقولون : إذا اسْتَبْرَيْتَ الأمة ، والصواب : استبرأت بالهمز . »

وقد تبعهما المطرزي ( ت ٦١٦ هـ ) في المغرب ( ص ٣٨ ، ٣٩ ) فقال : « واستبراء الجارية : طلب براءة رحمها من الحمل ، ثم قيل : استبرأت الشيء : إذ طلبت آخره لتعرفه ويقطع الشبهة عنك . ومنه قولهم في شرح الجامع الصغير ( فيه الجامع تحريف ) : الاستبراء عبارة عن التبصر والتعرف احتياطاً ، وأما قوله في باب المواقيت : إلا بقدر ما يستبرئ فيه الغروب ( فيه بقدر وما يستبرئ ) فالصواب : يستبرأ بالهمزة ، أي : يتحقق ويتعرف ، وترك الهمزة فيه خطأ ، وكذلك في قوله : =

وَيَقُولُونَ لِوَاحِدِ الْقَطَانِيِّ: قَطْنِيَّةٌ، بَفَتْحِ الْقَافِ. وَصَوَابُهُ: قِطْنِيَّةٌ  
بِكَسْرِ الْقَافِ (١).

= حتى يستبرين، وفى قوله: كانوا يستنجون ويستبرون، وإنما الصواب:  
حتى يستبرأن ويستبرون.

وفى طلبة الطلبة للنسقى (ص ٩): «ويقولون [أى الفقهاء]: «استبريت  
الجارية واللغة استبرأت، وعلى هذا حديث النبى صلى الله عليه وسلم  
(حتى يستبرين بحیضة) هو بالياء على ألسنة الفقهاء، ويمتنعهم  
الأدباء عن التلفظ بهذا ويقولون: بل يقال: حتى يستبرأن، لكن الرواية  
بالياء ثابتة، لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان لا يهمز».

وقد مر قول الفيومى فى المصباح المنير: «إن تسهيل همزة الطرف فى  
الفعل المزيد، وتسهيل الهمزة الساكنة قياسى، فيقال: أرجأت الأمر  
وأرجيته، وأنسأت وأنسيت، وأخطأت، وأخطيت... وتوضأت  
وتوضيت...» وقال: «وهو كثير».

وقال الزبيدى فى تاج العروس (وضاً): «نقل شيخنا عن اللبلى ذكر  
قاسم عن الحسن أنه قال يوماً: توضيت بالياء، فقيل له: أتلحن  
يا أبا سعيد؟ فقال: إنها لغة هذيل وفيهم نشأت»..

فما أنكره ابن برى وغيره مسموع، وعده بعضهم قياساً، ولذا فليس  
بخطأ.

(١) فى المغرب (ص ٣٨٨) «القطنية بكسر القاف وتشديد الياء بعد  
النون، وحكى الأزهري بالضم عن المبرد، وهى من الحبوب ماسوى  
الحنطة والشعير... وعن أبى معاذ: القطاني: خُضْرُ الصيف، وقال  
غيره: وهى اسم جامع لهذه الحبوب التى تدخر وتطبخ، سميت بذلك،  
لأنه لا بد منها لكل من قطن بالمكان، أى أقام، وقيل: لأنها تحصد  
مع القطن».

= وفى المصباح (ص ٥٠٩ قطن) : « قطن بالمكان قُطونا من باب قعد : أقام به ، فهو قاطن ، والجمع قَطَّان ، مثل كافر وكفار ، وقطين أيضا ، وجمعه قُطُن ، مثل بريد وبرْدٌ ، ومنه قيل لما يدخر فى البيت من الحبوب ويقيم زمانا : قطنية ، بكسر القاف على النسبة ، وضم القاف لغة ، وفى التهذيب : القُطْنِيَّة اسم جامع للحبوب التى تطبخ ، وذلك مثل العدس ، والبقلاء ، واللُّبِيَاء ، والْحِمَص ، والأرز ، والسِّمسم ، وليس القمح والشعير من القطنى . وقد نص فى الصحاح على كسر القاف ، ففقيه (قطن) : « القطنية بالكسر واحدة القطنى كالعَدَس وشبهه » . وضبطت القاف بالكسر أيضا فى مجمل اللغة لابن فارس (ص ٧٥٨ قطن) وفى لحن العامة للزبيدي (ص ١٣٧) وفى تصحيح التصحيف للصفدى (ص ٤٢٥) ، ونص على ضمها وكسرها فى اللسان وتاج العروس ، وفى اللسان (قطن) : « القطنية بالضم وبالكسر : الثياب ، وحبوب الأرض ، أو ماسوى الخنطة والشعير والزبيب والتمر ، أو هى الحبوب التى تطبخ » . وفى تاج العروس (قطن) : « القطنية بالضم وبالكسر الأخيرة عن ابن قتيبة بالتخفيف ، ورواه أبو حنيفة بالتشديد ، وعليه جرى المصنف رحمه الله تعالى » . وقد مر فى نص المغرب ونص المصباح الإشارة إلى ضم القاف . ولم أجد من خالف ابن برى فى تخطئة (قطنية) بفتح القاف ، ولذا فهو على حق فى تخطئة الفقهاء فى ذلك ، وقد اقتصر على كسر القاف فى ذكر صوابها ، وقد حكى غيره الضم أيضا كما مر . هذا وقد ضبطت الطاء فى (قطنية) فى المخطوطة بالفتح ضبط قلم ، ويبدأنه خطأ ، إذ لم أجدها مفتوحة فى غير المخطوطة ، ولم ينبه =

وَيَقُولُونَ : أَذَّنَ الْعَصْرُ ، وَصَوَابُهُ : أَذَّنَ بِالْعَصْرِ (١) .  
وَيَقُولُونَ : سَلَفُ الرَّجُلِ ، بَفَتْحِ اللَّامِ . وَصَوَابُهُ : سَلَفُ الرَّجُلِ  
: كَحَسْرِ اللَّامِ (٢) .

= ابن برى فى تصويبه للكلمة إلى حركة الطاء ، واكتفى بالتنبيه على حركة القاف بما يدل على أن بقية ضبط الكلمة ليس فيه ما يحتاج إلى تنبيه ، فهو كما جاء فى كتب اللغة بإسكان الطاء .

(١) نقل الفيومى فى المصباح المنير ماقاله ابن برى هنا بتصريف ، واعتمد عليه فى تخطئة قولهم : أَذَّنَ العصر ، إذ ذكره دون تعليق منه يفيد رده ، فقال (ص ١٠ أذن) : « أَذَّنَ المؤذن بالصلاة : أعلم بها ، قال ابن برى: وقولهم : أَذَّنَ العصر، بالبناء للفاعل خطأ ، والصواب : أَذَّنَ بالعصر بالبناء للمفعول مع حرف الصلة ».

وقد صوب شهاب الدين الخفاجى فى شفاء الغليل ما خطأه ابن برى بحمله على المجاز فقال (ص ٤١) : « أَذَّنَ الْعَصْرُ بالبناء للفاعل ، قال فى المصباح : خطأ ، والصواب : أَذَّنَ بالعصر مجهولا . ولك أن تقول : إسناد الفعل إلى زمانه مجازا معروف فى كلامهم إلا أنه لم يصدر عن بليغ يقصد مثله ، ومثل هذا إنما يقبل منهم ».

(٢) فى الصحاح (سلف) : « سَلَفُ الرجل: زوج أخت امرأته ، وكذلك سَلَفُهُ ، مثال كَذِبٍ وَكَذِبٍ ، وَكَيْدٍ وَكَيْدٍ . وفى اللسان (سلف) : « والسَّلَفَانِ والسَّلَفَانِ: متزوجا الأختين ، فإما أن يكون السَّلَفَانِ مغيرا عن السَّلَفَانِ ، وإما أن يكون وضعا ، قال عثمان بن عفان رضى الله عنه :  
مُعَاتِبَةُ السَّلَفَيْنِ مُحَسَّنٌ مَرَّةً

فَإِنَّ أَدَمَنَا إِكْثَارَهَا أَفْسَدَ الْحَبَا =

= والجمع أسلاف، وقد تسالفا، وليس فى النساء سِلْفَةٌ، وإنما السِّلْفان الرجلان، قال ابن سيده: هذا قول ابن الأعرابى، وقال كُرَاع: السِّلْفَتان: المرأتان تحت الأخوين. التهذيب: السِّلْفان: رجلان تزوجا بأختين، كل واحد منهما سِلْفٌ صاحبه، والمرأة سِلْفَةٌ لصاحبها، إذا تزوج أخوان بامراتين».

وقد خطأ ابن السكيت قولهم: سِلْفٌ، بكسر السين وسكون اللام، وعده من قول العامة، فقال فى إصلاح المنطق (ص ١٦٩): «وتقول: سِلْفُ الرجل، والعامة تقول: سِلْفُهُ».

وقد ذكره ابن قتيبة فى أدب الكاتب فى باب ماجاء محركا والعامة تسكنه، فقال (ص ٣٨٣، ٣٨٤): «وهو سِلْفُ الرجل، قال أوس: والفارسيةُ فيهم غَيْرُ مُنْكَرَةٍ فَكُلُّهُمْ لِأَبِيهِ ضَيْزَنٌ سِلْفٌ وقد خطأ الزبيدى فى لحن العامة (ص ٨٨) قولهم: سلف بفتح السين وسكون اللام، وذكر بيت أوس بن حجر السابق شاهدا على أن الصواب سلف بفتح السين وكسر اللام، وفسر ضيزنا التى وردت فى البيت بقوله (ص ٨٩): «والضيزنان: المتساويان».

وقد نقل الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٣١٨) قول الزبيدى فى لحن العامة، وقال: «يريد أنهم يفتحون السين ويسكنون اللام، والصواب فتح السين وكسر اللام، أو كسر السين وسكون اللام». وماعده ابن السكيت وابن قتيبة خطأ يرددهما فى الصحاح واللسان وتصحيح التصحيف وما فى القاموس أيضا، ففيه (سلف): «السلف كَكَيْدٍ وَكَيْدٍ».

أما قول الفقهاء سلف بفتح اللام والسين الذى ذكره ابن برى فخطأ بلا شك.

وَيَقُولُونَ لِلْبَسَاتِينَ : الْأَجْنَةُ ، وَصَوَابُهُ الْجَنَانُ ، الْوَاحِدُ جَنَّةٌ ، وَإِنَّمَا تَأْتِي  
الْأَجْنَةُ جُمْعٌ <sup>(١)</sup> جِنَانٍ ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ ، وَلَا يُقَاسُ  
عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> .  
وَيَقُولُونَ لَمَّا يَسْتَقَى عَلَيْهِ مِنَ الْبَيْتِ : بَكْرَةٌ ، وَصَوَابُهُ بُكْرَةٌ <sup>(٣)</sup> .

(١) فى المخطوطة ضبطت العين بالضم ، وهو خطأ ، والصواب فتحها ،  
لأن كلمة جمع مفعول به .

(٢) قال الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٠٨) : «لا يجوز أن تكون أجنة جمع  
رجنان ، ليكون جمعا للجمع ، لأن أجنة أفعلة ، وأفعلة لأدنى العدد ،  
ولا يكون جمعا للكثير» .

وفى تاج العروس (جنن) : «الجنة : الحديقة ذات النخل والشجر ... ج  
جنان ككتاب ، وجنات ، ويقال : أجنة ، أيضا ، نقله شيخنا من النوادر ،  
وقال : هو غريب» .

وفى المزه (٢٥٣/١) : «فى كتاب ليس لابن خالويه : لم تأت الأجنة  
لجمع الجنة بمعنى البستان إلا فى بيت واحد وهو :

وترى الحمامَ مُعانقا شُرَفَاتِهِ يهدلن بينَ أَجْنَةٍ وَحَصَادٍ

قالوا : ويجوز أن تكون الأجنة الفراخ ، فيكون جمع جنين» .

فقد ورد أجنة جمع جنة كما فى تاج العروس ، وإن صح ما فى البيت  
السابق من أنه جمع جنة فهذا مما يقوى سماعه .

(٣) خطأ (بكرة) بفتح الكاف قبل ابن برى الزبيدى فى لحن العامة وابن

مكى فى تشييف اللسان (ص ١٣٣) ، وعدا ذلك من لحن العامة قال

الزبيدى (ص ١٥٥) : «ويقولون للثى يستقى عليها الماء : بَكْرَةٌ ..

والصواب بَكْرَةٌ بالتخفيف» ، وقال ابن مكي : «ويقولون للثى يستقى

عليها : بَكْرَةٌ ، والصواب : بُكْرَةٌ بالإسكان» .

وَيَقُولُونَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَا وَهَآ (١)، وَالْأَفْصَحُ هَاءٌ وَهَاءٌ بِالْمَدِّ  
وَالْهَمْزِ (٢).

= وكذا فعل ابن الجوزى (ت ٥٩٧) معاصر ابن برى فى تقويم اللسان،  
فقال: (ص ٨٠): «وَالْبَكْرَةُ بِتَسْكِينِ الْكَافِ ، وبعض العامة يفتحها».   
وقال الجواليقى فى التكملة (ق ٦٧): «هى الْبَكْرَةُ لِلتَّى يَسْتَقَى عَلَيْهَا  
بِالْإِسْكَانِ». وقد تابع الصفدى الزبيدى فى تصحيح التصحيف  
(ص ١٦٤) ونقل قوله.

والحق أن قول الفقهاء وقول العامة : (بَكْرَة) بفتح الكاف ليس بخطأ،  
يؤيد ذلك ما جاء فى كتب اللغة ، وفى المصباح المنير (ص ٥٩ بكر) :  
«الْبَكْرَةُ التَّى يَسْتَقَى عَلَيْهَا بفتح الكاف فتجمع على بَكْرٍ مثل قَصَبَةٍ  
وَقَصَبٍ ، وتُسَكَّنُ فتجمع على بَكَرَاتٍ ، مثل سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ» ، وفى  
تهذيب الأسماء واللغات للنووى (ج ١ من القسم الثانى ص ٣١):  
«قال فى مشارق الأنوار: البكرة التى يستقى بها بإسكان الكاف  
وفتحها لفتان».

وفى اللسان (بكر): «ابن سيده : وَالْبَكْرَةُ وَالْبَكْرَةُ لَفْتَانِ لِلتَّى يَسْتَقَى  
عَلَيْهَا وهى خشبة مستديرة فى وسطها مَحَزٌّ لِلْحَبْلِ ، وفى جوفها  
محور تدور عليه». وكذا فى القاموس وتاج العروس (بكر) وفى العين  
(٣٦٤/٥).

(١) جزء من حديث شريف رواه البخارى فى صحيحه فى كتاب البيوع  
(٩٧/٣) ، والرواية فيه : «هاء وهاء» بالمد والهمز.

(٢) قول ابن برى: (والأفصح هاء وهاء بالمد والهمز) يرد عليه، فإن  
استعمال غير الأفصح ليس غلطاً، ولا يعد مثله ضمن أغـلـاط =

وَيَقُولُونَ : لَا تَجْزِي عَنْكَ ، أَيْ : لَا تَقْضِي ، وَصَوَابُهُ : تَجْزِي بِفَتْحِ التَّاءِ .  
فَبِإِنْ قُلْتَ : تَجْزِي بِالْهَمْزِ <sup>(١)</sup> جَاز ، لِأَنَّهُ يُقَالُ : أَجْزَأْتُ عَنْكَ شَاءً ، لُغَةً  
فِي جَزَتْ عَنْكَ تَجْزِي <sup>(٢)</sup> .

= الفقهاء ، أو غيرهم ، قال ابن حجر فى فتح البارى (ط المطبعة الخيرية  
-١٣٢٥هـ) (٢٥٩/٤) : « قوله : (إلا هاء وهاه) بالمد فيهما وفتح  
الهمزة ، وقيل : بالكسر ، وقيل : بالسكون ، وحكى القصر بغير همزة ،  
وخطأها الخطابى ، ورد عليه النووى وقال : هى صحيحة لكن قليلة .  
والمعنى : خذ وهات » .

وقد خطأ الخطابى ذلك فى إصلاح الغلط (ص ٥٧ ، ٥٨) وخطأ ابن  
مكى فى تشقيف اللسان (ص ٣٠٩) والحريرى فى درة الفواص  
(ص ١٨٩) وابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ١٨٦) والصفدى فى  
تصحيح التصحيح (ص ٥٢٨) .

(١) فى المخطوطة : « تجزى بالفتح » . وضبطت التاء بالضم والزأى بالفتح ،  
وما فى المخطوطة خطأ ، صوابه ما أثبتته حتى يستقيم النص ، ويؤيده  
ما جاء بعده ، وأن ابن برى لا يقر تليين الهمز للتخفيف .

(٢) قال الفيومى فى المصباح (جزى ص ١٠٠) : « جزى الأمر يجزى جزاء  
مثل قضى يقضى قضاء وزنا ومعنى .. وقد يستعمل أجزأ بالألف  
والهمز بمعنى جزى ، ونقلهما الأخفش بمعنى واحد ، فقال : الثلاثى من  
غير همز لغة الحجاز ، والرباعى المهموز لغة تميم ... وأجزأت الشاة  
بالهمز بمعنى قضت لغة حكاها ابن القطاع » . وفى المغرب للمطرزى  
(ص ٨١) « حكى عن على بن عيسى أنه قال : يقال : هذا الأمر  
يجزى عن هذا فيهزم ويلين » .



وَيَقُولُونَ: إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ مَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ<sup>(١)</sup> كَالْحُنْفَسَاءِ، وَصَوَابُهُ: كَالْحُنْفَسَاءِ بِالْمَدِّ<sup>(٢)</sup>.

= وقد ذكر أبو حفص النسفى فى طلبة الطلبة (ص ٢١) أن يجزى بضم الياء وآخره ياء غير ثابت على الأصل إلا على وجه تلبين المهموز للتخفيف.

وقد مر قول الفيومى: «إن تسهيل همزة الطرف فى الفعل المزيد وتسهيل الهمزة الساكنة قياسى». فقول الفقهاء الذى أنكره ابن برى له وجه فى العربية يسوغ مثله.

(١) فى المخطوطة: «سائلة» وضبطت الياء بالفتح وهذا الضبط خطأ.

(٢) فى المصباح (خفس ص ١٧٥): «الْحُنْفَسَاءُ، فُعْلَاءُ: حشرة معروفة،

وضم الفاء أكثر من فتحها، وهى ممدودة فيهما، وتقع على الذكر والأنثى، وبعض يقول فى الذكر: حُنْفَسٌ وَزَانٌ جُنْدَبٌ بالفتح، ولا يمتنع الضم، فإنه القياس. وينو أسد يقولون: حُنْفَسَةٌ فى الحُنْفَسَاءِ، كأنهم يجعلون الهاء عوضاً من الألف، والجمع الحُنْفَاسُ».

وقد سبق ابن برى إلى تخطئة الفقهاء فى ذلك ابن مكى فى تشقيف اللسان، ففيه (ص ٣٢٠): «ويقولون: الحُنْفَسَاءُ، والصواب: الحُنْفَسَاءُ بفتح الفاء والمد». وقد ضبطت الفاء فى قولهم فيه بالضم ضبط قلم، إلا أن تصحيح التصحيح للصفدى الذى نقل فيه قول ابن مكى نصاً على فتحها، ففيه (ص ٢٤٩): «ويقولون: الحُنْفَسَاءُ بفتح الفاء وقصر الألف». وهو الضبط الموجود هنا.

وقول الفقهاء الذى خطأه ابن برى وابن مكى ليس بخطأ على ما حكاه الأخفش وذكره ابن السيد فى الاقتضاب (٢/ ٢٧٠) بقوله: «من العرب من يترك الهمز فى كل ما يهمز إلا أن تكون الهمزة مبدوءاً بها» وقد مر.

وَيَقُولُونَ: الْمَذْيُ وَالْوَدْيُ، بِالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ. وَالصَّوَابُ فِي [الْوَدْيِ] <sup>(١)</sup>:  
الْوَدْيُ بِالذَّالِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ <sup>(٢)</sup>.

(١) زيادة من عندي.

(٢) قال الفيومي في المصباح (مذى ص ٥٦٧): «الْمَذْيُ: ماء رقيق يخرج عند الملاعبة ويضرب إلى البياض، وفيه ثلاث لغات: الأولى: سكنون الذال. والثانية: كسرهما مع التثقيب. والثالثة: الكسر مع التخفيف». وقال (ودي ص ٦٥٤): «الْوَدْيُ: ماء أبيض ثخين يخرج بعد البول يخفف ويشقل. قال الأزهري: قال الأموي: الْوَدْيُ وَالْمَذْيُ، وَالْمَنِي، مشددات، وغيره يخفف. وقال أبو عبيدة: المنى مشدد، والأخران مخففان، وهذا أشهر، يقال: ودى الرجل يدي وأودى بالألف لغة قليلة، إذا خرج وديه. ومنع ابن قتيبة الرباعي».

وفي تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الثاني ص ١٣٦): «قال أبو عمر: قال ابن الأعرابي: ويقال في الفعل: مَذَى، وَمَذَى بتخفيف الذال وتشديدها وبالألف، ثلاث لغات، الأولى أفصح، وكذا يقال في الودي: وَدَى، وَوَدَى، وَأَوْدَى، وكذا في المنى: مَنَى، وَمَنَى وأمنى. قال: والأولى أفصح في كل ذلك».

قال ابن مكى في تثقيب اللسان (ص ٣٢٠): «فأما الودي فلا يكون الإبدال ساكنة غير معجمة، وقد جاء بالذال معجمة والتشديد، إلا أنها لغة رديئة». ونقل الصفي قوله بتصريف في تصحيح التصحيف (ص ٥٤١) فقال: «ويقولون: الودي. والصواب بالذال ساكنة غير معجمة».

وقال ابن السيد في الاقتضاب (٨٧/٢) بعد أن حكى أقوال العلماء في المذْي والودي: «فأما رواية من يروى من الفقهاء الودي بالذال معجمة - ولا أدري من أين نقل ذلك - فأني لا أعلم أحدا حكاها».

وَيَقُولُونَ: لَا يَنْتَقِضُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ شَرْجٍ وَلَا رُفْعٍ<sup>(١)</sup>، بِإِسْكَانِ الرَّاءِ مِنْ شَرْجٍ، وَصَوَابِهِ: شَرْجٌ، وَهُوَ مَضْمٌ الْأَسْتِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ إِسْكَانَهُ<sup>(٣)</sup>.

وَيَقُولُونَ: إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ، بِضَمِّ الْقَافِ وَالصَّوَابُ: الْقِصَّةُ بِفَتْحِ الْقَافِ<sup>(٤)</sup>.

(١) فى المصباح (رفع ٢٣٣): «قال ابن السكيت: هو أصل الفخذ، وقال

ابن فارس: أصل الفخذ وسائر المغابن. وكل موضع اجتمع فيه الوسخُ فهو رُفْعٌ. والرفع بضم الراء فى لغة أهل العالية والحجاز، والجمع أرفاغ... وتفتح الراء فى لغة تميم، والجمع رُفُوعٌ وَأَرْفُغٌ».

(٢) فى المصباح (سته ص ٢٦٦): «الاست: العَجْزُ، ويراد به حلقة الدبر، والأصل سَتَهُ بالتحريك، ولهذا يجمع على أَسْتَاه».

(٣) قوله: (وقد أجاز بعضهم إسكانه) يخرججه عن الغلط، فقول الفقهاء

(شرح)، بإسكان الراء على هذا ليس بخطأ، ويؤيده ما فى المصباح،

ففيه (شرح ص ٣٠٨): «الشَرْجُ مثل فَلْسٍ: ما بين الدبر والأنثيين. قاله

ابن انقطاع... والشرح أيضا: جمع حلقة الدبر الذى ينطبق».

وقد خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكى فى تشقيف اللسان، فقال

(ص ٣٢٠): «ويقولون: لا ينتقض الوضوء من مس شَرْجٍ وَلَا رُفْعٍ،

والصواب: شَرْجٌ بِفَتْحِ الرَّاءِ». وقد نقل قوله الصفدى فى تصحيح

التصحيح (ص ٣٣٥) بنصه وهو مردود بما ذكرناه.

(٤) خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكى فى تشقيف اللسان، فقال

(ص ٣٢٢): «ويقولون: إِذَا رَأَتْ الْمَرْأَةُ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ. والصواب: الْقِصَّةُ

بِالْفَتْحِ». ونقل الصفدى قوله فى تصحيح التصحيح (ص ٤٢٤). =

وَيَقُولُونَ: غُسْلُ الْجَنَابَةِ، بِضَمِّ الْغَيْنِ، وَالْأَجُودُ غَسْلٌ يَفْتَحُ الْغَيْنَ، وَهُوَ الْمَصْدَرُ، وَالْغُسْلُ بِالضَّمِّ الْأَسْمُ، وَفِي الْحَدِيثِ عَنْ

= والحق أن قول الفقهاء : (القصة البيضاء) بضم القاف خطأ، كما ذهب إلى ذلك ابن برى و ابن مكى ومن سار على دربهما، إذ لم أجد أحدا صوب ضم القاف، وقد نص ابن حجر على فتحها فى فتح البارى بشرح صحيح البخارى، فقال (٣٥٦/١) : «والقصة بفتح القاف وتشديد المهملة». ففى صحيح البخارى (٨٧/١) قول السيدة عائشة رضى الله عنها : «لَا تَعْجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ». تريد بذلك الطهر من الحيضة.

وفى الفائق للزمخشرى (٢٠٠/٣) : «قالت للنساء : لَا تَفْتَسِلْنَ مِنَ الْمَحِيضِ حَتَّى تَرَيْنَ الْقَصَّةَ الْبَيْضَاءَ قَالُوا مَعْنَاهُ : حَتَّى تَرِينَ الْحِرْقَةَ أَوْ الْقِطْنَةَ بَيْضَاءَ كَالْقِصَّةِ لَا تَخَالِطُهَا صُفْرَةٌ وَلَا تَرْتِمُ» (بقية الحيض) . وقيل : هى شئ كالخيط الأبيض يخرج بعد انقطاع الدم كله. ووجه ثالث: وهو أن تريد انتفاء اللون ، وألا يبقى منه أثر البتة، فضررت القصة لذلك مثلا، لأن رأتى القصة البيضاء غير راء شيئا من سائر الألوان.

وفى المصباح (قصص ص ٥٠٦) : «القصة بالفتح : الجص بلغة الحجاز. قاله فى البارغ والفارابى، وجاء على التشبيه: (لا تفتسلن حتى ترين القصة البيضاء) قال أبو عبيد: معناه أن تخرج القطنه أو الحرقه التى تحتشى بها المرأة كأنها قصة لا يخالطها صفرة ، وقيل : المراد النقاء من أثر الدم، ورؤية القصة مثل ذلك».

ابن عباس (١) قال: قَالَتْ مَيْمُونَةُ (٢): وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُسْلًا، فَسَتَرْتُهُ بِثَوْبٍ، فَصَبَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا. الْحَدِيثُ بِطَوْلِهِ (٣). وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: وَضَعْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَاءً لِلْغَسْلِ فَغَسَلَ (٤).

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب ، ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم ، وحبر الأمة وعالمها ، من أكثر الصحابة رواية عن الرسول صلى الله عليه وسلم . توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ . انظر ترجمته في : تهذيب الأسماء واللغات (ج ١ من القسم الأول ص ٢٧٤) والأعلام (٩٥/٤).

(٢) هي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلالية رضى الله عنها ، زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، كان اسمها برة فسمها صلى الله عليه وسلم ميمونة . ماتت سنة ٥١ هـ . انظر ترجمتها في : تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الأول ص ٣٥٥) والأعلام (٣٤٢/٧).

(٣) الحديث في صحيح البخارى (٧٧/١) في باب نفى اليدين من الغسل عن الجنابة ، وفيه: (وصب) بدل (فصب) ، وقامه: «ثم صب بيمينه على شماله فغسل فرجه ، فضرب بيده الأرض فمسحها ثم غسلها ، فمضمض ، واستنشق ، وغسل وجهه وذراعيه ، ثم صب على رأسه ، وأفاض على جسده ، ثم تنحي فغسل قدميه ، فناولته ثوبا فلم يأخذه فانطلق وهو ينفذ يديه».

(٤) الحديث بهذه الرواية مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما أيضا في صحيح البخارى (٧٣/١) في باب الغسل مرة واحدة ، وفيه ضبط الغسل بضم الغين لا بفتحها كما هنا ، وقامه: «فغسل يديه مرتين أو=

= ثلاثا، ثم أفرغ على شماله فغسل مذاكيره، ثم مسح يده بالأرض، ثم مضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه، ثم أفاض على جسده، ثم تحول من مكانه فغسل قدميه».

وقول ابن برى : ( الأجود غَسْلُ بفتح الغين) يرد عليه ، فضم الغين ليس بخطأ، ولأما يغلط به الفقهاء، إذ ترك الأجود لا يعد غلطا، وإن كان ابن مكى خطأهم أيضا فى ذلك فى تشقيف اللسان (ص ٣٢١) فقال: «ويقولون للاغتسال من الجنابة وغيرها: غُسِّلٌ. والصواب: غَسِّلٌ بفتح الغين. فأما الغُسْلُ، بالضم، فهو الماء».

وقد ذكر النووى -رحمه الله- فى تهذيب الأسماء واللغات أن الضم والفتح لغتان فصيحتان ، فقال (ج ٢ من القسم الثانى ص ٥٩ . ٦٠) بعد أن ذكر أن الغُسْل بالضم اسم للاغتسال، واسم للماء الذى يغتسل به: «قولهم: فى باب غسل الجنابة، وغسل الميت ، وقولهم : وجب عليه وضوء وغسل، ويجب الغسل من خروج المنى وشبهه ، هذا كله يجوز بضم الغين وفتحها لغتان فصيحتان، والفتح أشهرهما، وقد غلط (بعضهم) الفقهاء فى ضمهم إياه، وجهل ولم يطلع على اللغة الأخرى . وقد جمع شيخنا جمال الدين ابن مالك إمام أهل الأدب فى وقته بلا مدافعة- رضى الله تعالى عنه - فى المثلث بين اللغتين غير مرجح إحداهما، مع شدة معرفته وتحقيقه، وتمكنه وإطلاعه وتدقيقه، ثم سأله عنه أيضا، فقال: إذا أريد به الاغتسال فالخيار ضمه، ويجوز فتحه، كقولنا: غُسِّلُ الجنابة، أى : اغتسالها، ومن فتحه أراد: غسل يديه غَسْلًا». أى أراد المصدر.

وَيَقُولُونَ: حَزَرَاتُ الْمَالِ وَالْخَبَايِرِ، بِسُكُونِ الزَّايِ. وَصَوَابُهُ يُفْتَحُ الزَّايُ (١١).

= وفى المصباح (غسل ص ٤٤٧): «غَسَلْتُهُ غَسْلًا مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، وَالْأَسْمُ الْغُسْلُ بِالضَّمِّ، وَجَمْعُهُ أَغْسَالٌ مِثْلُ: قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ. وَيَعْضُهُمْ يَجْعَلُ الْمَضْمُومَ وَالْمَفْتُوحَ بِمَعْنَى، وَعَزَاهُ إِلَى سَبَبِيَّةٍ. وَقِيلَ: الْغُسْلُ بِالضَّمِّ هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَتَطَهَّرُ بِهِ. قَالَ ابْنُ الْقَوْتِبَةِ: الْغُسْلُ تَمَامُ الطَّهَارَةِ، وَهُوَ اسْمٌ مِنَ الْاِغْتِسَالِ».

وفى المغرب (ص ٣٣٩): «الْغُسْلُ بِالضَّمِّ اسْمٌ مِنَ الْاِغْتِسَالِ، وَهُوَ غَسْلُ تَمَامِ الْجَسَدِ، وَاسْمٌ لِلْمَاءِ الَّذِي يَغْتَسَلُ بِهِ أَيْضًا». وفى اللسان (غسل): «غَسَلَ الشَّيْءَ يَغْسِلُهُ غَسْلًا وَغُسْلًا، وَقِيلَ: الْغُسْلُ الْمَصْدَرُ مِنْ غَسَلْتُ، وَالْغُسْلُ بِالضَّمِّ الْأَسْمُ مِنَ الْاِغْتِسَالِ... وَالْغُسْلُ: تَمَامُ غَسْلِ الْجَسَدِ كُلِّهِ».

وما سبق يتبين لك أن الغسل بضم الغين ليس بغلط، بل الضم لغة فصيحة، فعده من أغلاط الفقهاء غير مقبول.

(١١) تابع ابنُ برى فى ذلك ابنُ مكى، فقد قال فى تشقيف اللسان (ص ٣٢٢): «ويقولون: لا تأخذ من حَزَرَاتِ النَّاسِ. وَالصَّوَابُ: حَزَرَاتِ، يَفْتَحُ الزَّايُ، جَمْعُ حَزْرَةٍ، وَهِيَ خِيَارُ مَالِ الرَّجُلِ». وَتَقُلُّ قَوْلُهُ الصَّفْدَى فِى تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ (ص ٢٢٥). وَالْغَرِيبُ أَنَّ ابْنَ مَكَى ذَكَرَ أَنَّ إِسْكَانَ الْعَيْنِ فِى مِثْلِ هَذَا جَائِزٌ، وَإِنْ كَانَ الْفَتْحُ أَعْرَفَ، فَقَدْ قَالَ فِى تَشْقِيفِ اللَّسَانِ أَيْضًا فِى بَابِ مَا تَنْكُرُهُ الْخَاصَّةُ عَلَى الْعَامَّةِ وَلَيْسَ بِمَنْكَرٍ (ص ٢٨٥): «قَوْلُهُمْ: تَمَرَاتٍ، وَقَمَحَاتٍ، وَطَعْنَاتٍ، وَشَبَهَ ذَلِكَ، مِمَّا هُوَ جَمْعُ فَعْلَةٍ، جَائِزٌ إِسْكَانَ عَيْنِهِ فِى الْجَمْعِ الْمُسْلِمِ إِلَّا أَنَّ الْفَتْحَ أَعْرَفُ... وَكَذَلِكَ جَمْعُ دَعْوَةٍ وَشَهْوَةٍ، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ، يَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ أَيْضًا» =

وَيَقُولُونَ : جَذَعَةٌ، بِسُكُونِ الذَّالِ. وَصَوَابُهُ: جَذَعَةٌ بَفَتْحِ الذَّالِ (١).

= وفى المصباح (ح ز ر ص ١٣٣): «حَزْرَةُ الْمَالِ: خِيَارُهُ، وَالْجَمْعُ: حَزْرَاتٌ، مِثْلُ: سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ، وَقَدْ يَسْكُنُ فِي الْجَمْعِ عَلَى تَوْهَمِ الصِّفَةِ». وفيه فى موضع آخر (ص ٦٩٧): «وَأَمَّا فَعْلَةٌ بِالْفَتْحِ [أى فَتَحِ الْفَاءِ] فَتَسْكُنُ [أى الْعَيْنَ] فِي الصِّفَةِ أَيْضًا، نَحْوُ: ضَخْمَاتٍ وَصُعْبَاتٍ، وَتَفْتَحُ فِي الْأَسْمِ، نَحْوُ: سَجَدَاتٍ وَرَكْعَاتٍ، هَذَا إِذَا كَانَتْ سَالِمَةً».

وفى تاج العبروس (حزر): «الحزرة من المال: خياره.. جمع حزرات بالتحريك، وبالسكون أيضا كما يأتى فيما أنشده شمر». وما أنشده شمر قول الشاعر:

تُدَافِعُ عَنْهُمْ كُلَّ يَوْمٍ كَرِيهَةً وَنَهْذُلُ حَزْرَاتِ النُّفُوسِ وَنَضْبِرُ  
فَقَوْلُ الْفُقَهَاءِ : (حزرات) بسكون الزاى ليس غلطا.

(١) خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكى فى تشييف اللسان (ص ٣٢٣) فقال: «ويقولون فى أسنان الإبل: جَذَعَةٌ... والصواب: جَذَعَةٌ بَفَتْحِ الذَّالِ». ونقل الصغدي قوله فى تصحيح التصحيف (ص ٢١١) وقال: «يريد أنهم يقولون بسكون الذال، والصواب فتح الجيم والذال».

وقد ذكر ابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ٩٠) أن العامة تسكن الذال، فقال: «تقول: هذا جَذَعٌ مِنَ الْغَنَمِ وَجَذَعَةٌ. وتقول: قد ردها جَذَعَةٌ، بَفَتْحِ الذَّالِ فى الكل، أى : ردها إلى أول ما ابتدئ بها، والعامة تسكن الذال فى الكل». والجَذَعُ للذكر، وجمعه جَذَاعٌ، مِثْلُ: جَبَلٍ وَجِبَالٍ، وَجِذْعَانٍ بضم الجيم وكسرهما، والأُنثى جَذَعَةٌ، وَالْجَمْعُ جَذَعَاتٌ، مِثْلُ : قَصْبَةٍ وَقَصَبَاتٍ، وولد الشاة يُجَذَعُ فى السنة الثانية، وولد البقرة فى الثالثة، والإبل تجذع فى الخامسة. وذكر =



وَيَقُولُونَ لِمَا بَيْنَ الْفَرِضَتَيْنِ : وَقَصٌّ ، بِسُكُونِ الْقَافِ . وَصَوَابُهُ : وَقَصٌّ  
بِفَتْحِ الْقَافِ (١) .

= ابن الأعرابي أن الإجداع وقت وليس يسِّن ، فالعناق - وهى أنثى  
المعز قبل استكمال الحول - تجذع لسنة وربما أجدعت قبل تمامها  
للخصب فتسمن فيُسرع إجداعها ، فهى جذعة ، ومن الضأن إذا كان  
من شابين يجذع لسته أشهر إلى سبعة ، وإذا كان من هَرَمَيْنِ أجدع من  
ثمانية إلى عشرة . (المصباح : جذع ص ٩٤ بتصرف) .  
وقد أصاب ابن برى وابن مكى ومن سلك مسلكهما فى تخطئة  
الفقهاء فى تسكين الذال من جذعة ، إذ لم أجد فى كتب اللغة ما يؤيد  
سكونها .

(١) سبق ابن مكى ابن برى إلى تخطئة الفقهاء فى ذلك ، فقال فى تثقيف  
اللسان (ص ٣٢٣) : « يقولون لما بين الفريضتين : وقص ، والصواب :  
وقص ، بفتح القاف ، والجميع : أوقاص . فأما الوقص بالإسكان فدىق  
العنق لا غير » .

قال الصفدى بعد أن نقل قول ابن مكى فى تصحيح التصحيف  
(ص ٥٤٥) : « الوقص واحد الأوقاص فى الصدقة ، وهو ما بين  
الفريضتين ، نحو أن تبلغ الإبل خمساً ففيتها شاة ، ولاشئ فى الزيادة  
حتى تبلغ عشرا ، فما بين الخمس إلى العشر وقص ، وكذلك الشَّقْ  
وبعض العلماء يجعل الوقص فى البقر خاصة ، والشق فى الإبل  
خاصة ، وهما جميعا ما بين الفريضتين » . وهذا قول الجوهري فى  
= الصحاح ( وقص ) نقله الصفدى بنصه .

وَيَقُولُونَ لَوْ أَرَادَ الْإِنْفَالُ وَهِيَ الْغَنَائِمُ: نَفْلٌ، بِسُكُونِ الْفَاءِ، وَصَوَابُهُ: نَفْلٌ يَفْتَحُ الْفَاءُ (١).

= وقول الفقهاء : (وقص) بسكون القاف ليس غلطا، ففي المصباح (وقص): «الوقص بفتحتين ، وقد تسكن القاف: ما بين الفريضتين من نصب الزكاة مما لاشئ فيه».

وقال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الثاني ص ١٩٣): «الوقص فى الزكاة هو ما بين النصابين وفيه لغتان فتح القاف وإسكانها، والمشهور فى كتب اللغة فتحها، وقد عد الإمام ابن برى من لحن الفقهاء الإسكان... وقد عقد لئى التهذيب عد وهو تحريف [القاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب الشامل وغيرهما فضلا فى أن الصواب الإسكان وتغليب من زعم من أهل اللغة أنه بالفتح، ونقلوا أن أكثر أهل اللغة قالوه بالإسكان، ثم قيل: هو مشتق من قولهم: رجل أوقص، إذا كان قصير العنق، لن يبلغ عنقه حد أعناق الناس، فسمى وقص الزكاة لنقصانه عن النصاب». ثم بعد أن ذكر أقوالا للعلماء فى معنى الوقص ولفظه ومعنى الشنق، قال: (ص ١٩٤): «فحصل من جميع هذا أنه يقال: وقص بفتح القاف وإسكانها، ووقس بالسين، وشنق، وأنه يستعمل فيما لم تجب فيه الزكاة مطلقا، لكن أكثر استعماله فيما بين الفريضتين، وأن منهم من فرق بين الشنق والوقص».

(١) خطأ الفقهاء فى ذلك أيضا ابن مكي، فقال فى تشييف اللسان (ص ٣٢٣): «ويقولون: إذا أعطى الإمام النفل. والصواب: النفل، بفتح الفاء». ونقل الصمدى قوله بنصه فى تصحيح التصحيف (ص ٥٢١).

والصواب النفل بفتح الفاء كما ذكر ابن برى وغيره .

وَيَقُولُ <sup>(١)</sup> بَعْضُهُمْ : لَا يُضْحَى بِالشَّاةِ الْحِمْرَةِ <sup>(٢)</sup> ، أَى التِّى أَنْتَنَ  
فُوهَا . وَصَوَابُهُ : الْحِمْرَةُ ، بِالْحَاءِ غَيْرِ الْمُعْجَمَةِ . <sup>(٣)</sup>  
وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرَمَ الرَّجُلُ فِي الْبِرْكَاتِ <sup>(٤)</sup> .

(١) فى المخطوطة : «ويقولون» ، صوابه ما أثبتته ، يؤيده بناء الفعل (يضحى) للمجهول فى المخطوطة ، ويؤيده أيضا قوله فيما يأتى :  
ويقول بعضهم .

(٢) فى المخطوطة : (الحمرة) . تصحيف . صوابه ما أثبتته من تثقيف  
اللسان لابن مكى (ص ٣٢٣) وتصحيح التصحيف للصفدى (ص  
٢٤٩) .

(٣) فى المخطوطة : (الخمرة بالحاء المعجمة) . وما فيها خطأ . صوابه من  
تثقيف اللسان لابن مكى ، وتصحيح التصحيف للصفدى ، ففى  
تثقيف اللسان (ص ٣٢٣) : «ويقولون : لَا يُضْحَى بِالشَّاةِ الْحِمْرَةِ ، أَى :  
البَّشِمة . والصواب : الْحِمْرَةُ بالحاء غير معجمة ، وحقيقتها عند أهل  
اللسان أنها التى أَنْتَنَ فَمُهَا مِنَ الْبَشَمِ» . وقد نقل الصفدى هذا فى  
تصحيف التصحيف (ص ٢٤٩) . ويؤيده ما فى مجمل اللغة لابن  
فارس ، ففیه (حمر) : «الْحَمْرُ : داء يصيب الدابة ينتن له فمه» . وما  
فى تاج العروس أيضا ، ففیه (حمر) : «الحمر : داء يعتري الدابة من  
كثرة الشعر فينتن فوه... وفى حديث أم سلمة : كانت لنا داجنٌ  
فَحَمِرَتْ من عجين ، وهو من حَمَرَ الدابة» . ويقال لما يألف البيوت من  
الشاء والحمام : داجن ، كما فى المصباح (دجن ص ١٩٠) والدابة  
تذكر وتؤنث كما جاء فيه أيضا (ص ١٨٨ دب) .

(٤) فى تثقيف اللسان (ص ٣٢٤) : «ويقولون : لَا بَأْسَ أَنْ يُحْرَمَ الرَّجُلُ  
فِي الْبِرْكَاتِ» .

وَصَوَابُهُ الْبَرْزَنْكَانِيَّاتُ، يُقَالُ: كَسَاءُ بَرْزَنْكَانِيٍّ<sup>(١)</sup> لِبَعْضِ الْأَكْمَسِيَّةِ  
السُّودِ.

(١) في المخطوطة ضبطت الراء بالفتح والنون بالسكون ضبط قلم،  
والصواب : ضبط الراء بالسكون والنون بالفتح كما ضبطته، بدليل  
ضبط «البرنكانيات» في المخطوطة بذلك، ولأن البرنكان كما جاء في  
كتب اللغة على وزن زَعْفَرَانٍ، ففي الصحاح (برك) : «الْبَرْزَنْكَانُ عَلَى  
وزن الزَّعْفَرَانِ: ضرب من الأكسية». وفي القاموس (برك) : «يقال  
للكساء الأسود : الْبَرْزَنْكَانُ وَالْبَرْزَنْكَانِيُّ مُشَدَّدَتَيْنِ، وَالْبَرْزَنْكَانُ كَزَعْفَرَانٍ،  
وَالْبَرْزَنْكَانِيُّ جُجْ بَرَانِكُ». وفي المصباح (برك ص ٤٥) : «الْبَرْزَنْكَانُ عَلَى  
فَعْلَانٍ بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ : كَسَاءٌ مَعْرُوفٌ، وَهَذِهِ لُغَةٌ مَنْقُولَةٌ عَنِ الْفَرَاءِ،  
وَرَبَّمَا قِيلَ بَرْزَنْكَانِيٌّ عَلَى النِّسْبَةِ أَيْضًا، وَالْأَشْهُرُ فِيهِ بَرْزَنْكَانٌ عَلَى فَعْلَلَانٍ  
وَزَانَ زَعْفَرَانٍ وَعَسَقْلَانٍ». وفي اللسان (برنك) : «الْبَرْزَنْكَانُ : ضرب  
من الثياب عن ابن الأعرابي، وأنشد :

إِنِّي وَإِنْ كَانَ إِزَارِي خَلَقَا  
وَبَرْزَنْكَانِي سَمَلًا قَدْ أَخْلَقَا  
قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِسَانِي مُطْلَقَا

ونقل صاحب اللسان قول الجوهري في الصحاح الذي مر آنفاً، وقال :  
«قال الفراء : الْبَرْزَنْكَانُ : كَسَاءٌ مِنْ صَوْفٍ لَهُ عِلْمَانُ، وَيُقَالُ : بَرْزَنْكَانٌ  
أَيْضًا». وفي المخصص لابن سيده (٨٠/٤) : «صاحب العين :  
الْبَرْزَنْكَانُ: ضرب من الأكسية. أبو حاتم : ثوب بَرْزَنْكَانِيٌّ لضرب من  
الأكسية، وهو مما تلحن فيه العامة فتقول : بَرْزَنْكَانٌ. وقلت للأصمعي :  
هل يقال تَبَرْزَنْكَتُ ؟ قال : لا أعرفه».

وفي المعرب للجوابليقي (ص ١٠٤) : «الْبَرْزَنْكَانُ بالفارسية، وهو  
الكساء».

وقول الفقهاء المذكور خطأ.

وَيَقُولُونَ لِوَاحِدِ الْعُرُوضِ مِنَ الْأَمْتِعةِ: عَرَضٌ، بَفَتْحِ الرَّاءِ.  
وَصَوَائِهِ: عَرَضٌ بِإِسْكَانِ الرَّاءِ. (١)

وَيَقُولُونَ: هُوَ يَمْلِكُ رَجْعَةَ (٢) الْمَرْأَةِ، بِكَسْرِ الرَّاءِ. وَالْأَفْصَحُ  
رَجْعَةُ (٣) بَفَتْحِ الرَّاءِ، وَكَذَلِكَ طَلَّاقٌ رَجْعِيٌّ، وَكَذَلِكَ فُلَانٌ يُؤْمِنُ  
بِالرَّجْعَةِ، أَيْ بِالرَّجُوعِ إِلَى الدُّنْيَا بَعْدَ الْمَوْتِ. (٤)

(١) في القاموس (عرض) : «العَرَضُ: المتاع، ويحرك عن القزاز». وفي  
تاج العروس (عرض): «أن القزاز لم ينفرد به». فالتحريك محكى،  
وعليه فقول الفقهاء : (عرض)، بفتح الراء، ليس غلطاً.

(٢) في المخطوطة : «رَجْعَةٌ» بالهاء، وهو تصحيف.

(٣) في المخطوطة : «رَجْعَةٌ» بالهاء، وهو تصحيف أيضاً. وضبطت الهاء  
بافتح، وهو خطأ، لأن الكلمة خير.

(٤) قول ابن برى : (والأفصح رجعة بفتح الراء)، يرد عليه، فكسر الراء  
ليس خطأ، واستعمال غير الأفصح لا يعد غلطاً، فعده ضمن أغلاط  
الفقهاء فيه ما فيه.

وقد خطأ الفقهاء في ذلك أيضاً ابن مكي، فقال في تثقيف اللسان  
(ص ٣٢٥): «ويقولون: هو يملك رَجْعَةَ المرأة، بكسر الراء، وكذلك  
في النسب يقولون: طَلَّاقٌ رَجْعِيٌّ. والصواب فتح الراء». ونقل قوله  
الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٢٨١): وقد عد ابن قتيبة كسر  
الراء من لحن العامة، فقال في أدب الكاتب (ص ٣٨٨) في باب ما  
جاء مفتوحاً والعامة تكسره: «فلان يملك رَجْعَةَ المرأة، بالفتح». ورد  
عليه ابن السيدفي في الاقتضاب (٢/٢٠٠) وقال: «الفتح والكسر  
جائزان».

وفي كتب اللغة أنه يقال رجعة بفتح الراء وكسرها، ونص في بعضها  
على أن الفتح أفصح كما ذكر ابن برى، ونص في بعضها على أن =

وَيَقُولُونَ: كِتَابُ الْوَلَا، بِالْقَصْرِ. وَصَوَابُهُ: كِتَابُ الْوَلَا،  
بِالْمَدِّ (١).

= الفتح أشهر، وأن الفتح والكسر لغتان. وقد قدم صاحب القاموس  
الكسر علي الفتح، فقال (رجع): «يؤمن بالرجعة، أى: بالرجوع إلى  
الدنيا بعد الموت، وبالكسر والفتح: عَوْدُ الْمُطَلَّقِ إِلَى مَطْلَقَتِهِ». وقال  
الجوهري في الصحاح (رجع): «له على امرأته رجعة ورجعة أيضا،  
والفتح أفصح». وكذا نص عبارة المطرزي في المغرب (ص ١٨٤) ما  
عدا كلمة «أيضا»، ويبدو أنه نقلها من الصحاح، وإن لم يصرح  
بذلك. وفي اللسان (رجع): «طلق فلان فلاتة طلاقا يملك فيه الرجعة  
والرجعة، والفتح أفصح». وقال الفيومي في المصباح (رجع ص  
٢٢٠): «أما الرجعة بعد الطلاق.. فبالفتح والكسر، وبعضهم يقتصر  
في رجعة الطلاق على الفتح، وهو أفصح». وقال النسفي في طلبه  
الطلبية (ص ٥٤): «الرجعة بفتح الراء وبالكسر لغتان. وقال في  
ديوان الأدب: يقال: له على امرأته رجعة ورجعة بمعنى، والكلام  
الفتح. أى: المستعمل المشهور بالفتح».

وقد ذكر ابن دريد وابن فارس والزمخشري الفتح والكسر، ففي  
جمهرة اللغة لابن دريد (٨٠/٢): «يقال: طلق فلان امرأته طلاقا  
يملك الرجعة والرجعة». وفي مجمل اللغة لابن فارس (رجع): «الرجعة  
في مراجعة الرجل أهله، وقد يكسر». وفي أساس البلاغة  
للزمخشري (رجع): «راجع امرأته رجعة ورجعة، وهو يملك رجعة  
امرأته».

فهل بعد هذا يقال إن كسر الراء غلط؟

(١) خطأ الفقهاء في ذلك قبل ابن برى ابن مكي أيضا، فقال في تثقيف  
اللسان (ص ٣٢٧): «ويقولون: كتاب الولا والموارث، بالقصر.  
والصواب: كتاب الولا ممدود». ونقل قوله الصفدي في تصحيح =

وَيَقُولُونَ : الْعَارِيَّةُ ، بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ . وَصَوَابُهُ : الْعَارِيَّةُ بِتَشْدِيدِ  
الْيَاءِ . (١)

= التصحيف (ص ٥٤٦) . وقد مر أن ابن السيد ذكر في الاقتضاب أن  
الأخفش حكى أن من العرب من يترك الهمز في كل ما يهمز إلا أن  
تكون الهمزة مبدوءاً بها . وعلى ما حكاه الأخفش فلا غلط في قول  
الفقهاء : كتاب الولا ، بالقصر .

(١) سبق ابن برى إلي تخطئة الفقهاء في ذلك أيضا ابن مكي ، فقال في  
تشقيف اللسان (ص ٣٢٧) : «يقولون : كتاب العارِيَّةِ واللقطة .  
والصواب : العارية بتشديد الياء ، واللقطة بفتح القاف» . والغريب  
أن ابن مكي ذكر في مكان آخر في كتابه المذكور أن التخفيف  
مسموع ، فقال في «باب ما غيروا بناء» من أنواع مختلفة (ص  
٢٠٣ ، ٢٠٤) : «ويقولون : هو عندى عَيْرَة . والصواب : عارية ،  
بالتشديد . وقد جاء عارية ، بالتخفيف ، إلا أن التشديد أكثر» .

وفى القاموس (عور) : «العارية مشددة ، وقد تخفف» . وفي تاج  
العروس (عور) كذلك . وفى خير الكلام في التقصى عن أغلاط  
العوام (ص ٣٢) : «وأما العارية فقد جُوزَ فيه التخفيف والتشديد ،  
وجعل التشديد أعلى» . ، فقول الفقهاء العارية بتخفيف الياء ليس  
غلطا ، وإن كان التشديد أعلى . والعارية كما فى طلبه الطلبة . (ص  
٩٨) : «ما يستعار فيعار ، مأخوذة من التعاور ، وهو التداول ، يقال :  
تعاورته الأبدى وتداولته ، أى : أخذته هذه مرة ، وهذه مرة» .

قال ابن السيد فى الاقتضاب (١/٨٩ ، ٩٠) بعد أن ذكر أن اشتقاق  
العارية من التعاور ، وأنشد قول ذى الرمة :

وَسَقَطَ كَعَيْنِ الدِّيكِ عَاوَرْتُ صَاحِبِي أَبَاهَا وَهَيَّأْنَا لَمَوْعِهَا وَكُرَّا =

وَيَقُولُونَ<sup>(١)</sup> : كِتَابُ الْقِسْمِ، بِكَسْرِ الْقَافِ. وَصَوَابُهُ : الْقِسْمُ  
بِفَتْحِ الْقَافِ<sup>(٢)</sup>.

= « وزن عارية على هذا فعْلِيَّةٌ، وأصلها : عَوْرَةٌ، انقلبت واوها ألفا،  
لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وزعم بعض العلماء أنها منسوبة إلى العار، لأن استعارتها عار على  
مستعيرها، وهذا خطأ من وجهين :

أحدهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم قد استعار أدراعا من صفوان  
بن أمية، ولو كان ذلك عارا ما فعله.

والثاني : أن العار عينه ياء، ويدل على ذلك قولهم : عَبَّرْتُهُ كَذَا،  
قال النابغة :

وعَبَّرْتَنِي بنو ذُبَيْانَ خَشِيَّتَهُ      وهل علىَّ بأن أخشاك من عارٍ  
وعين العارية واو، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقا من الآخر،  
والدليل على أن العين من عارية واو قولهم : تعاورنا العواري بيننا،  
وما أنشدنا من بيت ذى الرمة المتقدم.

(١) في المخطوطة : « ويقولون ويقولون ». تكرار.

(٢) خطأ الفقهاء في هذا أيضا ابن مكي في تشقيف اللسان، وعلل  
لذلك، فقال (ص ٣٢٧) : « ويقولون : كتاب الْقِسْمِ. والصواب :  
الْقِسْمُ بِفَتْحِ الْقَافِ، لأن الْقِسْمَ هو النصيب، والْقِسْمُ وهو مصدر  
قسمت، وليس المراد أن يقال : كتاب النصيب المقسوم، ولكن المراد  
الْقِسْمَةُ، والْقِسْمُ بمعناها. »

وقد عد أبو بكر الزبيدي ذلك من لحن العامة، فقال في كتابه لحن  
العامة (ص ١٣٤) : « ويقولون : هذا كتاب قِسْمٍ واتفاق.. والصواب :  
قِسْمٌ، يقال : قسمتُ المالَ بينهم قِسْمًا وقِسْمَةً، فأما الْقِسْمُ، بالكسر،  
فهو الحظ والنصيب، تقول : كم قِسْمُكَ من هذه الأرض؟ وجمع الْقِسْمِ  
أقسام. »



وَيَقُولُونَ : الْمَوْلَى عَلَيْهِ، بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ. وَصَوَابُهُ :  
الْمَوْلَى عَلَيْهِ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَإِسْكَانِ الْوَاوِ وَبِالتَّشْدِيدِ (١).

=  
وقد تابع الصفدى أبا بكر الزبيدى وابن مكي في ذلك في تصحيح  
التصحيح (ص ٤٢٢) وأشار إليهما، وذكر نص الزبيدى السابق.  
وابن برى ومن نهج نهجه على حق في تخطئة الفقهاء في ذلك،  
فالقَسْمُ بفتح القاف مصدر قسمت الشيء، والقِسْمُ بكسرها النصيب،  
كما في مجمل اللغة، والصحاح، والقاموس، واللسان، وتاج العروس  
(قسم) والمغرب (ص ٣٨٢) والتلويح في شرح الفصيح (ص ٥٥)  
والمصباح المنير (قسم ص ٥٠٣) وطلبة الطلبة (ص ١٢٠، ١٢١).  
(١) سبق ابن مكي ابن برى في تخطئة ذلك، إلا أنه عده من غلط أهل  
الوثائق لا غلط أهل الفقه، فقال في تثقيب اللسان (ص ٣٢٩) :  
«يقولون : الْمَوْلَى عليه. والصواب : الْمَوْلَى عليه، بفتح الميم وكسر  
اللام وتشديد الياء».

ونقل الصفدى قوله في تصحيح التصحيح (ص ٥٠٣) بنصه.  
وقال النوى في تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الثانى ص  
١٩٦) : «قولهم في المحجور عليه : مولى عليه، هو بفتح الميم،  
وإسكان الواو، وكسر اللام، وتشديد الياء. ويقال أيضا بضم الميم،  
وفتح الواو، وتشديد اللام المفتوحة، مثل : المصلّى عليه».  
وما ذكره النوى بالضبط الأول هو اسم مفعول من الفعل الثلاثى،  
ولذا قال الفيومى في المصباح (ولى ص ٦٧٢) : «وَلِيْتُ عَلَى الصَّبِيِّ  
وَالْمَرْأَةِ، فَالْفَاعِلُ وَالْوَاحِدُ، وَالْمَجْمَعُ وَالْمَرْأَةُ وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ،  
وَالْأَصْلُ عَلَى مَفْعُولٍ». أى : مَوْلَوِى، فقلبت واو مفعول ياء،  
لاجتماعها ساكنة مع الياء، وأدغمت إحداهما في الأخرى، وقلبت  
الضمة كسرة لمناسبة الياء.

وَيَقُولُونَ : سَيْفٌ مَحْلِيٌّ، يَفْتَحِ الْمِيمَ. وَالْأَجُودُ مَحْلِيٌّ بِضَمِّ  
الْمِيمِ. (١)  
وَيَقُولُونَ فِي جَمْعِ صَاعٍ (٢) : أَصْعُ. وَصَوَابُهُ : أَصُوعُ (٣).

= وما ذكره النوى بالضبط الثاني هو اسم مفعول من الفعل الرباعي  
فَعَّلَ المضعف العين.

وعلى ما ذكره ابن برى وغيره، لا يأتي اسم المفعول من الفعل  
الرباعي (أولى) الذى على وزن أفعل، فلا يقال : مُوَلَّى عليه، بضم  
الميم وفتح اللام، وإن كان القياس لا يأباه.

(١) قول ابن برى : (والأجود محلى بضم الميم)، يرد عليه، فاستعمال غير  
الأجود ليس غلطاً، وإن كان استعمال الأجود أولى، فقول الفقهاء :  
(محلى) بفتح الميم، وسكون الحاء، وكسر اللام، وتشديد الياء، ليس  
غلطاً، وإن كان ضم الميم، وفتح الحاء، وتشديد اللام المفتوحة أجود  
منه.

(٢) الصاع : مكيال . (المصباح : صوع).

(٣) خطأ ذلك قبل ابن برى أبو حاتم السجستاني وابن مكى، إلا أنهما  
عداه من لحن العامة لا من لحن الفقهاء، فقد قال أبو بكر بن  
الأنبارى فى كتابه المذكر والمؤنث (١/٤٨١) : «قال  
السجستاني : العامة تخطئ فى جمع هذا (أى : الصاع) فتقول:  
ثلاث أصع». وقال ابن مكى فى تشيف اللسان . (ص ٢٢٧)  
: «ويقولون : فى جمع صاع: أَصْعُ. والصواب : أَصُوع، مثل : دار  
وأدور، ونار وأنور، ويجوز همز السواو فى هذا الباب، لثقل  
الضمة عليها. والصاع تذكر وتؤنث». وما خطأ ابن برى وغيره  
ليس بخطأ، ويؤيد ذلك السماع والقياس، فقد قال الفراء فى  
كتاب المذكر والمؤنث (ص ٩٦) : «الصاع يؤنثه أهل الحجاز،  
ويجمعون ثلاثها إلى عشرين : أصعاً وأصوعاً. والكثيرة : =

وَيَقُولُونَ: الْمَاءُ الَّذِي تَلْعُ فِيهِ الْكِلَابُ، بِكَسْرِ اللَّامِ. وَصَوَابُهُ: تَلْعُ بِفَتْحِ اللَّامِ. (١)

= صِيعَان. وأسد وأهل نجد يذكرونه، ويجمعونه أصواعا، وربما أنشه بعض بنى أسد.

وقد نقل قول الفراء ابن الأنباري في المذكر والمؤنث، ويبدو أن كلمة أصع التي في المذكر والمؤنث للفراء سقطت من نسخته منه، ولذا وجدناه يقول (٤٨١/١): «وهذا (أى: أصع) عندي، وإن لم يكن سمع من العرب فليس بخطأ في القياس، لأن العرب تنقل الهمزة من موضع العين إلى موضع الفاء، فيقولون في جمع البئر: أَبَارَ وَأَبَارَ». وفي المصباح (صوع ص ٣٥٢) قال الفيومي: «نقل المطرزي عن الفارسي أنه (أى الصياع) يجمع أيضا على أصع بالقلب، كما قيل دار وأدر بالقلب».

فقول الفقهاء في جمع صاع: أَصْع، على هذا ليس غلطاً.

(١) خطأ ابن مكى الفقهاء في هذا أيضا، فقال في تشييف اللسان (ص ٣٢٠): «ويقولون: إذا كانت الكلاب تَلْعُ في الماء. والصواب: تَلْعُ؛ بفتح اللام». وتابعة الصفدى في تصحيح التصحيح (ص ١٩٢) ونقل قوله بنصه.

وقول الفقهاء: (يلغ)، بكسر اللام ليس بخطأ، فكسر اللام لغة، ففي المصباح (ولغ ص ١٦٧٢): «وَلَغَ الْكَلْبُ يَلْعُ وَلُغًا مِنْ بَابِ نَفَعَ، وَوُلُغًا: شَرَبَ، وَسَقُوطُ الْوَائِ كَمَا فِي يَقَعُ، وَوَلَغَ يَلْعُ مِنْ بَابِ وَعَدَ، وَوَرَّثَ، لُغَةً. وَفِي الْلسَانِ (ولغ): «اللحياني: يقال: وَلَغَ الْكَلْبُ، وَوَلَغَ، يَلْعُ فِي اللَّغَتَيْنِ مَعًا». أى بكسر اللام في المضارع.

وكذا في البارع لأبي على القالي (ص ٤٠١). وفي تاج العروس (ولغ): «حكى اللحياني ولغ يلع كورث يرث». وفي النهاية لابن الأثير (٢٢٦/٥): «يقال: وَلَغَ يَلْعُ وَيَلْعُ». أى: بفتح اللام وكسرها في المضارع.

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : سَحُورُ الصَّائِمِ <sup>(١)</sup>، بِضَمِّ السِّينِ. وَصَوَابُهُ :  
سَحُورٌ، يَفْتَحُ السِّينَ. وَكَذَلِكَ الْفَطُورُ يَفْتَحُ الْفَاءَ <sup>(٢)</sup>، وَالتَّنْضُوحُ لِبَعْضِ  
الْأَشْرِيَةِ، وَالذَّلُوكُ لِمَا يَتَدَلَّكَ بِهِ، وَالسَّفُوفُ <sup>(٣)</sup> وَالذَّرُورُ <sup>(٤)</sup>،  
وَالنَّقُوعُ <sup>(٥)</sup>، وَالْمَصُوصُ <sup>(٦)</sup>.

- 
- (١) فى المخطوطة : الصائم.
- (٢) الفطور : ما يفطر عليه. (القاموس : فطر).
- (٣) السفوف : اسم لما يُستف، وكل دواء يؤخذ غير معجون فهو سَفوف.
- (اللسان : سف).
- (٤) الذرور : ما يذر فى العين وعلى القرع من دواء يابس. (اللسان :  
ذر).
- (٥) النقع : ما ينقع فى الماء من الدواء والنبيد. (القاموس : نقع).
- (٦) فى القاموس (مصص) : «المصوص كصبور : طعام من لحم يطبخ  
وينقع فى الخل، أو يكون من لحم الطير خاصة». وفى اللسان  
(مصص) : «المصوص بفتح الميم : طعام، والعامّة تضمه».
- قال الفيومى فى المصباح المنير (ص ٦٩٩) : «الْفُعُول بِضَمِّ الْفَاءِ مِنْ  
أَبْنِيَةِ الْمَصَادِرِ، لَا يَشْرُكُهَا فِيهَا اسْمٌ مَفْرَدٌ، وَلَا يَوْجَدُ مَصْدَرٌ عَلَى فَعُولٍ  
بِالْفَتْحِ إِلَّا مَا شَذَّ، نَحْوُ : الْهَوَىِّ مِنْ قَوْلِهِمْ : هَوَى الْحَجَرِ هَوًى،  
وَالْقَبُولِ، وَالْوُلُوعِ، وَالْوُزُوعِ، نَحْوُ قَبِلْتَهُ قَبُولًا. وَأَمَّا الْوُضُوءُ فَبِالضَّمِّ  
مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ، وَالسَّحُورُ بِالضَّمِّ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا  
يَتَسَحَّرُ بِهِ، وَالْفَطُورُ بِالضَّمِّ مَصْدَرٌ، وَبِالْفَتْحِ مَا يَفْطُرُ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ  
مَا أَشْبَهَهُ. وَحِكَى الْأَخْفَشُ هَذَا أَيْضًا فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ قَالَ :  
وَزَعَمُوا أَنَّهُمَا لَفْتَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ».

وَيَقُولُونَ : إِذَا ضَرَبَهُ فِي يَدِهِ فَشَلَّتْ، بِضَمِّ الشَّيْنِ. وَصَوَابُهُ : (١)  
فَشَلَّتْ بِفَتْحِ الشَّيْنِ (٢).  
وَكَذَلِكَ يَقُولُونَ لِمَنْ ضُرِبَتْ أُذُنُهُ (٣) : فَصُمَّتْ، بِضَمِّ الصَّادِ.  
وَصَوَابُهُ : فَصُمَّتْ، بِفَتْحِ الصَّادِ (٤).

(١) قوله : «فشلت بضم الشين وصوابه» كتب في هامش المخطوطة،

وبعده كتب «صح». ويبدو أنه سقط من الناسخ بسبب انتقال البصر.

(٢) خطأ ابن مكي ذلك أيضا في تثقيف اللسان (ص ١٧٧) إلا أنه لم

يخص به الفقهاء، فقال في «باب ما غيروا حركاته من الأفعال»

: «يقولون شلت يده، وينشد كثير منهم :

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٌ صَحِيحٌ      وَرَجُلٌ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ

والصواب : شَلَّتْ ، بِفَتْحِ الشَّيْنِ».

وقد تابعة الصفدي ونقل قوله في تصحيح التصحيف (ص ٣٤٠).

ونُسب البيت فيه إلى كثير. وما أنكره ابن برى وغيره لغة، ففي

القاموس (شلل) : «الشَّلَلُ.. اليُبْسُ في اليد أو ذهابها، شَلَّتْ تَشَلُّ

بالفتح شَلًّا وَشَلَلًا، وَأُشِلَّتْ وَشُلَّتْ مجهولين». وفي اللسان (شلل)

حكى عن ثعلب قوله : «شَلَّتْ يَدُهُ لغة فصيحة، وشُلَّتْ لغة رديئة».

وفي شرح درة الغواص بتحقيقنا (ص ٥١٤) قال شهاب الدين

الحفاجي في رده على الحريري في تخطئة الخواص في ذلك : «قال في

العياب: شَلَّتْ بالبناء للفاعل، والمجهول لغة رديئة. فما أنكره مسموع

على رداءته، وكفى به سندا لمن استعمله».

(٣) في المخطوطة ضبطت الضاد والراء والباء بالفتح في (ضربت)

وضبطت التاء بالسكون. وضبطت النون في أذنه بالفتح. وصواب

ذلك ما أثبتته من بناء الفعل للمجهول ورفع أذنه.

(٤) قال ابن مكي في تثقيف اللسان (ص ١٧٦، ١٧٧) في باب ما

غيروا حركاته من الأفعال : «ويقولون : صُمَّتْ أذناه. وينشد كثير من

العروضيين:

مَنْزِلَةٌ صُمَّ صَدَاهَا وَعَفَّتْ      أَرْبَعَهَا إِنْ سُنِلَتْ لَمْ تُجِبْ =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: أُبَيْعَ الْمَتَاعُ، بِالْأَلْفِ. وَصَوَائِهِ: بَيْعٌ، فَأَمَّا أُبَيْعَ فَمَعْنَاهُ عُرُضٌ لِلْبَيْعِ (١).

= والصواب فتح الصاد. قال الله تعالى: (فَعَمُوا وَصَمُوا) (المائدة: ٧١). يقال: صَمَّ الرَّجُلُ يَصُمُّ صَمًّا، وَصِمَّ، وَأَصَمَّهُ اللهُ. ومن أمثالهم: صَمَّتْ حَصَاةٌ بِذِمٍّ. يريدون: كثر الدم فلو وقع فيه حصة لم يسمع لها صوت». ولم يخص ابن مكى الفقهاء بهذا الخطأ. والبيت المذكور فى اللسان (خزل) وقد ضبطت صا (صم) فيه بالفتح لا بالضم.

وفى المصباح (صم ص ٣٤٧) قال الفيومى: «صَمَّتِ الْأُذُنُ صَمًّا مِنْ بَابِ تَعَبٍ: بطل سمعها، هكذا فسرهُ الأزهري وغيره، ويسند الفعل إلى الشخص أيضا، فيقال: صَمَّ يَصُمُّ صَمًّا، فالذَكَرُ أَصَمُّ، والأنثى صَمَاءٌ، والجمع صُمٌّ، مثلُ: أَحْمَرَ وَحْمَاءَ وَحُمُرٍ، ويتعدى بالهمزة، فيقال: أَصَمَّهُ اللهُ، وربما استعمل الرباعى لازما على قلة، ولا يستعمل الثلاثى متعديا، فلا يقال: صَمَّ اللهُ الْأُذُنَ، ولا يبنى للمفعول، فلا يقال: صَمَّتِ الْأُذُنُ».

وما جاء فى المصباح يؤيد ما ذكره ابن برى وابن مكى.

(١) عد الزبيدى وابن مكى ذلك من لحن العامة، وتابعهما الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٧٠، ٧٦) وذكر قولهما، قال الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٦٤): «ويقولون فيما كان من الأفعال الثلاثية المعتلة العين ما لم يُسَمَّ فاعله بإلحاق الألف فيبينونه على أَفْعَلَ نحو: أُبَيْعَ الثوبُ... والصواب فى هذا إسقاط الألف، فتقول: بَيْعَ الثوبِ».

وما خطأ ابن برى وغيره ليس بخطأ، فهو لغة محكية، وكفى بذلك سندا لمن استعمله، ففى المصباح (بيع ص ٦٩): باعه يبيعه يبيعا ومبيعا فهو بائع وبيِّع، وأباعه بالألف لغة، قاله ابن القطاع.

وَلَا يَفَرُّ بَعْضُهُمْ بَيْنَ قَوْلِهِمْ : أَقْرَصِي ثَوْبَكَ مِنْ دَمِ الْحَبِضِ،  
وَبَيْنَ قَرَصِيهِ (١)، وَالْفَرَقُ بَيْنَهُمَا أَنْ أَقْرَصِيهِ بِمَعْنَى اغْسِلِيهِ بِأَطْرَافِ  
أَصَابِعِكَ، وَقَرَصِيهِ : قَطْعِيهِ (٢).

(١) خطأ الحريري تكرار بين في مثل هذا، وعلل ذلك بأن بين تقتضي  
الاشتراك، فقال في درة الغواص (ص ٧٩، ٨٠) : «ويقولون : المال  
بين زيد وبين عمرو، بتكرير لفظة (بين) فيروهمون فيه. والصواب أن  
يقال : بين زيد وعمرو، كما قال سبحانه (مِنْ بَيْنِ قَرْنٍ وَدَمٍ) (النحل  
٦٦/١)، والعلة فيه أن لفظة بين تقتضي الاشتراك، فلا تدخل إلا على  
مثنى أو مجموع، كقولك : المال بينهما، والمال بين الإخوة».  
وهذا عند ابن بري ليس بخطأ، فقد رد على الحريري في حواشيه  
على الدرر (مخطوط : ورقة ٤٧) بقوله : «إعادة بين ها هنا جائزة  
على جهة التأكيد». وساق شواهد كثيرة من الشعر تؤيد صحة ذلك.  
وانظر شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجي بتحقيقنا (ص ٢٦٩  
وما بعدها).

(٢) في صحيح البخاري في كتاب الوضوء (١/٦٦) : «عن أسماء قالت :  
جاءت امرأة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : أرأيت إحدانا تحيض  
في الثوب كيف تصنع. قال : تَحْتَهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَعُهُ  
وَتُصَلِّي». وفي هامشة : «قال القاضي عياض : تَقْرُصُهُ بالتثقيب  
وكسر الراء، وبالتخفيف وضم الراء، بمعنى تقطعه بظفرها».  
وفي فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/٢٨٥) قال ابن حجر :  
«قوله : ثم تقرصه، بالفتح وإسكان القاف وضم الراء والصاد  
المهملتين، كذا في روايتنا، وحكى القاضي عياض وغيره فيه الضم  
وفتح القاف وتشديد الراء المكسورة، أي تدلك موضع الدم بأطراف  
أصابعها ليتحلل بذلك، ويخرج ما تشربه الثوب منه».  
فقول بعض الفقهاء : (قرصيه)، بتشديد الراء وكسرها له ما يؤيده  
ما حكاه القاضي عياض وغيره.

وَلَا يَفْرُقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ رَمَحَتِهِ الدَّابَّةِ وَنَفْحَتِهِ، وَالنَّفْحُ بِالْيَدِ،  
وَالرَّمْحُ بِالرَّجْلِ (١).  
وَيَقُولُونَ: زَرِيعَةٌ، بِالتَّشْدِيدِ، لَمَّا يَزْرَعُ مِنَ الْحَبِّ، وَصَوَابُهُ زَرِيعَةٌ  
بِالتَّخْفِيفِ (٢).

(١) عَدَّ ابْنُ مَكْيُ ذَلِكَ مِنْ خَطَأِ الْعَامَةِ، فَقَالَ فِي تَثْقِيفِ اللِّسَانِ فِي بَابِ  
مَا وَضَعُوهُ غَيْرَ مَوْضِعِهِ (ص ٢٥٠): «وَيَقُولُونَ: نَفَحَتِ الدَّابَّةُ  
بِرَجْلِهَا، إِذَا ضَرَبَتْ بِرَجْلِهَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ. وَإِنَّمَا يَقَالُ: نَفَحَتْ بِيَدِهَا،  
وَرَمَحَتْ بِرَجْلِهَا». وَتَابِعَةُ الصَّفْدَى فِي تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ (ص ٥٢١)  
وَنَقَلَ قَوْلَهُ.

وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ مَكْيُ وَتَابِعَهُ فِيهِ ابْنُ بَرَى وَالصَّفْدَى لَيْسَ بِمُسْلَمٍ، فَفِي  
اللِّسَانِ (نَفْح): «نَفَحَتِ الدَّابَّةُ تَنْفَعُ نَفْحًا، وَهِيَ نَفُوحٌ: رَمَحَتْ بِرَجْلِهَا  
وَرَمَتْ بِحَدِّ حَافِرِهَا وَدَفَعَتْ، وَقِيلَ: النَّفْحُ بِالرَّجْلِ الْوَاحِدَةِ، وَالرَّمْحُ  
بِالرَّجْلَيْنِ مَعًا. الْجَوْهَرِيُّ: نَفَحَتِ النَّاقَةُ: ضَرَبَتْ بِرَجْلِهَا. وَفِي حَدِيثٍ  
شُرِّحَ أَنَّهُ أَبْطَلَ النَّفْحَ، أَرَادَ نَفْحَ الدَّابَّةِ بِرَجْلِهَا وَهُوَ رَفْسُهَا، كَانَ لَا  
يُلْزَمُ صَاحِبُهَا شَيْئًا». وَفِيهِ (رَمَحَ): «رَمَحَ الْفَرَسَ وَالْبَغْلَ وَالْحِمَارَ وَكُلَّ  
ذِي حَافِرٍ يَرْمَحُ رَمَحًا: ضَرَبَ بِرَجْلِهِ، وَقِيلَ: ضَرَبَ بِرَجْلِيهِ جَمِيعًا...  
وَهَذَا مِنْ بَابِ الْعَيُوبِ الَّتِي يَرُدُّ الْمُبِيعُ بِهَا. الْأَزْهَرِيُّ: وَرَبَّمَا اسْتَعْبِرَ  
الرَّمْحَ لَذَى الْخَفِّ». وَكَذَا فِي تَاجِ الْعُرُوسِ (نَفْح - رَمَحَ).

(٢) عَدَّ أَبُو بَكْرٍ الزَّبِيدِيُّ الزَّرِيعَةَ بِالتَّشْدِيدِ مِنْ لَحْنِ الْعَامَةِ، فَقَالَ فِي  
كِتَابِهِ لَحْنِ الْعَامَةِ (ص ٢١٤): «وَيَقُولُونَ: زَرِيعَةٌ، فَيَشْدُدُونَ،  
وَيَجْمَعُونَ عَلَى زَارِعٍ. وَالصَّوَابُ: زَرِيعَةٌ بِالتَّخْفِيفِ، وَالْجَمْعُ:  
زَرَاعٌ». وَكَذَا فَعَلَ ابْنُ مَكْيُ فِي تَثْقِيفِ اللِّسَانِ فِي بَابِ مَا غَيَّرُوهُ  
بِالتَّشْدِيدِ (ص ١٩١)، فَقَالَ: «وَيَقُولُونَ لِلْحَبِّ الْمَزْرُوعِ: زَرِيعَةٌ،  
وَيَجْمَعُونَهَا عَلَى زَارِعٍ، وَالصَّوَابُ: زَرِيعَةٌ، بِالتَّخْفِيفِ، وَالْجَمْعُ:  
زَرَاعٌ». وَتَابِعَهُمَا الصَّفْدَى فِي تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ (ص ٢٩٥) =



وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: التَّقْصِيرُ مِنَ الصَّلَاةِ. وَصَوَابُهُ: الْقَصْرُ، وَقَدْ قَصَرَ مِنَ الصَّلَاةِ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: (أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ) (١٢) (٣).

= ونقل قول أبي بكر الزبيدي إلا أن الزاى في زريعة بالتشديد ضبطت بالكسر.

وقد نقل ابن منظور في لسان العرب ومرتضى الزبيدي في تاج العروس قول ابن برى المذكور هنا في ترجمة (زرع) فيهما بتصرف، ففيهما: «قال ابن برى: والزَّرِيعَةُ بتخفيف الراء: الحبُّ الذي يُزْرَعُ، ولا تقل: زَرِيعَةً، بالتشديد، فإنه خطأ».

وقد علل أبو بكر الزبيدي في لحن العامة ذلك، فقال (ص ٢١٤، ٢١٥): «هي فعيلة بمعنى مفعولة، من زرعت، فإن كان للتشديد في ذلك أصل فهي زَرِيعَةً، بكسر الأول، على مثالِ فَعِيلَةٍ». فقول الفقهاء المذكور خطأ، صوابه ما ذكره ابن برى.

(٢) النساء/١٠١.

(٣) ما ذكر ابن برى أنه الصواب هو الأنصح والأشهر، قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢ من القسم الثانى ص ٩٤): «يقال: قصر المسافر الصلاة وقصرها، بتخفيف الصاد وتشديدها، لغتان مشهورتان، حكاهما جماعات منهم ابن فارس في كتابه حلية الفقهاء، والتخفيف أفصح وأشهر، وبه جاء القرآن وروايات الأحاديث الصحيحة، وهو القصر والتقصير، وهو رد الرباعية إلى ركعتين». وقال الفيومى فى المصباح (قصر ص ٥٠٥): «قَصَرَتُ الصَّلَاةَ ومنها قَصْرًا من باب قتل، هذه هى اللغة العالية التى جاء بها القرآن، قال تعالى: (فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ). وقُصِرَتِ الصَّلَاةُ بالبناء للمفعول فهى مقصورة، وفى حديث (أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ). وفى لغة يتعدى بالهمزة والتضعيف، فيقال: أَقْصَرْتُهَا وَقْصَرْتُهَا» =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : إِذَا رُعِفَ فِي الصَّلَاةِ، بِضَمِّ الرَّاءِ. وَصَوَابُهُ :  
رُعِفَ<sup>(١)</sup>، يَفْتَحُ الرَّاءِ<sup>(٢)</sup>.

= وقبل النوى والفيومي قال أبو زيد فيما حكاه عنه الأزهري في تهذيب اللغة (٣٥٨/٨) : «قَصَرَ فلانُ صَلَاتَهُ يَقْصُرُهَا قَصْرًا فِي السفر... وفيها لغات، يقال : قَصَرَ الصلاةَ وأَقْصَرَهَا وقَصَّرَهَا، كل ذلك جائز». وقال الجوهري في الصحاح (قصر) : «التقصير من الصلاة ومن الشعر مثل القصر». وقال الزمخشري في أساس البلاغة (قصر) : «قصر من الصلاة قصرا وأقصر وقصّر». وما سبق يتبين لك أن قول بعض الفقهاء : (التقصير من الصلاة). ليس بخطأ.

(١) رُعِفَ سقطت عند النسخ فكتبت في هامش المخطوطة.  
(٢) قال الزمخشري في الفائق (٤٢٢/٢) : «رُعِفَ بفتح العين، وقد جاء رُعِفَ بضمها وهي ضعيفة، وأما رُعِفَ فعامية ملحونة. وعن أبي حاتم سألت الأصمعي عن رُعِفَ ورُعِفَ فلم يعرفهما». وفي تهذيب اللغة (٣٤٩/٢) : «أبو حاتم عن الأصمعي، يقال : رُعِفَ يَرُعِفُ وَيَرُعِفُ ولم يعرف رُعِفَ ولا رُعِفَ في فعل الرُعاف». وقال المطرزي في المغرب (ص ١٩١) : «رُعِفَ أنفه: سال رُعافُهُ، وفتح العين هو التصحيح، وقول الحلواني في الشهيد : لو كان مرعوفها، مبنى على رُعِفَ بضم الراء، وهو لحن».

وفي إنباء الرواة (٣٦٥/١) : «قال يونس بن حبيب : كان حماد (بن سلمة) رأس حلقتنا ومنه تعلمت العربية. وسأله سيبويه فقال : أحدثك هشام بن عروة عن أبيه في رجل رُعِفَ في الصلاة ؟ فقال : أخطأت ياسيبويه، إنما هو رُعِفَ. فانصرف سيبويه إلى الخليل شاكيا مالقيه به حماد، فقال : صدق حماد، أمثله يلتقى بمثل هذا؟» =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: دَمٌ غَبِيْطٌ، بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ. وَصَوَابُهُ: عَبِيْطٌ،  
بِغَيْنٍ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، لِلطَّرِيِّ (١).  
وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: بِشِيْمَةٌ، بِالْبَاءِ، لِلَّتِي تَخْرُجُ مَعَ الْوَلَدِ. وَصَوَابُهُ:  
مَشِيْمَةٌ، بِالْمِيمِ (٢).

= وما أنكره ابن بَرِي وغيره حكاه صاحب القاموس وغيره، ففي  
القاموس (رفع) : «رَعَفَ كَنَصَرَ، وَمَنَعَ، وَكَرَّمَ، وَعَنَى، وَسَمِعَ: خَرَجَ  
مِنْ أَنْفِهِ الدَّمُ».

وقال النسفي في طلبه الطلبة (ص ٨) : «رَعَفَ مِنْ حَدِّ دَخَلٍ، أَيْ :  
سَالَ رَعَافُهُ، وَرَعَفَ مِنْ حَدِّ شَرَفٍ لَفْظَ ضَعِيفَةٍ فِيهِ، وَرَعَفَ عَلَى مَا لَمْ  
يَسْمُ فَاعِلُهُ، أَيْ : صَارَ مَرَعُوفًا، أَيْ : مَعْلُولًا بِعِلَّةِ الرُّعَافِ».  
فقول بعض الفقهاء : (رُعِفَ)، بضم الراء، على ما حكاه صاحب  
القاموس وغيره ليس غلطًا.

(١) عد ابن مكي ما خطأه ابن بَرِي هنا من لحن العامة، ولم يخص به  
الفقهاء، فقال في تثقيف اللسان في باب التصحيف (ص ٨٠)  
: «ويقولون : دَمٌ غَبِيْطٌ. والصواب : عَبِيْطٌ، بِالْغَيْنِ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، وَهُوَ  
الطَّرِيُّ».

والحق أن ابن بَرِي وابن مكي على حق فيما ذهبا إليه، فالصواب ما  
ذكرناه، ويؤيده ما في مجمل اللغة، والصحاح، والمغرب، واللسان،  
والمصباح، والقاموس (عبط).

(٢) من قوله : (ويقول بعضهم : بشيْمَةٌ)، إلى هنا، كتب في  
هامش المخطوطة بعد أن سقط عند النسخ، ووضعت علامة  
فسي صلب الكتاب تشير إلى موضعه في الهامش،  
وموضعه في الكتاب ما ذكرناه فيه هنا.

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ: يَهْدُرُ فِي قِرَاءَتِهِ. وَصَوَابُهُ: يَحْدُرُ فِي قِرَاءَتِهِ (١).  
وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَائِعِ الرَّقِيقِ: نَخَّاصٌ، وَإِنَّمَا هُوَ نَخَّاسٌ بِالسَّيْنِ (٢).

= وقد عد ابن مكى (بشيمة بالباء) من لحن العامة أيضا، فقال في تثقيف اللسان في باب التبديل (ص ٩٠): «يقولون للجلدة التي يخرج فيها الولد: بشيمة، ويجمعونها على بشايم. والصواب: مشيمة، بالميم، وجمعها: مشايم».

ونقل الصفدى قوله بنصه في تصحيح التصحيف (ص ١٦٠). والصواب الذي ذكره ابن برى وغيره حق، ويؤيده ما في مجمل اللغة واللسان والمصباح والقاموس (شيم). فقول بعض الفقهاء: (بشيمة، بالباء) غلط.

(١) خطأ ابن مكى ما خطأه ابن برى هنا، وعده من لحن العامة، فقال في تثقيف اللسان في باب التبديل (ص ٩٣): «يقولون للسريع القراءة: هو يهدر في قراءته. والصواب: يحدر، بالحاء، قال أبو عبيد في غريب الحديث: حَذَرَ القراءةَ يحذرُها حَذْرًا. والقراءة السريعة تسمى الحَذْرَ». ونقل الصفدى قوله في تصحيح التصحيف (ص ٥٦٧). وفي أساس البلاغة (حدر): «ومن المجاز... حدر القراءة: أسرع فيها فحطها عن حال التمطيط». وفي تاج العروس (حدر): «ومن المجاز الحذر في الآذان والقرآن الإسراع، وفي حديث الأذان: إِذَا أَدْنَتَ فَتَرَسَّلْ، وَإِذَا أَقَمْتَ فَاحْذَرْ، يتعدى ولا يتعدى».

فالصواب (يَحْدُرُ في قراءته) كما قال ابن برى وغيره، ويؤيده أيضا ما في الصحاح والمغرب واللسان والمصباح (حدر).

(٢) خطأ ابن مكى ذلك، ولم يخص به الفقهاء، بل عده من لحن العامة، فقال في تثقيف اللسان في باب التبديل (ص ١٠٢): «يقولون لبائع الرقيق والدواب: نَخَّاصٌ. والصواب: نَخَّاسٌ، بالسَّيْنِ، وأصله من =

= النخس، وهو الضرب باليد على الكفْل. وتابعه الصفدى فى  
تصحيح التصحيف (ص ٥١٢) ونقل قوله بنصه.  
وابن برى وغيره ممن سلك مسلكه على حق فى تخطئة نخاص،  
فالسین إنما تقلب صاداً فى لغة بعض العرب فى مواضع معينة، يقول  
قطرب كما فى الصحاح (صدغ): «إن قوماً من بنى تميم يقال لهم :  
بلعنبر، يقلبون السین صاداً عند أربعة أحرف، عند الطاء، والقاف،  
والغین، والحاء، إذا كن بعد السین، ولا تبالی أثنائية كانت أم ثالثة  
أم رابعة بعد أن تكون بعدها». وأكد نسبة هذه اللغة إلى بلعنبر  
سیبویه فى الكتاب (٤٨٠/٤). وفى شرح درة الفواص لشهاب  
الدين الخفاجی بتحقیقنا (ص ١٠٣، ١٠٤) أن إبدال السین صاداً لغة  
قریش إذا كان بعدها الأحرف الأربعة السابقة. وقال ابن يعیش  
معللاً ذلك فى شرح المفصل (١٠/٥١، ٥٢): «إنما ساغ قلب السین  
صاداً إذا وقعت قبل هذه الحروف من قبل أن هذه الحروف مجهورة  
مستعلية، والسین مهموس مستفل، فکرها الخروج منه إلى  
المستعلى، لأن ذلك مما یثقل، فأبدلوا السین صاداً، لأن الصاد توافق  
السین فى الهمس والصقیر، وتوافق هذه الحروف فى الاستعلاء،  
فیتجانس الصوت ولا یختلف... فإن تأخرت السین فى هذه  
الحروف لم یسغ فیها من الإبدال ما ساغ فیها متقدمة، لأنها  
إذا كانت متأخرة كان التکلم منحدراً بالصوت من عال، ولا یثقل  
ذلك ثقل التصعید من منخفض، فلذلك لا تقول فى قست :  
قست، ولا فى یخسر المتاع یخسر، فأعرفه». وكذا قال  
الرضی فى شرحه لشافیه ابن الحاجب (٣/٢٣٠) ویبدو أنه نقل  
قول ابن يعیش وإن لم یشر إلى ذلك.

وَلَا يَفْرُقُ بَعْضُهُمْ بَيْنَ عِفَاصِ الْقَارُورَةِ وَصِمَامِهَا، وَعِفَاصُهَا :  
الْجِلْدُ الَّذِي يُلبَسُ رَأْسَهَا، وَصِمَامُهَا : الَّذِي يَدْخُلُ فِي فَمِهَا، وَالْوِكَاءُ :  
هُوَ الْحَيْطُ الَّذِي تُشَدُّ بِهِ الْقِرْبَةُ وَغَيْرُهَا (١).

= والسين فى (نخاس) وإن كانت صحبت حرفا من الأحرف الأربعة السابقة وهو الخاء إلا أنه تقدم عليها، فلا تقلب صدا. وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الخاء مهموسة وليست مجهورة كما ذكر ابن يعيش والرضي، قال ابن جنى فى سر الصناعة (١٩٩/١) : «الهاء حرف مهموس». وهى ضمن ضابط الأصوات المهموسة عند القدماء المجموعة فى (سكت فحثه شخص)، ولو قبل فى نص ابن يعيش المذكور: (من قبل أن هذه الحروف مستعلية) بدل قوله : (مجهورة مستعلية)، لكان أدق، اللهم إلا إذا قصد التغليب، إذ الطاء عند القدماء مجهورة، وكذا القاف، والغين.

(١) عن سبق ابن برى إلى التفريق بينهما أبو عبيد والجوهري، وأختاره الأزهري، ففى المصباح (عفص ص ٤١٨) : «قال الأزهري : قال أبو عبيد : العفاص : الوعاء الذى تكون فيه النفقة من جلد أو خرقة أو غير ذلك، ولهذا يسمى الجلد الذى يلبسه رأس القارورة العفاص، لأنه كالوعاء لها، قال : وليس هذا بالصمام الذى يدخل فى فم القارورة فىكون سدا لها، وقال الليث : العفاص : صمام القارورة. قال الأزهري : والقول ما قال أبو عبيد».

وقال الجوهري فى المصباح (عفص) : «والعفص : جلد يلبس رأس القارورة، وأما الذى يدخل فى فمها فهو الصمام».

وثمة من سبى بينهما كما مر آنفا فى نص المصباح فيما جاء فى كتاب العين ونسب إلى الليث، وما جاء فى مجمل اللغة لابن فارس (عفص) ففيه : «العفص : صمام القارورة». ولنا قال ابن السيد فى =

وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ : لَا يَصَحُّ بَيْعُ الرُّزْنَامِجِ ، بِكَسْرِ الْمِيمِ ، وَصَوَابُهُ  
بِفَتْحِ الْمِيمِ ، كَأَنَّهُ بَيْعُ عِدَّةِ أَثْوَابٍ عَلَى مَا فِي الرُّزْنَامِجِ (١) .  
وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ لَمَّا يَرْمَى مِنَ الْكَرْشِ : فَرَثٌ . وَصَوَابُهُ : سِرْجِينٌ (٢) ،  
وَلَا يَقَالُ لَهُ فَرَثٌ إِلَّا مَا دَامَ فِي الْكَرْشِ (٣) .

= الاقتضاب (١٦٢/١) : «ومن اللغويين من يجعل العفاس ما يدخل فيه رأس القارورة ونحوها، ويجعل السداد والصمام ما يدخل فيها». فليس ثمة اتفاق بين علماء اللغة على التفريق بينهما.

(١) في مفاتيح العلوم للخوارزمي (ص ٣٧) : «الرزنامج تفسيره كتاب اليوم، لأنه يكتب فيه ما يجرى كل يوم من الخراج، أو نفقة، أو غير ذلك».

والذي ذكره ابن مكي في تشقيف اللسان في باب غلط أهل الفقه (ص ٣٢٥) بيع البرنامج، قال : «ويقولون : بيع البرنامج، والصواب : البرنامج، بفتح الميم، وهو ألواح مجموعة يكتب فيها الحساب، كأنه بيع عدة أثواب على ما هي مكتوبة في البرنامج». ونقل قوله الصفدي في تصحيح التصحيح (ص ١٥٧).

(٢) في المصباح (سرج ص ٢٧٣) : «السِّرْجِينُ : الزَّيْلُ، كلمة أعجمية، وأصلها سركين بالكاف، فعربت إلى الجيم والقاف، فيقال : سِرْجِينٌ أيضاً، وعن الأصمعي : لا أدري كيف أقوله، وإنما أقول : رَوْتُ».

(٣) سبق الحريري ابن برى إلى ذلك، فقال في درة الغواص (ص ٢٢٠، ٢٢١) «ويقولون لما يخرج من الكرش : الفرث، فيوهمون فيه، لأنه يسمى فرثاً ما دام في الكرش، بدليل قوله تعالى : (مِنْ بَيْنِ فَرَثٍ وَدَمٍ) (النحل / ٦٦)، فإذا لُفِظَ منها سمي السرجين».

وقد صوب ما خطاه الحريري شهاب الدين الخفاجي في شرح درة الغواص بتحقيقنا (ص ٥٩٠) فجعل إطلاق الفرث على ما يرمى =

وَيَقُولُونَ : مَبِئُوعٌ وَمَعْيُوبٌ. وَصَوَابُهُ : مَبِيعٌ وَمَعِيبٌ (١).

= من الكرش مجازا مرسلا، فقال : «قوله: إن الفرث لا يسمى فرثا إلا وهو في الكرش، جوابه ظاهر، لأنه باعتبار ما كان عليه، كما يسمى العصير خمرا، ومثله كثير مطرد».

فما خطأ الحريري وابن برى ليس بخطأ على هذا.

(١) سبق الحريري ابن برى إلى تخطئة ذلك في درة الغواص، فقال (ص ٧٩) : «ومن هذا النمط قولهم : مبيوع ومعيب. والصواب أن يقال فيهما مبيع ومعيب على الحذف». وتابعه الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٤٦١) ونقل قوله . وقد رد على الحريري شهاب الدين الخفاجي في شرح درة الغواص، فقال (ص ٢٦٧، ٢٦٨) : «هذا أيضا مما جاء على طرزه وليس كما قال، فإنه سمع من العرب مبيوع ومعيب على خلاف القياس، وفي القاموس: هو معيب ومعيب، وفيه أيضا: هو مبيع ومبيوع. وكل هذا على الأصل، فما ذكره من ضيق العطن. ويقال لمن أصابته العين : معين ومعين، قال الشاعر :

نَهَيْتُ قَوْمَكَ بِزَعْمُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالَ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ  
وقال ابن الشجري في أماليه: اختلف العرب في أسم المفعول من بنات اليباء، فتممه بنو تميم، وقالوا : معيوب ومخيوط ومكيول ومزبوت، وقال أهل الحجاز: معيب ومخيوط ومكيل ومزيت....».

وقال ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص ٢٢٢) : «فأما ما كان من ذوات اليباء فإنه يجي بالنقصان والتمام، نحو : طعام مكيل ومكيول، ومبيع ومبيوع، وثوب مخيط ومخيوط».

وقال الجوهري في الصحاح (بيع) : «والشيء مبيع ومبيوع، مثل : مخيط ومخيوط، على النقص والتمام» وقال أيضا (عيب) : «هو معيب ومعيب أيضا على الأصل».



وَمَا يَغْلَطُ فِيهِ أَكْثَرُ النَّاسِ : الْجَبَسُ وَالْجِيرُ ، وَإِنَّمَا هُوَ الْجَصُّ وَالْجِيَّارُ<sup>(١)</sup> . وَكَذَلِكَ صَابُورُ الْمُزَكَّبِ يَقُولُونَهُ بِالسِّينِ ،

= وفى البارع لأبى على القالى (ص ١٠٧) أن الأجود مجىء هذا على النقص لا التمام ، ففيه : «وعلى لغة العرب يقولون : ثوب مخيط ومخيوط ، وَزُرْمُكَيْل ومكبول ، وشئ مبيع ومبيوع ، وأجوده... مكيل ومخيط ومبيع» .

وعلى هذا فقول الفقهاء : مبيوع ومعيوب ، ليس غلطا .

(١) سبق ابن برى إلى هذا أبو بكر الزبيدى وابن مكى ، فقد قال الزبيدى فى لحن العامة (ص ١٢٨ ، ١٢٩) : «ويقولون للذى يلاط به البيوت : جيس.. والصواب : جِصٌّ وَجِصٌّ ، هكذا أخبرنى أبو على . ويقال أيضا : قِصَّةٌ وَشَيْدٌ . وفى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن تقصيص المقابر» . أي : تببيضها بالقِصَّة... والجِصَّاص والقِصَّاص سواء . وقد جِصَّص بيته وقِصَّصه ، إذا شيده بالجِصِّ .

قال الفرزدق :

وَجَوْنٌ عَلَيْهِ الْجِصُّ فِيهِ مَرِيضَةٌ تَطَّلَعُ مِنْهَا النَّفْسُ وَالْمَوْتُ حَاضِرُهُ  
فَأَمَّا الْجَبَسُ فَالرجل الضعيف الدنى . وأنشد أبو على :  
إِذَا أَنَا لَمْ أُمْدَحْ عَلَى الْحَجَرِ أَهْلَهُ وَلَمْ أَذْمَعْ الْجَبَسَ الدَّنَى وَالْمَدَامَا  
ويقولون للذى يلاط به البيوت أيضا : جير.. والصواب : جِيَّارٌ على مثال فَعَالٍ ، وهو الصاروج أيضا .

وقال ابن مكى فى تثقيب اللسان (ص ١١٤) : «ويقولون : جيس.. والصواب : كِلْس» .

وقال (ص ١٢٩) : «ويقولون للذى تلاط به البيوت : جير.. والصواب : جِيَّار» . وقد تابعهما الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٢٠٦ ، ٢١٨) والخفاجى فى شفاء الغليل (ص ٩٠) .

وجدير بالذكر أن الصفدى نقل قول الزبيدى مختصرا فى الجبس ، ونقل قول ابن مكى فى الجير بنصه .

وَهُوَ بِالصَّادِ (١).  
وَيَقُولُونَ (٢) لِلْمِيزَانِ الْعَظِيمِ : قَلَسْطُونُ، بِاللَّامِ، وَإِنَّمَا هُوَ  
قَرَسْطُونُ (٣).  
وَيَقُولُونَ : مَرْعَزُ، وَصَوَابُهُ : مَرْعَزَاءُ أَوْ مَرْعَزَى (٤).

(١) سبق الزبيدي ابن برى إلى هذا أيضا، فقال فى لحن العامة (ص ١٥٧) : «ويقولون : سابور المركب لما ثقل به.. والصواب : صابور بالصاد، لأنه من صبر فيه، أى : حبس فيه. ومنه صبرة الطعام». وقد تابعه فى هذا الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٣٠٤) ونقل قوله، وكذلك الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ١٥٤، ١٧١).

(٢) زيادة من عندى.

(٣) خطأ ذلك قبل ابن برى الزبيدي فى لحن العامة، فقال (ص ٨٣) : «ويقولون للميزان العظيم : القلسطون.. والصواب : قرسطون، وهى شامية. ولا أعلم فى كلام العرب بناء على هذا المثال إلا حرفا رواه يعقوب. قال : يقال للرجل الطويل : سَمَرَطْلٌ، وَسَمَرَطُولٌ على وزن فَعْلُول».

وقد تابعه الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٤٢٧) ونقل قوله بنصه.

وفى البارع لأبى على القالى (ص ٥٥٤) : «القرسطون بفتح القاف والراء وسكون السين وضم الطاء هو القبان بلغة أهل الشام، وهو القلسطون باللام».

(٤) فى المصباح (رعز ص ٢٣٠) : «المَرْعَزَى : الزَغْبُ الذى تحت شعر العنز، وفيه لغات : التخفيف والمد مع فتح الميم وكسرها، والتثقيب والقصر مع كسر الميم لا غير، والعين مكسورة فى الأحوال كلها. وحكى مَرْعَزُ وِزَانُ جَعْفَرٍ، وَمَرْعَزٌ بِكسرتين مع التثقيب، ولا يجوز التخفيف مع الكسرتين». فما ذكره ابن برى حق.

وَيَقُولُونَ: مَزْدَغَةٌ، لِمَا يُجْعَلُ تَحْتَ الصَّدْعِ. وَصَوَابُهُ: مُصَدَّغَةٌ (١).

وَيَقُولُونَ: دَشِيشٌ. وَصَوَابُهُ: جَشِيشٌ (٢).

(١) خطأ أبو بكر الزبيدي في لحن العامة ماخطأه ابن برى، فقال (ص ١٥٧، ١٥٨): «ويقولون للذي يجعل تحت الصدغ: مَزْدَغَةٌ». والصواب: مُصَدَّغَةٌ، وإن شئت قلت: مَزْدَغَةٌ بالزاي. والزاي تخلف الصاد إذا كانت ساكنة ويعلوها الدال، يقال: اصدق وازدق. وتقول العرب في مثل من أمثالها: (لم يحرم من فُصدله) و(من فزدله)، يعنون من فصد له ذراع البعير. وكانوا يفعلون ذلك عند المجاعات، ويطبخون الدم ويأكلونه». وتابعه الصنفى في تصحيح التصحيف ونقل قوله. (ص ٤٧٦، ٤٧٧).

وقال الخليل بن أحمد في كتابه العين (٣٧١/٤): «المِصْدَغَةُ لغة في المَزْدَغَةِ، تُتَوَسَّدُ تَحْتَ الصَّدْعِ»، وقال أيضا في العين (٣٨١/٤): «المِزْدَغَةُ لغة في المِصْدَغَةِ».

وقد نقل أبو على القالى قول الخليل في البارع (ص ٣٤٧، ٣٤٩). فالمرود مَزْدَغَةٌ بفتح الميم لا مَزْدَغَةٌ بكسرها.

(٢) خطأ ذلك الزبيدي وابن مكى قبل ابن برى، فقال الزبيدي في لحن العامة (ص ٤٧، ٤٨): «ويقولون لما طحن من البرِّ وغيره غليظا: دَشِيشٌ.. والصواب: جَشِيشٌ بالجيم، يقال: جَشِشْتُ البرَّ أَجْشُهُ وَجَشًا، فهو مجشوش، وجشيش، وهو طحن كالهرس، والمَجَشُّ: رَحَى يُجَشُّ بِهَا البر وغيره قال رؤبة بن العجاج: مِنَ الزَّوَانِ مَطْحَنَ الْجَشِيشِ يعنى أنه يطحن طحنا غليظا. والجريش مثل الجشيش، ومنه الملح الجريش، كأنه جرش حتى تفتت، فهو جريش ومجروش».

وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٩٢): «يقولون لما يطحن من البر غليظا: دَشِيشٌ والصواب: جَشِيشٌ بالجيم».

وَيَقُولُونَ : إِذَا ارْتَفَعَ الضَّحَى ، وَصَوَابُهُ : ارْتَفَعَتْ ، لِأَنَّهَا مُؤَنَّثَةٌ (١) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : ارْتَفَعَ ، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ (٢) (٣) .

= وتابعهما الصفدى في تصحيح التصحيف (ص ٢٦٠) ونقل قولهما إلا أن عبارته أقرب إلي عبارة ابن مكى .

وقد رد شهاب الدين الخفاجى على الزبيدى فى شفاء الغليل ، فقال (ص ١٢٦) : «دشيش بمعنى حب كالبر يطحن غليظا ، قال الزبيدى : خطأ ، والصواب : جريش أو جشيش ، من جشه وجرشه ، إذا طحنه كالهرس . قلت : حكى ثعلب فى المجالس : جششت الحنطة ودششتها ، فعلى هذا قول العامة : دشيش ، صحيح» .

(١) قال الفراء فى المذكر والمؤنث (ص ٨٤) : «الضحى أنثى ، يقال : ارتفعت الضحى» . وكذا قال أبو بكر بن الأنبارى فى المذكر والمؤنث (٥٧٧/١) .

(٢) البقرة / ٢٧٥ .

(٣) قولهم : (ارتفع الضحى) فصيح ، وليس بخطأ ، فالضحى هنا فاعل مؤنث مجازي ، وإذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا جاز إلحاق علامة التأنيث بالفعل وجاز تركها ، سواء أكان ثمة فاصل بين الفعل والفاعل أم لا . قال الرضى فى شرح الكافية (١٧٠/٢) : «إن كان (الفاعل) الظاهر غير حقيقى التأنيث ، فإن كان متصلا نحو : طلعت الشمس ، فإلحاق العلامة أحسن من تركها ، والكل فصيح ، وإن كان منفصلا فترك العلامة أحسن إظهارا لفضل الحقيقى على غيره ، سواء كان بإلا أو بغيرها ، نحو : قوله تعالى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)» .

وقال الحريرى فى شرح ملحّة الإعراب (ص ٢٩) : «يجوز إثبات التاء وحذفها فى خمسة مواضع : أحدها : إذا تقدم الفعل وكان المؤنث =

وَيَقُولُونَ : أَرْضُ بُورٍ، لِلتِّي لَمْ تُزْرَعْ، وَصَوَابُهُ : بُورٌ يَفْتَحُ البَاءُ،  
وَجَمْعُ بُورٍ : بُورٌ (١).

= غير حيوان، كقولك : اشتعلت النار، واشتعل النار، وفي القرآن:  
(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى) بحذف التاء، وفي موضع آخر :  
(قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ) (يونس ٥٧) بإثباتها...  
والحاق التاء بالفعل في قوله تعالى : (قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ)  
وتركها في قوله تعالى : (فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ) مع وجود  
الفاصل في الموضعين بين الفعل والفاعل يدل على تساويهما في  
الفصاحة، وأن ترك التاء ليس بأحسن كما قال الرضى، فكلاهما ورد  
في القرآن الكريم.

(١) ما خطأه ابن برى ليس بخطأ، فقد ذكر الخطيب التبريزى في شرحه  
لديوان أبى تمام (٤٨/٢) أن نعت الواحد بالجمع شائع كثير في  
الأشياء التى تحتل القسمة، وقال : « تقول : هذه أرض مرّت، فإن  
شئت قلت : أمرات، لأن الأرض تقع على القليل والكثير، وكذلك  
مكان قفر وقفار، لأن المكان قد يضيق ويتسع فيكون أمكنة كثيرة».   
والمرت : الأرض لا يجف ثراها ولا ينتبت مرعاها، كما فى القاموس  
(مرت).

وقد ذكر ابن مكى في تثقيف اللسان فى باب ما جاء جمعا فتوهموه  
مفردا قولهم : (أرض بور) وقال : (ص ٢٣٠، ٢٣١) : « وكذلك  
قولهم : أَرْضُ بُورٍ، بالضم، إنما هو نعت الجمع. قال ابن خرداذ، قال  
أبو زياد الكلابى: البورُ : أرض لا نبت فيها، بالفتح، وجمعها: بُورٌ  
بالضم. قال عدى بن زيد :

وَأَبْقَيْنِ آيَاتٍ لِمَنْ كَانَ مُسَهَّبًا شَنَاخِيبَ أَعْلَامَا وَبُورَا بِلَاغَا

وَيَقُولُونَ : عَلَى الْمُحْتَسِبِ <sup>(١)</sup> أَنْ يُعَيِّرَ الْمَوَازِينَ . وَصَوَابُهُ : أَنْ يُعَايِرَ ، وَقَدْ عَايَرَهَا <sup>(٢)</sup> .

= ويقال : رجل بُورٍ ، وقوم بُورٍ ، أى : هالك ، وهلكى . فعلى هذا إذا جعلت الأصل في الأرض من الهلاك والموت ، إذا كانت لا نبت فيها ، شبهت بالميت - فقد يجوز أن يقال : أرض بُورٍ ، وأرضون بُورٍ . ولكن المسموع ما قدمته .

(١) المحتسب : من كان يتولى منصب الحسبة ، وهو منصب كان يتولاه في الدول الإسلامية رئيس يشرف على الشئون العامة من مراقبة الأسعار ورعاية الآداب . ( المعجم الوسيط : حسب ) .

(٢) خطأ ما خطأه ابن برى هنا بعض علماء اللغة ، ففي المصباح ( عير ص ٤٣٩ ) : « عَيَّرْتُ الدنانير تعبيراً : امتحنتها لمعرفة أوزانها ، وعابرت المكيال والميزان معايرة وعياراً : امتحنته بغيره لمعرفة صحته ، وعيار الشئ : ما جعل نظاماً له ، قال الأزهري : الصواب : عابرت المكيال والميزان ، ولا يقال : عَيَّرْتُ ، إلا من العار ، هكذا يقوله أئمة اللغة ، وقال ابن السكيت : عابرت بين المكيالين : امتحنتهما لمعرفة تساويهما ، ولا تقل : عَيَّرْتُ الميزانين ، وإنما يقال عَيَّرْتَهُ بذنبه . »

وقال الجوهري في الصحاح ( عير ) : « عابرت المكايل والموازين عياراً وعاورت بمعنى ، ويقال : عابروا بين مكاييلكم وموازينكم ، وهو فاعلوا من العيار ، ولا تقل : عَيَّرُوا . » وقال ابن مكى في تشييف اللسان ( ص ٢٣٤ ) : « ويقولون : عَيَّرْتُ الموازين . والصواب : عابرتها عياراً . » وتابعه الصفدى فى تصحيح التصحيح ( ص ٣٨٨ ) ونقل قوله بنصه .

وقال موفق الدين البغدادى في ذيل فصيح ثعلب ( ص ٢٠ ) : « وتقول : عابرت المكايل والموازين وعاورتها ، ولا تقل : عَيَّرْتُهَا . » =

وَيَقُولُونَ : هُمُ الْقَمَامِسَةُ لِرُؤْسَاءِ النَّصَارَى. وَصَوَابُهُ : الْقَوَامِسَةُ،  
الْوَاحِدُ قَوْمُسٌ (١).

= وقال ابن الجوزى في تقويم اللسان (ص ١٣٩) : «وتقول : عايرت  
الميزان والمكيال، وعاير ميزانك ومكيالك، ولا تقل : عيّر، وهم  
المعايرون، ولا تقل : المعيّرون».

وقال المطرزي في المغرب (ص ٣٣٣) : «قوله : استعار دراهم ليعير  
بها صنجاته، أى : ليسوى. الصواب : ليعاير، يقال : عايرت  
المكاييل أو الموازين، إذا قايستها، والعيار والمعاير الذي يقايس به  
غيره ويسوى، وعاير الدراهم والدنانير: ما جعل فيها من الفضة  
الخالصة أو الذهب الخالص».

وفى اللسان (عير) : «عيّر الميزان والمكيال، وعاورهما، وعايرهما،  
وعاير بينهما معايرة وعبارة : قدرهما ونظر ما بينهما، ذكر ذلك أبو  
الجرّاح فى باب ما خالفت العامة فيه لغة العرب.. قال الأزهري :  
فرق الليث بين عايرت وعبيرت، فجعل عايرت فى المكيال، وعبيرت  
فى الميزان، قال : والصواب ما ذكرناه فى عايرت وعبيرت، فلا يكون  
عبيرت إلا من العار والتعيير».

فما منعه ابن برى وغيره ليس بمسلم.

(١) لم تضبط الميم فى المخطوطة، وإنما ضبطت القاف بالضم وكذا السين،

وقد ضبطت الميم بالكسر مع ضم القاف فى تكملة الجوالبقى (ق)

٦٥ وفى العربية ليوهان فك (ص ٢٢٥) الذى ذكر أن ابن برى

خلط بين الكلمة القبطية قُمُس التى بمعنى نائب البطرك والكلمة

اللاتينية الأصل قُومِس، وهى تسمية كانت تطلق بالأندلس على

رئيس الطوائف المسيحية، وأنه يطلب جمع قُمُس على قوامسة. =

= قال الجواليقي في التكملة والذيل على درة الغواص (مخطوط - ق ٦٥) : «ويقولون للأمير من الروم : القُمُسُ. والصواب: القُومُسُ، كذا تكلمت به العرب، وهي رومية معربة، قال الشاعر:

فعلمتُ أنى قد رُميتَ بنِيطِلٍ إذ قيل صار من أهل دَوْقَنَ قُومِسُ  
ويقال : إن القومس يكون تحت يده نيف وثلاثون رجلاً».

وهذا ما عدا البيت في لحن العامة للزبيدي (ص ٢٢٥) إلا أن القومس ضبط فيه بفتح القاف وسكون الواو. وقد نقل قولهما الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٤٢٩).

وقال الجواليقي في المغرب (ص ٣٠٦) : «قال ابن دريد : وما أخذه من الرومية قُومَسُ، وهو الأمير». وذكر البيت السابق.

وقال الخفاجي في شفاء الغليل (ص ٢٠٩) : «قومس: هو الأمير، معرب من الرومية، وبه سميت البلدة».

وفي اللسان (قمس) : «القُومَسُ : الملك الشريف، والقُومَسُ: السيد، وهو القُومَسُ (عن ابن الأعرابي) وأنشد :

وعلمتُ أنى قد مُنِيتُ بنِيطِلٍ إذ قيل كان من آل دَوْقَنَ قُمَسُ  
والجمع : قمامس، وقمامسة، أدخلوا الهاء لتأنيث الجمع».

فجاء البيت شاهداً على (قمس)، وذكر بهذه الرواية في اللسان أيضاً في ترجمة (دفن) كما ذكر برواية (قومس) في ترجمة (نطل) والنيطل : الداهية، كما جاء فيه.

وعلى رواية (قمس) وما جاء في اللسان من أن القومس هو القمس، وأن جمع قمس قمامس وقمامسة، يكون قولهم : (قمامسة) الذي أنكره ابن برى صحيحاً على هذا، وليس بخطأ، وأن مفردة قمس، أما القوامسة الذي ذكره فمفرده قومس. وفي تاج العروس (قمس): «والقمامسة: البطارقة، نقله الصاغاني عن ابن عباد، ولم يذكر واحده، كأنه جمع قَمَس كسَكَّر».



وَيَقُولُونَ : إِذَا أَخْرَجَ حَشْوَةُ بَطْنِهِ، يَفْتَحِ الْحَاءُ. وَصَوَابُهُ : حِشْوَةٌ  
بِكَسْرِ الْحَاءِ. (١)  
وَيَقُولُونَ : ذَهَبُ خِلَاصٌ، يَفْتَحِ الْحَاءُ. وَصَوَابُهُ : خِلَاصٌ، بِكَسْرِ  
الْحَاءِ. (٢)

(١) في المخطوطة : «حشوة بطنه بكسر الحاء. وصوابه : حشوة بفتح الحاء». صوابه ما أثبتته من تثقيف اللسان لابن مكى (ص ٣١٣) وتصحيح التصحيف للصفدى (ص ٢٢٧)، ففي تثقيف اللسان : «ويقولون : فأزالا حشوة بطنه. والصواب : حشوة، بكسر الحاء». ونقل الصفدى قول ابن مكى في تصحيح التصحيف، ويؤيده ما فى أدب الكاتب لابن قتيبة (ص ٥٤٠) فقد ذكر ابن قتيبة فيه (حشوة) فيما جاء على فِعْلَةٍ بكسر الفاء وفُعْلَةٍ بضمها، فقال : «وحشوة البطن وحشوة». ويؤيده أيضا ما فى المجمل، ففيه (حشو) : «وحشوة الإنسان والداية: أمعاذه». وضبطت الحاء فيه بالكسر، ويؤيده أيضا ما فى المصباح واللسان والتاج (حشو) فقد نص فيهن على كسر الحاء وضمها. وذكر الفارابى فى ديوان الأدب (١٢/٤) أن الحشوة بضم الحاء لغة فى الحشوة بكسرها. ولم أجد حشوة بفتح الحاء فيما رجعت إليه من كتب اللغة ومعجماتها.

(٢) ذكر الحريرى فى درة الغواص (ص ١١٣) أن الاختيار كسر الحاء، فقال : «ويقولون للذهب خلاص بفتح الحاء، والاختيار فيه أن يقال : خلاص، بالكسر، واشتقاقه من أخلصته النار بالسبك». وجعل ابن الجوزى فى تقويم اللسان (ص ١٠١) فتح الحاء للعامة، قال : «وتقول للذهب المصوغ: هذا خلاص، بكسر الحاء، والعامة تفتحها». وتابعهما الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٢٤٧) ونقل قول الحريرى وأشار إلى ابن الجوزى.

وَيَقُولُونَ : حَدِيثٌ مُسْتَفَاضٌ. وَصَوَابُهُ : مُسْتَفِيزٌ (١).

= وقال موفق الدين البغدادي في ذيل فصيح ثعلب (ص ٣٢) : «هو خلاص الذهب بالكسر، والخلاص بالفتح المصدر».

وقول الحريري : (والاختيار فيه أن يقال خلاص بالكسر) يدل على أن الفتح ليس غلطاً، وإن كان الكسر أعلى وأجود.

(١) ذهب إلى ذلك أكثر أهل اللغة، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق

(ص ٣٠٧) : «تقول: هو حديث مستفيض متنفس، أي : منتشر في الناس، وقد استفاض في الناس، ولا تقل : مستفاض في الناس».

وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٤١٨) : «وهو حديث مستفيض، لأنه من استفاض الحديث، ولا يقال : مستفاض، إلا أن

يقال : مستفاض فيه». وقال البغدادي في ذيل فصيح ثعلب (ص ١٩) : «وهذا حديث مستفيض، ولا يقال بالألف، وأفاض القوم في

الحديث : اندفعوا فيه، وقال الجوهري: حديث مستفيض، أي : منتشر، ولا تقل: مستفاض، إلا أن تقول فيه، وبعضهم يقول :

استفاضوه فهو مستفاض عليه».

وقال ابن مكى في تشقيف اللسان (ص ٢٠٠) : «ويقولون : حديث مستفاض والصواب : مستفيض، أو مستفاض فيه». وقال ابن

الجوزي في تقويم اللسان (ص ١٦٧) : «حديث مستفيض، ولا تقل : مستفاض، إلا أن تقول فيه». وتابع الصفدي ابن مكى وابن الجوزي

في تصحيح التصحيف (ص ٤٧٨) ونقل قولهما.

وقال الفيومي في المصباح (في ص ٤٨٣) : «استفاض الحديث : شاع، فهو مستفيض اسم فاعل، ويتعدى بالحرف، فيقال: استفاض

الناس فيه وبه، ومنهم من يقول : يتعدى بنفسه، فيقول : استفاض الناس الحديث، إذا أخذوا فيه، فهو مستفاض، وأنكره الخناق، ولفظ

الأزهرى: قال الفراء، والأصمعي، وابن السكيت، وعامة أهل =

.....

= اللغة : لا يتعدى بنفسه، فلا يقال : مستفاض، وهو عندهم لحن من كلام الحضر، وكلام العرب استعماله لازما، فيقال : مستفيض».

وقال الخليل في كتاب العين (٦٥/٧، ٦٦): «حديث مستفاض : مأخوذ فيه، قد استفاضوه، أى : أخذوا فيه، ومن قال مستفيض، فإنه يقول : هو ذائع فى الناس منبسط مثل الماء المستفيض».

وفى اللسان (فيض) : «حديث مستفيض : ذائع، ومستفاض، قد استفاضوه، أى : أخذوا فيه، وأباها أكثرهم حتى يقال : مستفاض فيه، وبعضهم يقول : استفاضوه، فهو مستفاض».

وقال صاحب القاموس (فيض) : «ولا تقل : مستفاض، أو لغية».

وقال الخطيب التبريزى فى شرحه لديوان أبى تمام (٣١١/٢) تعليقا على قول أبى تمام:

صَلَّانٌ أَعْدَاؤُهُ حَيْثُ حَلَّسُوا      فى حديث من عزمه مستفاض

: «صلتان : ماض فى أمره، وأهل اللغة يزعمون أن الصواب أن يقال: حديث مستفيض، والقياس لا يمنع أن يقال : مستفاض، وهو من فيض الماء، فإذا قيل مستفيض فمعناه منتشر، وإذا قيل مستفاض فمعناه منشور، والفرضان متقاربان، وقد يمكن أن يكون استفاض الحديث من فوضت إليه الأمر، وتكون الباء منقلبة عن الواو، كما قيل المستعين، وهو من العون».

وقد نقل شهاب الدين الخفاجى قول الخطيب التبريزى فى شفاء الغليل (ص ١٩٩) وقال : «قد سمع فى كلام من يوثق به، قال بالبحترى :

أفرطت لؤثة ابن أيوب، والشا      نزع من فن رأيه المستفاض

وقال أبو تمام... وذكر بيته السابق.

ومما سبق يتبين لك أن قولهم : (حديث مستفاض)، ليس ثمة إجماع من أهل اللغة على تخطئته.

وَكَيْدُكَ ثَوْبٌ مَصُونٌ، وَلَا تَقُلْ : مُصَانٌ (١). وَمَكَانٌ مَخُوفٌ،

(١) هذا حق، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص ٣١٩) : «هذا شيء مصون، ولا يقال : مصان». وقال (ص ٢٢٢) : «وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام إلا حرفان، وهو مسك مدووف (أى مخلوط مزوج)، وثوب مصوون، فإن هذين جاءا نادرين، والكلام مصون ومدوف». وكذا قال الجوهري في الصحاح (صون - دوف) وعلل في ترجمة (دوف) لهذا، فقال : «وذلك لثقل الضمة على الواو، والياء أقوى على احتمالها منها، فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتمام والنقصان، نحو : ثوب مخيط ومخيوط». وقال الحريري في درة الغواص (ص ٧٧) : «ويقولون لما يصان : هو مصان، والصواب فيه مصون، كما قال الشاعر :

بَلَاءٌ لَيْسَ يَشْبَهُهُ بِلَاءٌ عِدَاوَةٌ غَيْرُ ذِي حَسَبٍ وَدَيْنٍ  
يُبِيْعُكَ مِنْهُ عِرْضًا لَمْ يَصْنَهُ وَيَرْتَعُ مِنْكَ فِي عِرْضِ مَصُونٍ  
والأصل في مصون : مصوون، على وزن مضروب، فنقلت حركة الواو إلي ما قبلها فاجتمعت واوان ساكنتان، فحذفت إحداهما، وعند سيبويه أن المحذوفة هي الواو الثانية التي هي واو المفعول الزائدة، وأن الباقية هي الواو الأصلية المجتلبة من الصون، وعند أبي الحسن الأخفش أن المحذوفة هي الأولى، وأن الباقية هي واو المفعول التي تدل على المعنى»، ثم قال (ص ٧٨) : «وشذ من هذا الباب قولهم : مسك مدووف، وثوب مصوون، فلفظوا بهما على الأصل، وهو مما لا يعبا به ولا يقاس عليه».

وقال ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٩) : «ويقولون : هذا حديث مزاد فيه، وثوب مصان، والصواب : مزيد، ومصون، وقد قيل فيه : مصوون على التمام...».

= وقال البغدادى في ذيل فصيح ثعلب (ص ٢٢) : «وتقول : شئ مصون، وامرأة مصونة، ولا يجوز مصانة».

وقال ابن الجوزى في تقويم اللسان (ص ١٧١) : «وتقول : فلان مصون من كذا، والعامّة تقول : مصان». وتابع الصفى الحيرى وابن الجوزى في ذلك فى تصحيح التصحيح (ص ٤٨٤).

(١) فى المخطوطة ضبطت الميم فى (مخيف) بالفتح، وأولى بهذا الضبط أن يكون صوابا عند ابن برى، وإلا فإن قولك : (مكان مخيف) يضم الميم ليس بخطأ عنده، يظهر ذلك من تعليقه على ما جاء فى درة الغواص للحريرى، فقد قال الحريرى (ص ٢٦٥) : «وكذلك لا يفرقون بين معنى مخوف ومخيف، والفرق بينهما أنك إذا قلت : الشئ مخوف، كان إخبارا عما حصل الخوف منه، كقولك : الأسد مخوف، والطريق مخوف، وإذا قلت : مخيف، كان إخبارا عما يتولد الخوف منه، كقولك : مرض مخيف، أى يتولد الخوف لمن يشاهده».

وقال ابن برى فى حواشيه على درة الغواص (مخطوط - ورقه ٥٨) : «إذا قلت : خاف زيد الطريق، فزيد الخائف، والطريق مخوف، وإذا قلت (أ) خاف زيدا الطريق، فزيد المخوف، والطريق هو المخيف، ولا بد من تقدير مفعول محذوف، تقديره : أخاف الطريق زيدا الهلاك والعطب، لأن الهمزة زادته مفعولا، و«زيدا» وإن كان مفعولا فهو فى المعنى فاعل، كما تقول : أضربت زيدا عمرا، فزيد مفعول، وهو فى المعنى فاعل بالمفعول الثانى، أى جعلت زيدا يضرب عمرا، فهو الضارب لعمرو، وكذلك جعل زيدا الطريق يخاف الهلاك، فزيد هو الخائف على هذا، فبان بهذا أنك إذا قلت : طريق مخيف، فليس الطريق هو المخوف المحذور، وإنما هو المحذر والمحذور غيره، وهو الهلاك، وإذا قلت : طريق مخوف، فالطريق هو المحذور لا المحذر، =

وَقُولُ : مُبْغِضٌ، وَمُبْطَلٌ، وَمُحَرَّقٌ، وَلَا تَقُلْ : مَبْغُوضٌ (١).

= إلا أن الطريق وإن كان هو المخوف في اللفظ فليس هو المخوف في المعنى، وإنما المخوف ما يتوقع فيه من هلاك وعطب، فقد آل معناهما إلى شئ واحد، ألا ترى أنك إذا قلت : خفت الطريق، فالطريق وإن كان مخوفا فهو الذي أوجب أن تخافه، فهو إذا مخيف لك، وليس يحصل الخوف من الطريق، وإنما يحصل الخوف مما يتوقع منه.

وقال الخليل في كتاب العين (٣١٢/٤) : «تقول : طريق مخوف : يخافه الناس، ومخيف : يخيف الناس». والمكان في هذا كالطريق.

(١) ممن أنكر ذلك أيضا الزبيدي في لحن العامة (ص ٢٢٩) وابن مكى في تشقيف اللسان (ص ١١٩) والحريري في درة الغواص (ص ٤٨) وابن الجوزي في تقويم اللسان (ص ١٧١) وتابعهم الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٤٦٢) وذلك لأن الفعل عندهم أبغض المزيد، واسم المفعول منه على مفعل بضم الميم وفتح العين.

قال الخفاجي تعليقا على مبغوض في شرح درة الغواص (ص ١٨٠) : «قال الجوهري في الصحاح: ما أبغضه شاذ. وفي حواشيه لابن برى : إنما جعله شاذًا لا يقاس عليه، لأنه جعله من أبغض، والتعجب لا يكون من أفعال إلا بأشد ونحوه، وليس كما ظن، بل هو من بَغَضَ فلان إلى، وقد حكاها النحاة واللغويون، وقالوا : يقال : ما أبغضني له، إذا كنت أنت المَبْغُضَ له، وما أبغضني إليه، إذا كان هو المَبْغُضَ لك. انتهى.

فعلم أن له ثلاثيا إلا أن مبغوضا لم يسمع، ولو سمع كان على الحذف والإيصال كمشترك. وفي الأفعال للسرقسطي: بَغَضَ الشئ بغاضة: صار بغیضا، ويقولون : بَغَضَ جَدُّكَ في الشتم كعثر جدك. انتهى. وكما لم يسمع مبغوض لم يسمع باغض، كما قاله الصفدي في أعوان النصر، وخطأ من قال :

وبه يقول المسلمون وهل ترى عين آل محمد من باغض

وَمَبْطُولٌ (١)، وَمَحْرُوقٌ (٢).

وَتَقُولُ: هَذَا رَابِعٌ فِي تَجَارَتِهِ وَخَاسِرٌ، وَلَا تَقُلْ: مُرْبِحٌ وَلَا مُخْسِرٌ، وَتَجَارَةٌ رَابِعَةٌ وَخَاسِرَةٌ، وَلَا تَقُلْ: مُرْبِحَةٌ وَلَا مُخْسِرَةٌ (٣).  
وَتَقُولُ: مَتَاعٌ مُقَارِبٌ، وَلَا تَقُلْ: مُقَارَبٌ (٤).

(١) قال أبو بكر الزبيدي في لحن العامة (ص ١٤٣): «الصواب: مُبْطَلٌ، من قولك: أبطله الله فبطل، إلا أن يكون خرج مخرج مجنون ومزكوم وهذا ما يحفظ ولا يقاس».

ومن أنكر ذلك أيضا ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٨) وقد تابعهما الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٤٦٢) ونقل قول الزبيدي.

(٢) من خطأ ذلك ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٨) فقال: «وخبر محروق. والصواب: .. مُحْرَقٌ». وتابعه الصفدي أيضا في تصحيح التصحيف (ص ٤٦٨) ونقل قوله.

وفي المعجم الوسيط (حرق): «يقال: حرقه بالنار، فالفاعل حارق، وحريق، والمفعول محروق، وحريق».

(٣) سبق ابن برى إلى ذلك الزبيدي في لحن العامة (ص ١٤٣) وابن مكى في تثقيف اللسان (ص ١٩٨)، وقد علل الزبيدي ذلك فقال: «الصواب ... خاسر ورابع، لأنها من ربح .. وخسر، وخسارة وخسارا وخُسْرانا، وَرَبِحَ رِبْحًا وَرَبَاحًا وَرِبَاحَةً». وقد تابعهما الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٤٧٥) ونقل قول الزبيدي.

وقد جاء في اللسان (خسر): «وَصَفَقَةٌ خَاسِرَةٌ غَيْرُ رَابِعَةٍ... وفي التهذيب: صَفَقٌ صَفَقَةٌ خَاسِرَةٌ، أى: غَيْرُ مُرْبِحَةٍ».

(٤) خطأ فتح الرءاء أكثر أهل اللغة، قال ابن السكيت في إصلاح المنطق (ص ٣٠٨): «وهذا متاع مُقَارِبٍ، إذا لم يكن جيدا، ولا تَقُلْ: مُقَارَبٌ». وقال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٣٩٢) في باب ما جاء مكسورا والعامة تفتحها: «متاع مُقَارِبٍ، ولا يقال: مُقَارَبٌ».

وَيَقُولُونَ: الْبَاعُوثُ، بِالْعَيْنِ وَالْثَاءِ، وَهُوَ عِيدٌ لِلنَّصَارَى.  
وَصَوَابُهُ: الْبَاغُوثُ، بِالْفَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَالْثَاءِ (١).

= ونص الحريري في درة الغواص (ص ٥٤) والجوهري في الصحاح (قرب) وابن مكى في تثقيب اللسان (ص ٢٠١) وابن الجوزي في تقويم اللسان (ص ١٦٣) أنه بكسر الراء، واقتصر عليه الزمخشري في أساس البلاغة (قرب) وقد تابع الصنفى في تصحيح التصحيف (ص ٤٩٢) ابن مكى وابن الجوزي، ونقل قول ابن مكى بنصه.

قال ابن السيد في الاقتضاب (٢/٢٠٧): «قال قاسم بن ثابت: كل الناس حكوا: عمل مُقَارِبٍ بالكسر إلا ابن الأعرابي، فإنه حكى عمل مُقَارَبٍ بالفتح لا غير». ثم قال ابن السيد: «القياس يوجب أن الكسر والفتح جائزان، فمن كسر الراء جعله اسم فاعل من قارب، ومن فتح الراء جعله اسم مفعول من قورب».

وفى القاموس (قرب): «شئ مُقَارِبٍ بالكسر: بين الجيد والردئ.. ومتاع مُقَارِبٍ بالفتح».

وفى اللسان (قرب): «متاع مُقَارِبٍ: ليس بنفيس، وقال بعضهم: دَيْنٌ مُقَارِبٍ، بالكسر، ومتاع مقارب بالفتح».

وعلى هذا فقولك: (متاع مقارب) بفتح الراء ليس بخطأ، وهو جائز سماعا وقياسا.

(١) فى اللسان (بغت): «الباغوث، أعجمى معرب: عيد للنصارى. وفى

حديث صلح نصارى الشام: ولا يظهروا باغوثا، قال ابن الأثير: كذا رواه بعضهم، وقد روى باعوثا، بالعين المهملة والثاء المثناة.. وكذا

فى تاج العروس (بغت). وفى اللسان (بعث): «الباعوث للنصارى كالاستمقاء للمسلمين، وهو اسم سريانى، وقيل: هو بالفين المعجمة

والثاء فوقها نقطتان». وكذا فى تاج العروس (بعث).

فما أنكره ابن برى رواية أخرى كما ذكر ابن الأثير.



وَيَقُولُونَ لِمَرَضٍ بِالْمَقْعَدَةِ وَفِي دَاخِلِ الْأَنْفِ أَيْضًا: النَّاسُورُ  
بِالنُّونِ. وَصَوَابُهُ: الْبَاسُورُ بِالْبَاءِ، وَالْجَمْعُ: بَوَاسِيرُ. وَأَمَّا النَّاسُورُ  
بِالنُّونِ فَهُوَ عِلَّةٌ تَحْدُثُ فِي مَا قَى الْعَيْنِ تَسْقَى فَلَا تَنْقَطِعُ، وَيُقَالُ:  
نَاصُورٌ، بِالصَّادِ أَيْضًا. (١)

وَيَقُولُونَ فِي حَدِيثٍ أُمِّ سَلَمَةَ (٢): (إِنِّي امْرَأَةٌ أَشَدُّ ضَفْرَ  
رَأْسِي) (٣) يَفْتَحُ الضَّادِ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ. وَصَوَابُهُ: ضَفْرُ رَأْسِي، بِضَمِّ

(١) قال الجوهري في الصحاح (بسر): «الباسور واحد البواسير، وهي  
علة تحدث في المقعدة، وفي داخل الأنف أيضا». وقال (نسر):  
«الناسور بالسين والصاد جميعا: علة تحدث في ماقي العين يسقي  
فلا ينقطع، وقد يحدث أيضا في حوالى المقعدة، وفي اللثة، وهو  
معرب». وكذا في القاموس (نسر).

وفي اللسان (بسر): «الباسور كالناسور أعجمي: داء معروف، ويجمع  
البواسير». ونقل صاحبه: قول الجوهري السابق في ترجمة (بسر)،  
ونقل أيضا قوله في ترجمة (نسر).

وقال شهاب الدين الخفاجي في شفاء الغليل (ص ٢٦٢): «ناسور  
بالسين والصاد جميعا: علة تحدث في العين، واللثة، والمقعدة،  
معرب، عن الجوهري». فالناسور يطلق على مرض بالمقعدة أيضا.

(٢) هي أم سلمة بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية، زوج النبي صلى  
الله عليه وسلم - قال النووي: «اسمها هند، هذا هو الصحيح  
المشهور، قال ابن الأثير: وقيل: اسمها رملة، قال: وليس بشيء».   
ماتت سنة ٥٩ هـ. انظر ترجمتها في: المعارف (ص ١٣٦) وتهذيب  
الأسماء واللغات للنووي (٣٦١/٢).

(٣) هذا جزء من حديث صحيح رواه مسلم، والنسائي، وابن ماجه، ولفظه  
كما في صحيح مسلم: «عن أم سلمة قالت: قلت: يا رسول الله،  
إنى امرأة أشد ضفر رأسي، أفأنقضه لغسل الجنابة؟ قال: لا، =

الضَّادِ وَالْفَاءِ، وَهُوَ جَمْعُ ضَفِيرَةٍ، مِثْلُ : سَفِينَةٍ، وَسُفْنٍ، فَأَمَّا الضَّفَرُ فَهُوَ الْفِعْلُ. (١)

= إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات، ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين».

والحديث في الجامع الصحيح للإمام مسلم (١٧٨/١) وصحيح مسلم بشرح النووي (١١/٤) وسنن النسائي (١٣١/١) وسنن ابن ماجه (١٩٨/١).

(١) في هامش المخطوطة ما يلي : «حاشية : ذكر ابن فارس في شرح غريب المزي قال في قول أم سلمة : (إني امرأة أشد ضفر رأسي) فالضفر: القتل، ويقال : شعر مضفور ومضفر».

قال الإمام النووي في شرحه لصحيح مسلم (١١/٤) : «قولها : (أشد ضفر رأسي) هو بفتح الضاد، وإسكان الفاء، هذا هو المشهور المعروف في رواية الحديث، والمستفيض عند المحدثين والفقهاء وغيرهم، ومعناه : أحكم قتل شعري. وقال الإمام ابن برة في الجزء الذي صنفه في لحن الفقهاء، من ذلك قولهم في حديث أم سلمة : (أشد ضفر رأسي)، يقولونه بفتح الضاد وإسكان الفاء. وصوابه ضم الضاد والفاء، جمع ضفيرة، كسفينة وسفن. وهذا الذي أنكروه - رحمه الله تعالى - ليس كما زعمه، بل الصواب جواز الأمرين، ولكل منهما معنى صحيح، ولكن يترجع ما قدمناه، لكونه المروي المسموع في الروايات الثابتة المتصلة، والله أعلم».

فقولهم في حديث أم سلمة رضي الله عنها : (ضفر) بفتح الضاد، وإسكان الفاء، على هذا ليس بخطأ، بل هو الراجح كما ذكر الإمام النووي.

وَيَقُولُونَ: شُرَافَةُ الْمَسْجِدِ، وَصَوَابُهُ: شُرْفَةٌ<sup>(١)</sup>، وَالْجَمْعُ: شُرَفَاتُ،  
وَشُرْفٌ<sup>(٢)</sup>.

وَيَقُولُونَ لِلَّذِي يُصْبِغُ بِهِ: نَيْلٌ. وَصَوَابُهُ: نَيْلِجٌ، وَنَيْلَنْجٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) في المخطوطة ضبطت الراء في شرفة بالضم وهو إتباع لضم الشين.  
وشرفة كغرفة ضبطا وجمعا.

ففى تاج العروس (شرف) أن شرفة تجمع على شرف كصرد جمع  
كثرة، وتجمع «أبضا على شرفات بضم الراء، وفتحها، وسكونها،  
ويقال أبضا: إنها جمع شرفة بضميتين، وهو جمع قلة، لأنه جمع  
سلامة.

قال الشهاب: شرفات القصر: أعاليه، هكذا فسروه، وإنما هي ما  
يبنى على أعلى الحائط منفصلا بعضه من بعض على هيئة معروفة.  
(٢) قول ابن برى هنا حق، وقد سبقه إلى ذلك ابن مكى في تشقيف  
اللسان (ص ١٢٢) فقال: «ويقولون: شُرَافَةٌ، وفى الجمع: شُرَفَاتُ.  
والصواب: شرفة، والجمع: شُرَفَاتُ، وشُرْفٌ أبضا».  
وتابع الصفى فى تصحيح التصحيح ابن مكى ونقل قوله بنصه،  
وقال (ص ٣٣٤): «قال الشاعر:

وَالْقَصْرِ ذِي الشَّرَفَاتِ مِنْ سَنَدَادٍ

وهو للأسود بن يعفر فى المعارف (ص ٦٤٧) والشعر والشعراء.  
(٢٦١/١).

(٣) سبق ابن برى إلى ذلك أيضا ابن مكى فى تشقيف اللسان (ص  
١٢٨) فقال: «ويقولون لهذا الذى يصبغ به: النيل. والصواب:  
النيلج والتيلنج أيضا بزيادة نون». وقد ضبط فيه «النيل والنيلج»  
بفتح النون، وقد نص فى القاموس (نيل) على كسر نون «النيل» =

= وقد تابع الصفدى ابن مكى أيضا فى تصحيح التصحيف (ص ٥٢٦) ونقل قوله بنصه. وضبطت التون فى «النيل والنيلج» فيه بالكسر كما هنا.

وفى المصباح المنير (نيل ص ٦٣٢) : «قال الصغانى : وأما النَّيْلُ الذى يصبغ به فهو هندى معرب، والنَّيْلُجُ: دخان الشحم يعالج به الوشم حتى يخضر، وهو معرب، واسمه بالعربية النَّثُورُ، وكسر التون من النيلج من التوادى التى لم يحملوها على النظائر العربية، وكان القياس فتحها إلحاقا بباب جعفر، مثل : زينب وصيقل.

والنَّيْلُوفَرُ، بكسر التون وضم اللام: نبات معروف، كلمة عجمية، قيل: مركبة من نيل الذى يصبغ به وقَرَّ اسم الجناح، فكانه قيل مُجَنِّحٌ بنيل، لأن الورقة كأنها مصبوغة الجناحين، ومنهم من يفتح التون مع ضم اللام».

وفى القاموس (نيل) : «النيل بالكسر... نبات العِظْمِ، ومن العظم يُتخذ النَّيْلُجُ بأن يغسل ورقه بالماء الحار فيجلو ما عليه من الزرقة، ويترك الماء فيرسب النيلج أسفله كالطين، فيصب الماء عليه ويجفف».

وفى المعجم الوسيط (نيل) : «النَّيْلُ: جنس نباتات مُحَوِّلة أو مُعَمَّرَة من الفصيلة القُرْبِيَّة، تزرع لاستخراج مادة زرقاء للصباغ من ورقها تسمى النَّيْلُ والنَّيْلُجُ - والصباغ نفسه». وفيه (نيلج) : «النَّيْلُجُ: الشحم يُعالجُ به الوشم حتى يخضر، وصباغ أزرق يستخرج من ورق نبات النَّيْلُ (معرب) وهو المعروف فى مصر بالنَّيْلَة». وما جاء فى المصباح والقاموس والمعجم الوسيط يظهر أن قولهم : (نيل) للذى يصبغ به ليس بخطأ، فقد ذكر الصغانى أنه يصبغ به وهو هندى معرب كما مر، وفى المصباح كما سبق أن النيلوفر كلمة عجمية =

وَيَقُولُونَ : نِيرَةُ الثَّوْبِ. وَصَوَابُهُ : نِيرٌ، وَجَمْعُهَا : نِيرَةٌ (١).  
وَيَقُولُونَ لِلْحَصِيرِ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْهِ : مُصَلَّاتٌ. وَالصَّوَابُ :  
مُصَلَّى (٢).

وَيَقُولُونَ : شُورَةٌ (٣) الْعُرُوسَةِ، وَصَوَابُهُ : شَوَارُ الْعُرُوسِ بِغَيْرِ هَاءٍ  
عَلَى وَزْنِ نَحَالٍ (٤)، وَأَمَّا الشُّورَةُ بِضَمِّ الشَّيْنِ فَهِيَ الْهَيْئَةُ، يُقَالُ : هُوَ  
حَسَنُ الشُّورَةِ، أَيْ : الْهَيْئَةِ.

= مركبة من نيل الذي يصبغ به وفر اسم الجناح. وفي القاموس أنه  
نبات العظم الذي يتخذ منه النيلج، فإطلاقه على النيلج حينئذ مجاز  
مرسل باعتبار ما كان.  
وفي المعجم الوسيط تسوية بينهما.

(١) في العين (٢٧٨/٨) : «نِيرُ الثوب: عَلَمُهُ». وفي اللسان (نير):  
«النَّيِّرُ: الْعَلَمُ، وفي الصحاح : عَلَمُ الثوبِ وَلَحْمَتُهُ أَيْضًا. ابن سيده:  
نِيرُ الثوب: عَلَمُهُ، وَالْجَمْعُ أَنْيَارٌ». وفي حديث عمر رضى الله عنه أنه  
كره النَّيِّرَ، وهو الْعَلَمُ في الثوب.. وروى عن ابن عمر رضى الله  
عنهما أنه قال : لولا أن عمر نهى عن النَّيِّرِ لم نر بِالْعَلَمِ بَأْسًا، ولكنه  
نهى عن النَّيِّرِ».

(٢) هذا حق، فقولهم : (مصلات) لحن فاحش.

(٣) في المخطوطة ضبطت الشين في (شورة) بالفتح، ويبدو لى أن  
الصواب ضمها ويؤيد ذلك أنه قال بعد ذلك : (وصوابه: شوار  
العروس بغير هاء) ولم ينص على ضبط الشين في شوار، وكأن  
ضبطها هو ضبط الشين في شورة، فلا يحتاج إلى تنبيه إليه، وقال  
أيضا : (وأما الشورة بضم الشين) أى : كما يقولون. ويؤيده أيضا ما  
في لحن العامة للزبيدي (ص ١٢٧) فقد ضبطت الشين في مشورة  
بالضم.

(٤) كذا في المخطوطة. ويبدو أن الصواب (فُعال)، إذ لم أجد كلمة  
(نخال) فيما رجعت إليه من معجمات.

وَيَقُولُونَ لِمَا يُمْلَأُ<sup>(١)</sup> بِهِ الْمَاءُ: قَادُوسٌ، وَيَجْمَعُونَهُ قَوَادِيسَ،  
وَصَوَابُهُ: قَدَسٌ، وَالْجَمْعُ أَقْدَاسٌ، عَلَى وَزْنِ فَرَسٍ، وَأَفْرَاسٍ، وَأَمَّا  
قَادُوسٌ وَقَوَادِيسُ عَلَى وَزْنِ نَاوُوسٍ<sup>(٢)</sup> وَنَوَاوِيسَ فَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ<sup>(٣)</sup>.  
وَيَقُولُونَ لِمَا جَدِ السَّبَاحُ مِنَ الْأَرْضِ: سَبَّخَةٌ، بِكَسْرِ الْبَاءِ،  
وَالصَّوَابُ: سَبَّخَةٌ يُفْتَحُ الْبَاءُ، فَإِنْ جَعَلْتَهَا صَفَةً لَا اسْمًا قُلْتَ: أَرْضٌ  
سَبَّخَةٌ، أَيْ: ذَاتُ سَبَاحٍ، بِكَسْرِ الْبَاءِ<sup>(٤)</sup>.

= وفى القاموس (شور): «الشوار مثلثة: متاع البيت»، وكذا فى  
المصباح واللسان (شور).

وابن برى على حق فى تخطئة قولهم المذكور.

(١) فى المخطوطة: يملئ.

(٢) الناووس: مقبرة النصارى. (المصباح: نوس).

(٣) ممن سبق ابن برى إلى تخطئة ذلك أبو بكر الزبيدى فى لحن العامة،  
فقد قال (ص ٢٢٤): «ويقولون لبعض الآنية: قادوس، ويجمعون على  
قواديس. والصواب: قدس، والجمع أقداس». وقد تابعه الصفدى فى  
تصحيح التصحيف (ص ٤١٣) ونقل قوله.

وفى اللسان (قدس): «الْقَدَسُ بالتحريك: السَّطْلُ بِلُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ،  
لأنه يتطهر فيه».

وفى المحكم فى أصول الكلمات العامية (ص ١٧٣) أن قادوسا  
«كلمة يونانية Kados بمعنى برميل، حوض كبير للسوائل، قدر،  
إناء، أو كيل للحبوب».

(٤) ما قاله ابن برى حق، وفى اللسان (سبخ): «السَّبَّخَةُ: أرض ذات مِلْحٍ  
وَنَزٍّ، وجمعها: سَبَاحٌ.. والسَّبَّخَةُ: الأرض المالحة.. وأرض سَبَّخَةٌ: ذات  
سَبَاحٍ، وفى الحديث أنه قال لأنس وذكر البصرة: إن مررت بها  
ودخلتها، فإياك وسِباحها، وهو جمع سَبَّخَةٍ، وهى الأرض التى تعلوها  
الملوحة ولا تكاد تنبت إلا بعض الشجر».

وفى القاموس (سبخ): «السَّبَّخَةُ محركة ومسكنة: أرض ذات نَزٍّ وملح  
ج سِباح».

وَيَقُولُونَ : الْفُؤَةُ، لِعُرُوقِ حُمْرٍ يَصْبِغُ بِهَا، وَصَوَابُهَا : فُؤَةٌ (١).  
وَيَقُولُونَ لِبَعْضِ نَبَاتٍ تَدُومُ خَضَرَتُهُ : سَيْكِرَانٌ، يَفْتَحِ الْكَافِ.

(١) من سبق ان برى إلى ذلك أيضا أبو بكر الزبيدي، وابن مكي، فقد قال الزبيدي في لحن العامة (ص ٧٧، ٧٨): «ويقولون للنبت الذي تصبغ به الثياب: فُؤة... والصواب: فُؤة بالضم، قال أبو الأسود الدؤلى:

جَرَّتْ بِهَا الرِّيحُ أَذْيَالًا مُظَاهِرَةً كَمَا مَجَرُّ ثِيَابِ الْفُؤَةِ الْعُرْسُ»  
وكذا قال ابن مكي في تثقيف اللسان (ص ١٤٥).

وفى اللسان (قوا) : «الفُؤة: عروق نبات يستخرج من الأرض يصبغ بها، وفى التهذيب : يصبغ بها الثياب، يقال لها بالفارسية : رُوين، وفى الصحاح : رُويَنَة، ولفظها على تقدير حُوةٍ وقُوةٍ، وقال أبو حنيفة: الفُؤة : عروق لها نبات يسمو دقيقا، في رأسه حب أحمر شديد الحمرة كثير الماء، يُكْتَبَ بمائه ويُنْقَش، قال الأسود بن يعفر:

جَرَّتْ بِهَا الرِّيحُ أَذْيَالًا مُظَاهِرَةً كَمَا مَجَرُّ ثِيَابِ الْفُؤَةِ الْعُرْسُ  
وَأَدِيمُ مُقَوًى : مصبوغ بها، وكذلك الثوب، وأرض مُقَوَاةٌ : ذات فُؤَةٍ، وقال أبو حنيفة: كثيرة الفُؤة، قال الأزهري : ولو وصفت به أرضا لا يُزْرَعُ فيها غيره قلت : أرض مُقَوَاةٌ من المُقَاوَى، وثوب مُقَوًى، لأن الهاء التى فى الفُؤة ليست بأصلية، بل هى هاء التأنيث، وثوب مُقَوًى، أى : مصبوغ بالفُؤة، كما تقول شئ مُقَوًى من القُوة».

والبيت المذكور نسب فى لحن العامة وتثقيف اللسان لأبى الأسود الدؤلى، ونسب فى اللسان للأسود بين يعفر كما مر.

وابن برى على حق فيما ذكره.

وَصَوَابُهُ: سَبْكُرَانُ بِضَمِّ الْكَافِ (١)، قَالَ ابْنُ الرَّقَاعِ (٢):

(١) خطأ ذلك أيضا الزبيدي، وابن مكي، قال الزبيدي في لحن العامة

(ص ١١٦): «ويقولون لنبت تدوم خضرته في القبط: السيكران..»

والصواب: سيكران بالضم، وذكروا أن له حبًا كحب الرازيانج،

وأنشد أبو حنيفة الأصبهاني لعدي ابن الرقاع:

وَشَفَقَ حَرُّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ مِنْ النَّهْتِ إِلَّا سَبْكُرَانًا وَحُلْبًا،

وقال ابن مكي في تثقيب اللسان (ص ١٤٩): «ويقولون لضرب من

النبت: سيكران. والصواب: سيكران بضم الكاف».

وتابعهما الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٣٢٥) ونقل قول

الزبيدي، ولم يذكر قول عدي. وفي القاموس (سكر) ضبط

(السيكران) بضم الكاف، إلا أنه في اللسان ضبط بفتحها، ففيه

(سكر): «السيكران: نبت. قال:

وَشَفَقَ حَرُّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ مِنْ النَّهْتِ إِلَّا سَبْكُرَانًا وَحُلْبًا

وقال أبو حنيفة: السيكران مما تدوم خضرته القبط كله. قال: وسألت

شيخا من الأعراب عن السيكران، فقال: هو السُّخْرُ، ونحن نأكله

رطباً أي أكمل، قال: وله حب أخضر كحب الرازيانج». وفيه أيضا

(سخر): «السُّخْرُ: السيكران عن أبي حنيفة». وعلى ما جاء في

اللسان فليس فتح الكاف بخطأ.

(٢) هو عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الرقاع العاملي، كان شاعرا

مقدمًا عند بني أمية مدًا لهم خاصا بالوليد بن عبد الملك. كان حيا

سنة ٩٩هـ. انظر ترجمته في الشعر والشعراء (٢/٦٢٢) ومعجم

الشعراء (ص ٢٥٣) والمؤتلف (ص ١١٦) والأغاني (٩/٣٠٧)

ومعجم المؤلفين (٦/٢٧٤).



وَشَفَّسَ حَرَّ الشَّمْسِ كُلَّ بَقِيَّةٍ مِّنَ النَّبْتِ إِلَّا سَيْكُرَانَا وَحَلْبَا (١)  
وَيَقُولُونَ فِي جَمْعٍ فَرَوٍ : أَفَرِيَّةٌ وَصَوَابُهُ : فِرَاءٌ (٢).

(١) البيت من بحر الطويل، وهو في ديوانه (ص ٢٢٧) من قصيدته التي يمدح بها عمر بن الوليد بن عبد الملك، ومطلعها:  
أتعرف بالصحراء شرقاً شابكٍ منازل أعراسها الأنيس وملعبها  
وجدير بالذكر أن السيكوران في ديوانه ضبط بفتح الكاف كما في اللسان.

وفي اللسان (شف) : «شفشف الحر النبات وغيره : أيسه». وفيه (حلب) : «قال أبو حنيفة : «الحلبُ» نبت ينبسط على الأرض تدوم خضرته، له ورق صغار يدبغ به. قال أبو زياد.. هي شجرة تُسطح على الأرض، لازقة بها، شديدة الخضرة، وأكثر نباتها حين يشتد الحر. قال: وعن الأعراب القدم: «الحلبُ يَسْلُنُطِحُ على الأرض، له ورق صغار مر» وأصل يبعد في الأرض، وله قُضبان صغار».

(٢) ممن خطأ ذلك قبل ابن برى الزبيدي، وابن مكي، قال الزبيدي في لحن العامة (ص ٦٢، ٦٣) : «ويقولون لجماعة الفَرَوِ : أَفَرِيَّةٌ.. وذلك خطأ، لأن أَفَعِلَةً لَا يَأْتِي جَمْعًا لَفَعْلٍ، وَلَا لِأَمْثَالِهِ مِنَ الثَّلَاثِي، والصواب : أَفَرٍ، وفِرَاءٌ، مثلُ : دَلَرٌ وَأَدَلٌّ ودلاء، وجَدِيَّ وَأَجْدٍ وجِداء».

وقال ابن مكي في تشقيف اللسان (ص ٢٢٥، ٢٢٦) : «يقولون في جمع فَرَوٍ : أَفَرِيَّةٌ والصواب : أَفَرٍ، في قليل العدد، وفِرَاءٌ، في كثيره».

وتابعهما الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ١١٧) ونقل قول الزبيدي المذكور، وابن برى على حق في تخطئة قولهم : أفرية، جمع فَرَوٍ.

وَيَقُولُونَ : وَقَعَ فِي أَمْرِ مَهُولٍ. وَصَوَابُهُ هَائِلٌ<sup>(١)</sup>.

(١) ذهب إلي تخطئة ذلك أكثر أهل اللغة، قال أبو بكر الزبيدي في لحن العامة (ص ١٤٣) : «ويقولون : يوم مهول.. والصواب : يوم هائل، وأمر هائل، يقال : هالني الشيء يهولني هولاً، فهو هائل». وقال ابن مكى في تشقيف اللسان (ص ١٩٨) : «ويقولون : هو مذهول العقل، ويوم مهول. والصواب : ذاهل، وهائل». وقال البغدادى في ذيل الفصيح (ص ١٣) : «وتقول : أمر هائل، ولا تقل: مهول». وقال ابن الجوزى في تقويم اللسان (ص ١٨٥) : «وهذا أمر هائل، وهم يقولون: مهول». وقال الجواليتى في التكملة والذيل على درة الغواص (ق ٦٣) : «ويقولون : أمر مهول، وإنما هو هائل، يقال : هالني الشيء يهولني هولاً، إذا أفزعك فهو هائل». وقد تابع الصفدى الزبيدي وابن الجوزى والجواليتى في تصحيح التصحيف (ص ٥٠٠) ونقل قول الجواليتى المذكور. وقال الفيومى في المصباح (هول ٦٣٢) : «هالني الشيء هولاً من باب قال : أفزعني، فهو هائل، ولا يقال : مهول، إلا في المفعول». وقبل هؤلاء جميعاً قال الخليل في كتاب العين (٨٦/٤) : «تقول : هالني هذا الأمر يهولني : وأمر هائل، ولا يقال : مهول، إلا أن الشاعر قال :

وَمَهُولٍ مِنَ الْمَنَاهِلِ وَحِشٍ ذِي عَرَاقِيبٍ آجِنٍ مَدْفَنٍ  
يعنى بالمهول الذى فيه هول، والعرب إذا كان الشيء هُولاً أخرجه على فاعل، مثل : دارع لذى الدرع، وإذا كان فيه أو عليه أخرجه على مفعول، كقولهم : مجنون، أى : فيه جنون، ومدبون: أى : عليه دين».

وقد نقل قول الخليل المذكور أبو هلال العسكري في كتابه الفروق اللغوية (ص ٢٠١، ٢٠٢)، وأبو على القالى في كتابه البارع (ص ١٠٥) وأبو منصور الأزهري في كتابه تهذيب اللغة (٤١٤/٦) =

وَيَقُولُونَ : حَبَلٌ، لِبَعْضِ أَهْطَةِ الصُّوفِ. وَقَالَ أَبُو  
عَمْرٍو الشَّيْبَانِيُّ<sup>(١)</sup> : الْحَبْلُ : الْفَرْوُ

= إلا أن الأزهري نسبته فيه إلى الليث بن المطهر تلميذ الخليل، إذ يرى أن كتاب العين لليث لا للخليل، وقد حققت نسبته إلى الخليل في كتابي (القول الفصل في نسبة كتاب العين إلى الخليل). وفي اللسان (هول): «وهول هائل ومهول وكرهها بعضهم وقد جاء في الشعر الفصيح». وفي القاموس (هول): «وهول هائل ومهول كقول تأكيد». وقال الزبيدي في شرحه للقاموس (تاج العروس: هول): «أي: فيه هول، وقد كره المهول بعضهم، ونسبه ابن جنى إلى لغة العامة، فقال: والعامة تقول: أمر مهول. إلا أنه قد جاء في الشعر الفصيح، قال شيخنا: وقع في خطب ابن نباتة أيضا، وصححه بعض شراحها، قال: ولعله بضرب من المجاز».

وفي أساس البلاغة للزمخشري (هول): «ومن المجاز: مكان مهول: فيه هول، وتقول: هذا البلد لو لم يكن مهولا لكان مأهولا». وقال الخفاجي في شفاء الغليل (ص ٢٥٧): «مهول، صوابه: هائل، ولذا خطئ ابن نباتة في قوله في الخطب: مهول منظره. قال ابن جنى: يقال: هالني الشيء فأنا مهول، وقول العامة لأمر عظيم: مهول، لا وجه له، والصواب: هائل. وقال شرف الدين بن أبي الفضل المرسى: العرب تحمل الشيء على معناه، قال تعالى: (وَالْهَدْيَ مَعْكُوفًا) (الفتح ٢٥)، وإنما يقال: عاكف، فلما كان في معنى محبوس حمل عليه، فكذلك مهول في معنى مخوف».

فليس ثمة إجماع على تخطئة ما خطأ ابن برى وغيره.

(١) هو أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني اللغوي، كان من أعلم الناس باللغة، موثقا فيما يحكيه، وكان يعرف في وقته بين العلماء بصاحب ديوان اللغة والشعر. مات سنة ٢٠٦ هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين (ص ١٩٤) وإنباء الرواة (١/٢٥٦) وبغية الوعاة (١/٤٣٩).

(١) فى كتاب الجيم لأبى عمرو الشيبانى (٢٠٨/١): «الحنبل : القصير». وفيه (١٥٣/١، ١٨٠): «الحنبل: القبيح الخلق من الرجال». وفيه (١٩٩/١): «الحنبل: القرد». والراجع عندى أن كلمة القرد محرفة عن كلمة القرو، إذ لم أجد أحدا ذكر الحنبل بمعنى القرد.

قال أبو بكر الزبيدى فى لحن العامة (ص ٢١٠): «ويقولون لبعض بُسْطِ الصوف: حنبل. والحنبل: القرو عن الشيبانى، والحنبل: القصير من الرجال أيضا». ونقل الصفدى فى تصحيح التصحيف (ص ٢٣٤) قول الزبيدى بنصه.

وقال ابن مكى فى تثقيف اللسان (ص ٢٥١): «ويقولون لبعض بُسْطِ الصوف: حنبل. وليس كذلك، إنما الحنبل القرو عن الشيبانى وغيره». فابن برى تأثر فيما ذكره بالزبيدى وابن مكى.

وقال ثعلب فى مجالسه (٤٧/١، ٤٨): «الحنبل : القصير. والحنبل: القرو».

وقال الخليل فى كتاب العين (٣٣٨/٣): «الحنبل : الضخم البطن فى قصر، ويقال : هو الخَفُّ، أو القرو الخَلَقُ».

وقال ابن عباد فى المحيط فى اللغة (٤٧٨/٣): «الحنبل: البحر، والرجل السخى، والخَفُّ أو القرو الخَلَقُ، والضخم البطن فى قصر».

وفى اللسان (حنبل): «الحنبل: القصير الضخم البطن، وهو أيضا الخَفُّ الخَلَقُ، وقيل : القرو الخَلَقُ، وأطلقه بعضهم فقال : هو القرو، والْحَنْبَلُ وَالْحَنْبَالَةُ: البحر، والْحَنْبَلُ وَالْحَنْبَالُ وَالْحَنْبَالَةُ: القصير الكثير اللحم».

وفى القاموس (حنبل): «الحنبل : القصير، والقرو أو خَلَقُهُ أو الخَفُّ الخَلَقُ، والبحر كالْحَنْبَالَةِ، والضخم البطن، واللحم كالْحَنْبَالِ». وكذا فى تاج العروس (حنبل). وما سبق يظهر لك أن بعضهم أطلق القرو، وبعضهم قيده بالخَلَقِ.

وَيَقُولُونَ : نَوْفَرٌ وَصَوَابُهُ نَيْنُوفَرٌ، وَنِيلُوفَرٌ يَفْتَحُ اللَّامَ (١).

(١) قال الفيومي في المصباح (نيلوفر ص ٦٣٢): «النيلوفر بكسر النون وضم اللام: ومنهم من يفتح النون مع ضم اللام».

وقال ابن الحنبلي في سهم الألفاظ (ص ٤٥) بعد أن ذكر أن (النوفر) خطأ: «الصواب أن يقال فيه: النيلوفر أو النينوفر بنون مفتوحة بعدها مثناة تحتية ساكنة، فلام ونون مضمومتان».

وفي القاموس (نيلوفر: ١٥٢/٢) ضبط بفتح النون واللام، وفتح النونين أيضا، ففيه: «النَيْلُوفَرُ، ويقال: النَيْنُوفَرُ: ضرب من الرياحين ينبت في المياه الراكدة». وقال على بن بالي القسطنطيني في خير الكلام في التقصى عن أغلاط العوام بعد أن نقل قول صاحب القاموس المذكور (ص ٥٨): «في التخصيص بالمياه الراكدة نظر، فإنه في ديارنا ينبت في المياه الجارية». ولذا جاء في المعجم الوسيط أنه ينبت في الأنهار والمناقع، ففيه (٩٦٧/٢): «النَيْلُوفَرُ والنَيْنُوفَرُ: جنس نباتات مائية من الفصيلة النَيْلُوفَرِيَّةِ، فيه أنواع تنبت في الأنهار والمناقع، وأنواع تزرع في الأحواض لورقها وزهرها، ومن أنواعه اللُّوطُسُ، أي عرائس النيل، وتسمى البَشْنِينِ». وقال شهاب الدين الخفاجي في شفاء الغليل (ص ٢٥٨): «نيلوفر: وقع في أشعار المتأخرين، وهو مولد، قال أمين الدولة: هو اسم فارسي معناه النيلى الأجنحة، والنيلى الأرياش، وربما سمي أرياشا، ومنه نوع تسميه أهل مصر عرائس النيل، وهو معروف».

وفي الألفاظ الفارسية لأدى شير (ص ١٥٥، ١٥٦) أن «فارسيته نِيلُوفَر، وهو مركب من (نيل)، وهو الذي يصبغ به، ومن (بر) وهو اسم الجناح، فكانه قيل مجتّع بنيل، لأن الورقة كأنها مصبوغة الجناحين».

وَيَقُولُونَ : مَرَوُودٌ<sup>(١)</sup>، بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ الثَّانِيَةِ. وَصَوَابُهُ مَرَوُودٌ  
بِتَخْفِيفِهَا.

=  
وجدير بالذكر أن ما جاء في الألفاظ الفارسية مثله في المصباح المنير (ص ٦٣٢) وكان هذا منقول منه غير أن في الألفاظ الفارسية نص على أن اللفظ فارسي، وفي المصباح نص على عجميته بغير تعيين للغة المنقول منها. وقد مر نص المصباح فيما نقلناه منه في الحديث عن قولهم لما يصبح به: نيل.

(١) في المخطوطة : «مرورود». بتشديد الواو وفتحها، وهو خطأ، لقوله بعده : «بتشديد الراء الثانية».

(٢) قال النيسوبى في المصباح (مرو ص ٥٧٠) : «المَرَوَان: بلدان بخراسان، يقال لأحدهما : مَرَوُ الشَّاهِجَان، وللآخر : مَرَوُودٌ، وزان عنكبوت، والذال معجمة، ويقال فيها أيضاً : مَرُودٌ، وزان تتور، وقد تدخل الألف واللام فيقال : مَرَوُ الرُّودِ، والنسبة إلى الأولى في الأتاسى مَرَوَزِيٌّ، بزيادة زاي على غير قياس، ونسبة الثوب مَرَوِيٌّ<sup>٢</sup> يسكون الراء على لفظه، والنسبة إلى الثانية على لفظها مَرَوُودِيٌّ<sup>٣</sup> ومَرَوُزِيٌّ، وينسب إليهما جماعة من أصحابنا».

وقال ياقوت الحموى في معجم البلدان (١١٢/٥) : «مَرَوُ الرُّود: المرو: الحجارة البيض تقتدح بها النار، ولا يكون أسود ولا أحمر، ولا تقتدح بالحجر الأحمر، ولا يسمى مروا، والرُّود، بالذال المعجمة، هو بالفارسية النهر، فكأنه مرو النهر، وهى مدينة قريبة من مرو الشهجان بينهما خمسة أيام، وهى على نهر عظيم، فلهذا سميت بذلك، وهى صغيرة بالنسبة إلى مرو الأخرى، خرج منها خلق من أهل الفضل ينسبون مروودى ومروذى، ومات المهلب بن أبى صفرة بمرو الرود، فقال نهار بن تَوْسِعة :

وَيَقُولُونَ: زَنْبِيلٌ، يَفْتَحُ الزَّايَ مَعَ النَّونِ. وَصَوَابُهُ: زَنْبِيلٌ يَكْسِرُ  
الزَّايَ إِذَا كَانَ فِيهِ النَّونُ، وَزَيْلٌ يَفْتَحُ الزَّايَ إِذَا حَذَفَتِ النَّونُ (١).

= أَلَا ذَهَبَ الْغَزْدُ الْمُقَرَّبُ لِلْفَنَى رَمَاتِ النَّدى وَالْعُرْفُ بَعْدَ الْمُهَلِّبِ  
أَقَامَا بِمَرُورِ الرُّودِ وَهْنِ ثَوَانِهِ وَقَدْ حَجَبَا عَنْ كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ.  
وقال الزبيدي في تاج العروس (رود) : «مَرَوُ الرُّودُ بِالذَّالِ مَوْضِعٌ  
مَعْرُوفٌ، ذَكَرَهُ ابْنُ السَّيِّدِ فِي الْفَرْقِ، نَقَلَهُ عَنْهُ شَيْخُنَا.. قَالَ الرِّشَاطِيُّ:  
مَرُورُودٌ بِخِرَاسَانَ بَيْنَ بَلْعَ وَمَرُو، افْتَتَحَهَا الْأَخْنَفُ بْنُ قَيْسٍ فِي خِلَافَةِ  
عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِيهِ مَرُودٌ كَسَفُودٍ».

(١) في كتاب ما تلحن فيه العامة المنسوب للكسائي (ص ١١٦) :  
«وتقول : هذه زيبيل، بإسقاط النون، قال الشاعر :

لَحَرَطُ قَعَادَةٍ وَلَحْمَلُ فَيْلٍ وَمَاءُ الْبَحْرِ يُغْرِفُ فِي زَيْلٍ  
وقد خطأ أكثر أهل اللغة (زنبيلًا) بفتح الزاي، منهم ابن مكى في  
تشقيف اللسان (ص ٢٦٧) الذي قال : «ويقولون : زَنْبِيل. والصواب :  
زَنْبِيل وَزَيْل». وابن الجوزي في تقويم اللسان (ص ١١٥) فقد قال :  
«الزيبيل بفتح الزاء، فإن كسرتها زدتها نونا، فقلت : زَنْبِيل. والعامة  
تقول : زَنْبِيل، بفتح الزاء» وتابع الصفدي ابن الجوزي في تصحيح  
التصحيف (ص ٢٩٨) ونقل قوله.

وقد علل الجوهري كسر الزاي من زنبيل بأنه ليس في الكلام قَلِيل  
بافتح، فقال في الصحاح (زيل) : «الزَّيْلُ مَعْرُوفٌ، فَإِذَا كَسَرْتَهُ  
شَدَدَتْ، فَقُلْتُ : زَيْلٌ، أَوْ زَنْبِيلٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ قَلِيلٌ  
بِالْفَتْحِ».

وهذا الوزن المذكور على أن النون في زنبيل أصلية وليست زائدة.  
وفي القاموس (زيل) «الزيبيل كأمير، وسكين، وقنديل، وقد يفتح :  
الْقَفَّةُ، أَوِ الْجِرَابُ، أَوِ الْوَعَاءُ».

وَيَقُولُونَ : هُوَ حَسَنُ السَّحْنَةِ، بِكَسْرِ السَّيْنِ وَإِسْكَانِ الْحَاءِ.  
وَالصَّوَابُ : السَّحْنَةُ يَفْتَحُ السَّيْنَ وَالْحَاءِ، وَالسَّحْنَاءُ بِالْمَدِّ وَالْهَمْزِ. (١)  
وَيَقُولُونَ : هُوَ يَضُرُّ بِأَمْرَاتِهِ، يَفْتَحُ الْيَاءَ مَعَ الْبَاءِ، وَصَوَابُهُ : يَضُرُّ  
بِضَمِّ الْيَاءِ إِذَا كَانَ مَعَهُ الْبَاءُ، يُقَالُ : ضَرَّهُ الشَّيْءُ يَضُرُّ، وَأَضَرَّ بِهِ  
يُضَرُّ. (٢)

= وقد علق الزبيدي في شرحه للقاموس على قول صاحب القاموس :  
(وقد يفتح) بقوله (تاج العروس : زيل) : «هى لغة عن الفراء نقلها  
الصاغاني».

فزنبيل يفتح الزاى مع التون على ما فى القاموس وشرحه لغة، وليس  
بخطأ.

هذا وقول يوهان فك في كتابه العربية (ص ٢٢٥) إن ابن برى  
«يطلب زنبيلًا بكسر الزاى بدلا من زيبيل أو زنبيل بفتحها» ينقصه  
الدقة، إذ ليس كما قال، فابن برى يطلب زنبيلًا بكسر الزاى بدلا  
من فتحها، أما زيبيل عنده فليست بخطأ، كما هو ظاهر من قوله.

(١) خطأ ابن مكى في تثقيف اللسان (ص ٢٦٩) كسر السين فى  
السحنة، فقال : «ويقولون : ما أقبح سحتته، والصواب : السحناء،  
والسحنة، وهى اللون». وفى اللسان (سحن) : «السحنة والسحنة،  
والسحناء والسحناء : لين البشرة والنعمة، وقيل : الهيئة واللون  
والحال، وفى الحديث ذكر السحنة وهى بشرة الوجه، وهى مفتوحة  
السين، وقد تكسر، ويقال فيها : السحناء بالمد».

وما فى اللسان يبين أن كسر السين محكى، وعليه فليس بخطأ.

(٢) ما ذكره ابن برى حق، وقد سبقه إلى ذلك ابن مكى، فقال فى تثقيف  
اللسان (ص ٣٣١) : «ويقولون : ولا يضر بها فى نفسها، بفتح الياء  
وضم الضاد. والصواب : ولا يضر بضم الياء وكسر الضاد. يقال :  
ضره الشئ وأضر به، إذا عديته بالياء أدخلت الهمزة فى أوله». =



وَيَقُولُونَ : كَمَا كَانَ كَذَا فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ، بِالْإِضَافَةِ . وَصَوَابُهُ :  
شَهْرُ رَبِيعِ الْأَوَّلِ بِالتَّنْوِينِ . (١)  
وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَقُولُونَ : جُمَادَى الْأَوَّلُ ، وَجُمَادَى الْآخِرُ (٢) ،  
وَالْمَشْهُورُ جُمَادَى الْأُولَى ، وَجُمَادَى الْآخِرَةُ ، لِأَنَّ النَّعْتَ لْجُمَادَى وَهِيَ  
مُؤَنَّثَةٌ (٣) .

= وتابعه الصفدي في تصحيح التصحيف (ص ٥٦٠) ونقل قوله .  
قال الفيومي في المصباح (ضرر ص ٣٦٠) : «الضُّرُّ : الفاقة والفقر ،  
بضم الضاد اسم ، ويفتحها مصدر ضره يضره من باب قتل ، إذا فعل  
به مكروها ، وأضرَّ به ، يتعدى بنفسه ثلاثيا وبالباء رباعيا» .  
(١) هذا أيضا حق ، وقد سبق ابن برى إلى ذلك أيضا ابن مكي في  
تشقيف اللسان (ص ٣٣١) ، فقال : «ويقولون في التاريخ : وذلك في  
ربيع الأول ، بحذف التنوين من ربيع ، يجعلونه على الإضافة .  
والصواب : في ربيع الأول ، ودخل ربيع الأول وربيع الآخر ، على  
النعت» .

(٢) في المخطوطة ضبط (الأول والآخر) بكسر اللام والراء على أنهما  
مجروران بالإضافة ، وهذا الضبط خطأ ، لأن كلا منهما نعت لجمادى  
وليس مضافا إليه ، ومأخذ ابن برى هنا مقصور على تذكير نعت  
جمادى وهى مؤنثة ، لا على أن جمادى مضافة إلى ما بعدها ، بدليل  
قوله : «لأن النعت لجمادى وهى مؤنثة» .

(٣) قال ابن مكي في تشقيف اللسان (ص ٣٣١ ، ٣٣٢) : «وكذلك  
يقولون : في جمادى الأول . والصواب : جمادى الأولى بفتح الدال على  
وزن حُبَارَى إلا أنها تكتب بالياء وألفها للتأنيث . وليس في الشهور  
مؤنث سوى جمادى ، ولذلك كان نعتها مؤنثا ، فقليل : جمادى الأولى  
وجُمَادَى الْآخِرَةُ ، ولا يجوز الأول ولا الآخر» .  
=

وَيَضَعُونَ الْمُقْصِرَ مَوْضِعَ الْمُقْصِرِ، وَالْمُعْذِرَ (١١) مَوْضِعَ الْمُعْذِرِ، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ ذَلِكَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّ الْمُعْذِرَ بِإِسْكَانِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الذَّالِ

= وقال أبو بكر بن الأتباري في كتابه المذكر والمؤنث (١١/ ٢٧٠)،  
(٢٧١): «وأما أسماء الشهور فإنها مذكورة إلا جماديين فإنهما مؤنثتان، تقول : مضى رجب بما فيه، ومضى المحرم بما فيه، ومضت جمادى بما فيها، قال الشاعر :

إِذَا جُمَادِي مَنَعَتْ قَطْرَهَا      زَانَ جَنَابِي عَطْنُ مَعْصِفُ  
فإن سمعت في شعر تذكير جمادى فإنما يذهب به إلى معنى الشهر، كما قالوا: هذه ألف درهم، فقالوا : هذه، على معنى الدراهم، ثم قالوا: ألف درهم».

وقال الفيصلي في المصباح (جمد ص ١٠٧) بعد أن نقل قول ابن الأتباري السابق : «قال الزجاج: جمادى مؤنثة والتأنيث للاسم، فإن ذكرت في شعر فإنما يقصد بها الشهر، وهي غير مصروفة للتأنيث والعلمية والجمع على لفظها جُمَادِيَات، والأولى والآخرة صفة لها، فالآخرة بمعنى المتأخرة، قالوا : ولا يقال جمادى الأخرى، لأن الأخرى بمعنى الواحدة، فتتناول المتقدمة والمتأخرة فيحصل اللبس، فقبل الآخرة لتختص بالتأخرة».

وقال الفراء في كتابه المذكر والمؤنث (ص ١٠٥) بعد أن ذكر أن جمادى مؤنثة : «فإذا سمعتها في شعر مذكورة فإنما يذهب بها إلى الشهر، ويترك لفظها».

وعلى هذا فقولهم: جمادى الأول، وجمادى الآخر، له وجه من الصواب، ولذا قال ابن بري : «والمشهور جمادى الأولى، وجمادى الآخرة».

(١١) في المخطوطة ضبطت الراء في المعذر بالكسر، وهو خطأ. والصواب فتحها، لأن المعذر معطوف على المقصر وهو مفعول به.

وَتَخْفِيفُهَا: الْمُبَالِغُ فِي الْعُذْرِ، وَالْمُعْذِرُ يَفْتَحُ الْعَيْنَ وَتَشْدِيدُ الذَّالِ  
وَكَسْرُهَا: الْمُقْصَرُّ فِي الْعُذْرِ، وَالْمُقْصَرُّ بِاسْكَانِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الصَّادِ  
مَعَ كَسْرِهَا: هُوَ الَّذِي يَنْزِعُ عَنِ الشَّيْءِ وَهُوَ قَادِرٌ عَلَيْهِ، وَالْمُقْصَرُّ يَفْتَحُ  
الْقَافَ وَتَشْدِيدُ الصَّادِ مَعَ كَسْرِهَا أَيْضًا: هُوَ الْعَاجِزُ، وَأَنْشَدَ ابْنُ  
دُرَيْدٍ (١) لِنَفْسِهِ:

لَيْسَ الْمُقْصَرُّ وَانِبَاءً كَالْمُقْصَرِ حُكْمُ الْمُعْذِرِ غَيْرُ حُكْمِ الْمُعْذِرِ (٢)

(ثم الكتاب والحمد لله وحده وصلواته على محمد نبيه  
وآله وسلامه) (٣)

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، كان إماماً في اللغة  
والأدب، من مصنفاته : جمهرة اللغة، وله ديوان شعر. مات ببغداد  
سنة ٣٢١هـ.

انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين (ص ١٨٣) ونزهة الألباء.  
(ص ٢٥٦) وبغية الوعاة (١/٧٦).

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو في ديوانه ( ص ٦٨) وأمالى القالي  
(١١٣/٢) وقال القالي : «المُعْذِرُ فِي طَلَبِ الْحَاجَةِ: الْمُبَالِغُ فِيهَا،  
وَالْمُعْذِرُ: الْمُتَوَانِي. وَالْمُقْصَرُ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي يَنْزِعُ عَنْهُ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ،  
وَالْمُقْصَرُ: الْعَاجِزُ عَنْهُ».

ويبدو أن ابن بري - رحمه الله - نقل قوله من أمالى القالي.

(٣) ما بين القوسين يبدو أنه قول الناسخ، وبعده في المخطوطة: «وكان  
الفراغ من نسخه في العشرين من شهر الله الأصب سنة أحد من  
الهجرة وستمائة». كذا

والأصب : تحريف. صوابه : الأصم. ففي اللسان والمعجم الوسيط  
(صم): شهر الله الأصم: رجب.



## الفهارس

### ١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
فمن جاءه موعظة من ربه	٢٧٥	١٠٨
سورة النساء		
أن تقصروا من الصلاة	١٠١	٩٧

### ٢ - فهرس الأحاديث

- ١ - الذهب بالذهب ربا إلّاها وها ٧١
- ٢ - عن ابن عباس قال: قالت ميمونة: وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلاً فسترته بثوب فصب علي يديه فغسلهما .  
وفى رواية أخرى: وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء للغسل فغسل . ٧٧، ٧٦
- ٣ - فى حديث أم سلمة: إني امرأة أشد ضفر رأسى ١٢١

### ٣ - فهرس الشعر

القافية	القائل	البحر	الصفحة
وحلبا	عدى بن الرقاع	الطويل	١٢٩
المعذر	ابن دريد	الكامل	١٣٩

٢- فهرس الأعلام

الصفحة	
٥٧	الأصمعي
١٣٩	ابن دريد
١٢٨	ابن الرقاع
٥٨. ٥٧	أبوزيد
١٢١	أم سلمة
٧٧	ابن عباس
١٣١	أبو عمرو الشيباني
٥٧	القالى
٥٧	أبو محمد عبد الله بن برى
٧٧	ميمونة

٢- فهرس الآمم والطوائف

الصفحة	
٥٧	أهل الفقه
١١١	القوامسة
١٢٠-١١١	النصارى

٢- فهرس الكتب

الصفحة	
٥٨	كتاب البارع للقالى

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
	أولاً: القسم الأول
٦	الفصل الأول : عصر ابن برى
٦	الحالة السياسية
٩	الحالة الاجتماعية
١٢	الحالة العلمية
١٦	الفصل الثانى : ابن برى
١٦	نسبه ومولده
١٦	نشأته وحياته
٢٢	منزلته العلمية
٢٣	شيوخه
٢٥	تلاميذه
٢٩	كتبه
٣٥	وفاته
٣٦	الفصل الثالث : كتاب غلط الضعفاء من الفقهاء
٣٦	تمهيد
٣٩	مقياس الصواب اللغوى عند ابن برى
٤٤	صلة الكتاب بكتب اللحن
٤٦	عنوان الكتاب
٤٧	نسبته لابن برى
٤٩	منهج ابن برى فيه
٥٠	المميزات والمآخذ
٥٢	وصف المخطوطة

الصفحة

الموضوع

ثانياً : القسم الثانى التحقيق

- ٥٧ قولهم : البداية
- ٦٠ قولهم : توا من الميضاة
- ٦٢ قولهم : من استقافا
- ٦٢ قولهم لما يخرج من الفم دفعة واحدة: قلس بفتح اللام
- ٦٣ قولهم : البراز بكسر الباء للكناية عن الحدث
- ٦٥ قولهم : استبريت الجارية
- ٦٦ قولهم : لواحد القطنى: قطنية بفتح القاف
- ٦٨ قولهم : أذن العصر
- ٦٨ قولهم : سلف الرجل بفتح اللام
- ٧٠ قولهم : للبساتين : الأجنة
- ٧٠ قولهم : لما يستقى عليه من البئر : بكرة
- ٧١ قولهم : الذهب بالذهب ربا إلا هاوها
- ٧٢ قولهم : لا تجزى عنك
- ٧٣ قولهم : إذا وقع فى الماء ما لانفس له سائلة كالخنفسا
- ٧٤ قولهم : المذى والوذى
- ٧٥ قولهم : لا ينتقض الوضوء بمس شرج ولا رفع
- ٧٥ قولهم : إذا رأت المرأة القصة البيضاء
- ٧٦ قولهم : غسل الجنابة بضم الغين
- ٧٩ قولهم : حزرات المال
- ٨٠ قولهم : جذعة بسكون الذال



الصفحة	الموضوع
٨١	قولهم لما بين الفريضتين: وقص بسكون القاف
٨٢	قولهم : لواحد الأنفال : نفل
٨٣	قولهم لا يضحى بالشاة الحمرة
٨٣	قول بعضهم: لا بأس أن يحرم الرجل في البرنكات
٨٥	قولهم لواحد العروض من الأمتعة : عرض بفتح الراء
٨٥	قولهم : هو يملك رجعة المرأة بكسر الراء
٨٦	قولهم : كتاب الولا
٨٧	قولهم : العارية بتخفيف الباء
٨٨	قولهم : كتاب القسم بكسر القاف
٨٩	قولهم : المولى عليه بضم الميم
٩٠	قولهم : سيف محلى بفتح الميم
٩٠	قولهم : فى جمع صاع أصع
٩١	قولهم : الماء الذى تلغ فيه الكلاب بكسر اللام
	قول بعضهم : سحور بضم السين.والفطور بفتح الفاء،
	والنضوح، والدلوك، والسفوف، والذرور، والنقوع ،
٩٢	والمصوص
	قولهم : إذا ضربه في يده فشلت بضم الشين، ولمن ضربت
٩٣	أذنه: فصمت بضم الصاد
٩٤	قول بعضهم : أبيع المتاع
	لا يفرق بعضهم بين قولهم: اقرصى ثوبك من دم الحيض
٩٥	وبين قرصيه
٩٦	قولهم : لا يفرق بعضهم بين رمحته الدابة ونفحته

الصفحة	الموضوع
٩٦	قولهم : زريعة بالتشديد
٩٧	قول بعضهم : التقصير من الصلاة
٩٨	قول بعضهم : إذا رعف في الصلاة بضم الراء
٩٩	قول بعضهم : دم غبيط
٩٩	قول بعضهم : بشيمة
١٠٠	قول بعضهم : يهدر في قراءته
١٠٠	قول بعضهم لبائع الرقيق : نخاص
١٠٢	لا يفرق بعضهم بين عفاص القارورة وصامها
١٠٣	قول بعضهم : لا يصح بيع الرزنامج
١٠٣	قول بعضهم لما يرمى من الكرش : فرث
١٠٤	قولهم : مبيوع ومعيوب
١٠٥	قولهم : الجبس والجير وسابور
١٠٦	قولهم للميزان العظيم : قلسطون
١٠٦	قولهم : مرعز
١٠٧	قولهم : مزدغة
١٠٧	قولهم : دشيش
١٠٨	قولهم : إذا ارتفع الضحى
١٠٩	قولهم : أرض بور للتي لم تزرع
١١٠	قولهم : علي المحتسب أن يعير الموازين
١١١	قولهم : هم القمامسة لروساء النصارى
١١٣	قولهم : حشوة بطنه بكسر الحاء

الصفحة	الموضوع
١١٣	قولهم : ذهب خلاص بفتح الخاء
١١٤	قولهم : حديث مستفاض
١١٦	ثوب مصان
١١٦	مكان مخيف
١١٨-١١٩	مبغوض ومبطول ومحروق
١١٩	مريح ومخسر
١١٩	متاع مقارب
١٢٠	قولهم : الباعوث وهو عيد للنصارى
١٢١	قولهم لمرض بالمقعدة وفى داخل الأنف: ناسور
	قولهم فى حديث أم سلمة رضى الله عنها: إني امرأة أشد
١٢١	ضفر رأسى بفتح الضاد وإسكان الفاء
١٢٣	قولهم : شرافة المسجد
١٢٣	قولهم للذى يصبغ به : نيل
١٢٥	قولهم : نيرة الثوب
١٢٥	قولهم للحصير الذى يصلح عليه: مصلات
١٢٥	قولهم : شورة العروسة
١٢٦	قولهم لما يملأ به الماء: قادوس
١٢٦	قولهم لواحد السباح من الأرض : سبخة بكسر الباء
١٢٧	قولهم : الفوة ، لعروق حمر يصبغ بها
١٢٧	قولهم لبعض نبات تدوم خضرته: سيكران، بفتح الكاف
١٢٩	قولهم فى جمع فرو: أفرية

الصفحة	الموضوع
١٣٠	قولهم : وقع فى أمر مهول
١٣١	قولهم : حنبل لبعض أبسطة الصوف
١٣٣	قولهم : نوفر
١٣٤	قولهم : مروروذ
١٣٥	قولهم : زنبيل، بفتح الزاى مع النون
١٣٦	قولهم : هو حسن السحنة، بكسر السين وإسكان الحاء
١٣٦	قولهم : هو يضر بامرأته، بفتح الياء مع الباء
١٣٧	قولهم : كان كذا فى شهر ربيع الأول، بالإضافة
١٣٧	قولهم : جمادى الأول وجمادى الآخر
١٣٨	وضعهم المَقْصَر موضع المَقْصَر، والمُعْذَر موضع المُعْذَر

## المراجع

- ١ - أخبار النحويين البصريين للسيرافى تحقيق طه الزينى ومحمد خفاجى - مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- ٢ - أدب الكاتب لابن قتيبة تحقيق محمد الدالى - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ٣ - أساس البلاغة للزمخشري - دار مطابع الشعب بالقاهرة ١٩٦٠ م .
- ٤ - إصلاح غلط المحدثين للخطابى تحقيق مجدى السيد - نشر مكتبة القرآن .
- ٥ - إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق أحمد شاکر وعبد السلام هارون - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٧٠ م .
- ٦ - الأعلام للزركلى - دار العلم للملايين ببيروت - الطبعة الخامسة ١٩٨٠ م .
- ٧ - الأغانى لأبى الفرج الأصفهانى - المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- ٨ - الأفعال لابن القطاع - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ٩ - الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب لابن السيد تحقيق مصطفى السقاود . حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م .

- ١٠ - الألفاظ الفارسية المعربة لأدى شير - المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت .
- ١١ - الأمالي لأبى على القالى - مطبعة دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م .
- ١٢ - إنباء الرواة للقفطى تحقيق محمد أبو الفضل - دار الكتب المصرية ١٩٥٠ .
- ١٣ - البارع لأبى على القالى تحقيق هاشم الطعان - ط بيروت ١٩٧٥ م - الطبعة الأولى .
- ١٤ - البداية والنهاية لابن كثير - دار الفكر العربى - الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٣ م .
- ١٥ - ابن برى . د. عيد درويش - مطبعة الفجر الجديد - الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٦ - بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
- ١٧ - تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدى - المطبعة الخيرية بالقاهرة ١٣٠٧ هـ .
- ١٨ - تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري - المطبعة العامرة بالقاهرة ١٢٨٢ هـ .
- ١٩ - تاريخ الأدب العربى لبروكلمان ترجمة د. عبد الحليم النجار ود. رمضان عبد التواب - دار المعارف - الطبعة الرابعة .

٢٠ - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى الصقلى تحقيق د.

عبد العزيز مطر - دار المعارف .

٢١ - تصحيح التصحيف وتحريр التحريف لصلاح الدين الصفدى

تحقيق السيد الشرقاوى - نشر مكتبة الخانجى

بالقاهرة .

٢٢ - التطور اللغوى. د. رمضان عبد التواب - مطبعة المدنى .

٢٣ - تقويم اللسان لابن الجوزى تحقيق د. عبد العزيز مطر - دار

المعارف - الطبعة الثانية .

٢٤ - التكملة والذيل على درة الغواص للجواليقى - مخطوط بدار

الكتب المصرية تحت رقم ١٩٨ مجاميع م .

٢٥ - التلويع فى شرح الفصيح لأبى سهل الهروى (ضمن فصيح

ثعلب وشروحه) نشر محمد عبد المنعم خفاجى -

المطبعة النموذجية بالقاهرة - الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ

- ١٩٤٩ م .

٢٦ - التنبيه والإيضاح عما وقع فى الصحاح لابن برى تحقيق

مصطفى حجازى - الهيئة المصرية العامة للكتاب -

الطبعة الأولى ١٩٨٠ م .

٢٧ - تهذيب الأسماء واللغات للنووى - دار الكتب العلمية

ببيروت .

٢٨ - تهذيب اللغة للأزهري تحقيق عبد السلام هارون وآخرين -

الدار المصرية للتأليف والترجمة .

- ٢٩ - الجامع الصحيح للإمام مسلم - منشورات دار الآفاق الجديدة  
- بيروت .
- ٣٠ - الجيم لأبى عمرو الشيبانى تحقيق إبراهيم الإييارى - نشر  
مجمع اللغة العربية بالقاهرة - ١٣٩٤ هـ -  
١٩٧٤ م .
- ٣١ - حاشية الشهاب علي تفسير البيضاوى لشهاب الدين الخفاجى  
- المطبعة العامرة ببولاق ١٢٨٣ هـ .
- ٣٢ - المحاكم بأمر الله وأسرار الدعوة الفاطمية لمحمد عبد الله عنان  
- دار النشر الحديث بالقاهرة .
- ٣٣ - الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبي والملوكى  
الأول . د . عبد اللطيف حمزة - دار الفكر العربى -  
الطبعة الأولى .
- ٣٤ - حسن المحاضرة للسيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل - دار  
إحياء الكتب العربية - الطبعة الأولى ١٩٦٧ م -  
١٣٨٧ هـ .
- ٣٥ - الخصائص لابن جنى تحقيق محمد علي النجار - دار الهدى  
للطباعة والنشر ببيروت - الطبعة الثانية .
- ٣٦ - خير الكلام فى التقصى عن أغلاط العوام لعلى بن بالى  
القسطنطينى تحقيق د . حاتم الضامن - مؤسسة  
الرسالة ببيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٥ هـ -  
١٩٨٥ م .



- ٣٧ - درة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى تحقيق محمد أبو الفضل - مطبعة نهضة مصر ١٩٧٥ م .
- ٣٨ - ديوان أبى تمام بشرح الخطيب التبريزى تحقيق محمد عبد عزام - دار المعارف - الطبعة الثانية .
- ٣٩ - ديوان الأدب للفارابى تحقيق د. أحمد مختار عمر - الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٧٥ م .
- ٤٠ - ديوان شعر أبى بكر بن دريد جمع وتحقيق السيد محمد العلوى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة - ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م .
- ٤١ - ديوان شعر عدى بن الرقاع العاملى تحقيق د. نورى القيسى و.د. حاتم الضامن - مطبعة المجمع العلمى العراقى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ٤٢ - ذيل فصيح ثعلب لموفق الدين البغدادى - نشر وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى (ضمن فصيح ثعلب والشروح التى عليه) - المطبعة النموذجية - الطبعة الأولى - ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م .
- ٤٣ - سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق مصطفى السقا وآخرين - مطبعة مصطفى الحلبى - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .
- ٤٤ - سنن ابن ماجة تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مطبعة إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبى) .

٤٥ - سنن النسائي بشرح السيوطى وحاشية السندى - المكتبة العلمية ببيروت .

٤٦ - سهم الألفاظ فى وهم الألفاظ لابن الحنبلى تحقيق د. حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

٤٧ - شرح درة الغواص لشهاب الدين الخفاجى تحقيق د. محمد رياض كريم (رسالة دكتوراه) .

٤٨ - شرح شافية ابن الحاجب للرضى تحقيق محمد نور الحسن وآخرين - دار الكتب العلمية ببيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .

٤٩ - شرح الكافية للرضى - دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثالثة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٥٠ - شرح المفصل لابن يعيش - ط عالم الكتب ببيروت - نشر مكتب المتنبي بالقاهرة .

٥١ - شرح ملحمة الإعراب للحريزى - مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٤٩ هـ .

٥٢ - الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد شاكر - دار التراث العربى للطباعة - الطبعة الثالثة ١٩٧٧ م .

٥٣ - شفاء الغليل لشهاب الدين الخفاجى بتصحيح محمد عبد المنعم خفاجى - نشر مكتبة الحرم الحسينى التجارية الكبرى بالقاهرة .

٥٤ - صحيح البخارى - دار مطابع الشعب بالقاهرة .

- ٥٥ - صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية .
- ٥٦ - طبقات النحويين واللغويين لأبى بكر الزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل - دار المعارف - الطبعة الثانية .
- ٥٧ - طلبة الطلبة لأبى حفص النسفى - المطبعة العامرية ١٣١١ هـ
- ٥٨ - العباب الزاخر واللباب الفاخر للصغانى تحقيق د. ثير محمد حسن - مطبعة المجمع العلمى العراقى - الطبعة الأولى ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ٥٩ - العربية ليوهان فك ترجمة د. عبد الحليم النجار - مطبعة دار الكتاب العربى بالقاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م .
- ٦٠ - العين للخليل بن أحمد تحقيق د. مهدي المخزومى ود. إبراهيم السامرائى - منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية (١٩٨٠ - ١٩٨٥ م) .
- ٦١ - الفائق فى غريب الحديث للزمخشري تحقيق على النجدى ومحمد أبو الفضل - دار إحياء الكتب العربية - الطبعة الثانية .
- ٦٢ - فتح البارى بشرح صحيح البخارى لابن حجر - المطبعة الخيرية ١٣٢٥ هـ .
- ٦٣ - الفهرست لابن النديم - دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت .
- ٦٤ - القاموس المحيط للفيروزابادى - نشر مصطفى الحلبى - الطبعة الثانية ١٣٧١ هـ .

٦٥ - الكامل فى التاريخ لابن الأثير - دار صادر ودار بيروت -  
١٣٨٦ - ١٩٦٦ م .

٦٦ - الكتاب لسبويه تحقيق وشرح عبد السلام هارون - الهيئة  
المصرية العامة للكتاب - الطبعة الثانية ١٩٧٧ م .

٦٧ - لحن العامة لأبى بكر الزيدى تحقيق د. عبد العزيز مطر - دار  
المعارف - ١٩٨١ م .

٦٨ - لسان العرب لابن منظور تحقيق عبد الله الكبير وآخرين - دار  
المعارف .

٦٩ - ماتلحن فيه العامة للكسانى تحقيق د. رمضان عبد التواب -  
مطبعة المدنى - الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢ م .

٧٠ - المؤلف والمختلف للآمدى المنشور مع معجم الشعراء للمرزبانى  
بتصحیح د. ف. كرنكو - دار الكتب العلمية  
بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٧١ - مجاز القرآن لأبى عبيدة تحقيق د. محمد فؤاد - نشر مكتبة  
الخانجى - الطبعة الأولى ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م .

٧٢ - مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف -  
الطبعة الثالثة .

٧٣ - مجمل اللغة لابن فارس تحقيق زهير عبد المحسن - مؤسسة  
الرسالة ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م .

٧٤ - المحكم فى أصول الكلمات العامية . د. أحمد عيسى -  
مطبعة مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى ١٣٥٨ هـ -  
١٩٣٩ م .

٧٥ - المحيط فى اللغة للصاحب إسماعيل بن عباد تحقيق الشيخ  
محمد حسن آل ياسين - منشورات وزارة الثقافة  
والإعلام بالجمهورية العراقية - الطبعة الأولى  
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٧٦ - المخصص لابن سيده - المطبعة الكبرى الأميرية ببغداد -  
الطبعة الأولى ١٣١٧ هـ .

٧٧ - المذكر والمؤنث لأبى بكر بن الأنبارى تحقيق محمد عزيمة -  
نشر المجلس الأعلى للشتون الإسلامية ١٤٠١ هـ -  
١٩٨١ م .

٧٨ - المذكر والمؤنث للفراء تحقيق د. رمضان عبد التواب نشر مكتبة  
دار التراث بالقاهرة ١٩٧٥ م .

٧٩ - مراتب النحويين لأبى الطيب اللغوى تحقيق محمد أبو الفضل  
- دار نهضة مصر للطبع والنشر بالقاهرة .

٨٠ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى تحقيق محمد جاد  
المولى وآخرين - دار إحياء الكتب العربية .

٨١ - المصباح المنير للفيومى تحقيق د. عبد العظيم الشناوى - دار  
المعارف .

٨٢ - مصر فى العصور الوسطى لعبد الرحمن الراعى وسعيد عاشور  
- دار النهضة العربية - الطبعة الأولى ١٩٧٠ م .

٨٣ - المعارف لابن قتيبة تحقيق د. ثروت عكاشة - دار المعارف -  
الطبعة الرابعة .

٨٤ - معجم الأدباء لياقوت الحموى - دار إحياء التراث العربى  
بيروت - الطبعة الأخيرة .

٨٥ - معجم البلدان لياقوت الحموى - دار صادر ودار بيروت -  
١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م .

٨٦ - معجم الشعراء للمرزبانى بتصحيح د. ف. كرنكو - دار  
الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ -  
١٩٨٢ م .

٨٧ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة - دار إحياء التراث العربى  
بيروت .

٨٨ - المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة - الطبعة الثانية  
١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

٨٩ - المغرب للجوالبقى تحقيق أحمد شاكر - مطبعة دار الكتب  
١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م - الطبعة الثانية .

٩٠ - المغرب فى ترتيب المغرب للمطرزى - دار الكتاب العربى  
بيروت .

٩١ - مفاتيح العلوم للخوارزمى - منشورات مكتبة الكليات  
الأزهرية - الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

٩٢ - نزهة الألباء لأبى البركات الأنبارى تحقيق محمد أبو الفضل -  
دار نهضة مصر .

٩٣ - النهاية فى غريب الحديث والأثر لابن الأثير تحقيق طاهر  
الزاوى ومحمود الطناحى - نشر المكتبة الإسلامية -  
الطبعة الأولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٣٥ م .

٩٤ - النوادر لأبى زيد الأنصارى تحقيق د. محمد عبد القادر - دار

الشروق - الطبعة الأولى ١٩٨١ م .

٩٥ - هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادى - منشورات مكتبة

المثنى ببغداد .

٩٦ - الهمز لأبى زيد الأنصارى - نشر لويس شيخو - المطبعة

الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ببيروت - ١٩١٠ م .

٩٧ - وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق إحسان عباس - دار

صادر بيروت .

رقم الايداع ٩٥/٧٨٨٨

الترقيم الدولى I.S.B.N

977-00-9228-2

التوكس - للكمبيوتر وطباعة الأوفيس